**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي و البحث العلمي**

**جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –**

**كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير**

**قسم العلوم الاقتصادية**

**مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي**

**الشعبة: علوم اقتصادية** **التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي**

# وسائل الدفع الالكتروني في البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية

## دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية مستغانم

**مقدمة من طرف الطالبة:** **تحت إشراف الأستاذ**

ناشف فاطمة لحمر عباس

أعضاء لجنة المناقشة

| الصفة | الاسم و اللقب | الرتبة | عن الجامعة |
|---|---|---|---|
| رئيسا | حسين برياطي | أستاذ محاضر | جامعة مستغانم |
| مقررا | عباس لحمر | أستاذ محاضر | جامعة مستغانم |
| مناقشا | مدوري نورالدين | أستاذ محاضر | جامعة مستغانم |

السنة الجامعية: 2018/2017

## شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين و صلى على سيدنا محمد و على اله و صحبه أجمعين... و بعد

نشكر اولا و أخيرا الله سبحانه و تعالى على نعمته العظيمة و نحمده على فضله علينا لإتمام الدراسة و نرجو الله أن ينتفع بها كل من يطلع عليها، فان قصرنا فمن أنفسنا و إن أصبنا فمن الله.

و يسرني أن أتقدم بأوفر و ابلغ معاني الشكر لكل من ساعدنا في إعداد هذا العمل و نخص بالذكر الأستاذ الكريم و المشرف " **لحمر عباس**" كما لا أنسى الزميلة " **باية**" بصفة خاصة و عمال بنك الفلاحة و التنمية الريفية بصفة عامة.

و أيضا اشكر جميع الأساتذة بقسم العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير عامة و أساتذة التخصص خاصة.

**إهداء**

إلى من سار معي منذ بداية الطريق حتى هذه اللحظة و كان دافعا لي لكل نجاح، إلى من بذل كل غالي و نفيس ليسعدني في هذه الحياة، إلى مصدر الأمان "**والدي الحبيب بلخروبي**" ، إلى روح القلب و نبض الحنان

إلى بلسم الجراح من صبرت و كافحت معي في هذه الحياة إلى أعظم إنسانة في حياتي " **والدتي الحبيبة خديجة**"

إلى من تقاسموا معي حنان قرة عيني أخواتي" **سهير، ليلى، نورة، باهيه، ملاك،نور الإيمان**".

إلى من جعلتهم أيام الدراسة إخوة لي زملائي و زميلاتي كل باسمه.

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل.

**فاطمة**

# قائمة الجداول و الاشكال

**قائمة الجداول:**


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01-01 | الفرق بين الكمبيالة و السند لأمر | 9 |
| 02-01 | مفاهيم تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات | 14-15 |
| 03-02 | يوضح مزايا و عيوب البطاقات البنكية | 39 |
| 04-02 | الموزع الآلي للأوراق BAD | 64 |
| 05-02 | GAB البنكي الآلي الشباك | 64 |
| 06-03 | عدد البطاقات الالكترونية المتداولة في سنة 2016 في وكالات مستغانم | 80 |
| 07-03 | عدد البطاقات الالكترونية المتداولة في سنة 2017 في وكالات مستغانم | 81 |
| 08-03 | عدد البطاقات الالكترونية المتداولة في سنة 2017 في وكالات مستغانم | 81 |
| 09-03 | تقييم عدد البطاقات ما بين الفترة ( 2016-مارس 2018) | 82 |


**قائمة الاشكال**


| رقم الشكل | عنوان الشكل | |
|---|---|---|
| 01-02 | التقسيم الأساسي للبطاقات البنكية | 34 |
| 02-02 | آلية إصدار الشيك الالكتروني و تحصيله | 36 |
| 03-02 | البطاقة الكلاسيكية | 62 |
| 04-02 | البطاقة الذهبية | 62 |
| 05-02 | بطاقة الفيزا الكلاسيكية و الفيزا الذهبية | 63 |
| 06-02 | الموزع الآلي للنقود | 65 |
| 07-03 | الهيكل التنظيمي للبنك الفلاحة و التنمية الريفية | 79 |
| 08-03 | أعمدة بيانية تمثل نسبة التغيرات لبطاقات الدفع الالكترونية خلال الفترة (2016-2018) | 82 |

# الفهرس

***الفهرس***

الشكـر و التقديـر

الإهـــــداء

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

قائمة المحتويات

مقـدمة عامة ..... **1**

الفصل الأول: تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و وسائل الدفع التقليدي

مقدمة الفصل ..... **4**

**المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع التقليدي**

المطلب الأول: التطور التاريخي لوسائل الدفع..... **5**

المطلب الثاني: . تعريف وسائل الدفع التقليدية..... **7**

المطلب الثالث: أشكال وسائل الدفع التقليدية..... **8**

**المبحث الثاني: ماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**

المطلب الأول:المفاهيم الأساسية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات الاتصالات ..... **13**

المطلب الثاني: مزايا تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات..... **16**

المطلب الثالث:التسارع في التوجه نحو الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ..... **18**

**المبحث الثالث: : تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في المجال البنكي**

المطلب الأول: تعريف التكنولوجيا في المجال البنكي و خصائصها..... **23**

المطلب الثاني: خصائص التكنولوجيا الحديثة ..... **23**

المطلب الثالث: مؤشرات الأداء التكنولوجي في المؤسسة البنكية ..... **24**

خلاصة الفصل ..... **26**

الفصل الثاني: اليات و وسائل الدفع الالكتروني

مقدمة الفصل ..... **28**

المبحث الأول: **ماهية وسائل الدفع الالكترونية**

المطلب الاول: عموميات حول وسائل الدفع الالكترونية..... **29**

المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع الالكتروني..... **31**

المطلب الثالث: مزايا و عيوب وسائل الدفع الالكترونية..... **38**

المبحث الثاني: **مستقبل استخدام وسائل الدفع الالكترونية**

المطلب الأول: العوامل المساعدة على وسائل الدفع الالكترونية ..... **40**

المطلب الثاني: العوامل المعرقلة لوسائل الدفع الالكتروني..... **46**

المطلب الثالث: الحلول المقترحة و الإثبات المصرفي لوسائل الدفع الالكترونية.....51

**المبحث الثالث: الدفع الالكتروني في الجزائر**

المطلب الأول: المنظومة المصرفية الجزائرية.....54

المطلب الثاني: مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر.....57

المطلب الثالث: واقع استعمال البطاقة البنكية في الجزائر.....59

خاتمة الفصل.....66

الفصل الثالث: **واقع وسائل الدفع الالكتروني في المؤسسات المصرفية الجزائرية**

مقدمة الفصل.....68

**المبحث الأول: واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر**

المطلب الأول: : واقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال.....69

المطلب الثاني: : واقع شبكة الانترنت في الجزائر. .....70

المطلب الثالث: واقع خدمات الدفع الالكتروني في الجزائر.....71

**المبحث الثاني: تقديم عام حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية**

المطلب الأول: بطاقة تعريفية حول بنك الفلاحة و التنمية و الريفية.....75

المطلب الثاني: مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المحيط المصرفي الجزائري.....76

المطلب الثالث: مهام البنك الفلاحة و التنمية الريفية.....77

**المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR**

المطلب الأول: أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وهيكله التنظيمي.....78

المطلب الثاني: قنوات و وسائل الدفع المستخدمة لدي وكالات مستغانم.....79

المطلب الثالث: تقييم الخدمات والمنتجات المصرفية الإلكترونية .....80

خاتمة .....84

خاتمة عامة.....86

قائمة المراجع.....90

الملاحق.....

ملخص.....95

# مقدمة عامة

**مقدمة عامة**

يشهد العالم تطورا كبيرا في مجال الصناعة المصرفية و ذلك نظرا للتحديات الكبيرة التي يواجهها القطاع المصرفي لغالبية دول العالم، زهذا في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة، حيث يعتبر النظام المصرفي بمثابة الجهاز العصبي المسير للنظام الاقتصادي، هذه التغيرات الاقتصادية فرضت ضغوطات متزايدة على المصارف العالمية الكبرى، فقد وجد القطاع المصرفي نفسه يواجه تحديات كبيرة ألزمته على تبني أفكار و سبل جديدة تمكنه من استيعاب هذه التطورات و رفع التحديات بتقديم الجديد و الأفضل و كذلك القيام بعصرنة جديدة لأنشطته لتتماشى مع المستجدات و تكون أكثر استجابة لعصر المعلوماتية.

لقد صاحب هذه المتغيرات و التطورات في المجال الاقتصادي، التقدم المذهل لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال، التي تعد بمثابة أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي في عصر العولمة المالية، و كذا باعتبارها أهم المؤثرات لتعزيز الفعالية التشغيلية في المصارف بالإضافة إلى النمو الاقتصادي هذا ما دفع بالبنوك و المؤسسات المالية إلى اقتراح بعض الإصلاحات الواجب القيام بها و إتباعها بهدف تطوير و تحديث وسائل الدفع عن طريق إدماج وسائل دفع جديدة تتميز بالفاعلية و الأمان و السرعة.

في ظل ذلك أدركت الجزائر ضرورة الارتقاء بنظامها المصرفي إلى مستوى تلك التطورات و بالتالي ضرورة تحديث نظام الدفع الذي لا يعاني فقط من تأخر في تطبيق و إدخال وسائل الدفع الالكترونية بل و أيضا يعاني من مجتمع يرفض التعامل بالوسائل التقليدية إلا قليلا معطيا الأولوية للسيولة النقدية في تعاملاته، و خلص هذا الإدراك بتبني عدة مشاريع دخل بعضها حيز التطبيق انطلاقاً من سنة 2005 في إطار تحديث وسائل الدفع و عصرتنها ، متضمنة بذلك الخطوات الأولى نحو تطبيق وسائل الدفع الإلكترونية.

و هذا التطور في وسائل الدفع، دفع بعض الاقتصاديين إلى التنبؤ بعالم بدون ورق مستقبلا، حيث ستحل وسائل الدفع الالكترونية محل الوسائل التقليدية.

و منه نطرح الإشكالية التالية:

**ما هي وسائل الدفع الالكترونية ؟ و ما هي أهم التحديات و الصعوبات التي تواجهها ؟**

و ينبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية و هي:

- ما هي وسائل الدفع التقليدية؟ و لماذا أحلت مكانها الوسائل الالكترونية؟
- ما مدى مساهمة تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في تطوير الخدمات المصرفية ؟
- ما هو واقع الخدمة المصرفية في ظل إدخال وسائل الدفع الحديثة؟

- ما الذي ستقدمه وسائل الدفع الالكترونية للبنوك الجزائرية؟

**الفرضيات:**

قصد تسهيل الإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية سوف نضع بعض الفرضيات التي تكون منطلق دراستنا و يمكن حصرها فيما يلي:

- وسائل الدفع الالكترونية هي تطور لوسائل الدفع التقليدية حيث جاءت فقط لتغطية النقائص الموجودة فيها.
- أصبحت الخدمات المصرفية في ظل إدخال وسائل الدفع الحديثة أكثر فعالية من قبل.
- البنوك الجزائرية لا زالت في المراحل الأولى لتطبيق هذه الوسائل نظرا للعراقيل التي تواجهها في النظام البنكي .
- لا يمكن الاستغناء عن وسائل الدفع التقليدية في الجزائر و تعويضها بالالكترونية، لتأخر النظام المصرفي الجزائري، و لكثرة المشاكل التي يعاني.

**أسباب اختيار الموضوع:**

هناك عدة أسباب و دوافع أدت إلى اختيار هذه الدراسة من أبرزها:

- حداثة موضوع وسائل الدفع الالكترونية فضلا عن احتلالها مكانة هامة في حياتنا اليومية.
- التعرف على أهم التحديات التي تواجه وسائل الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية.
- تقييم استعمال وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر و إعطاء نظرة على الواقع المصرفي الجزائري في مجال الدفع الالكتروني .

**أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث من خلال الإلمام بجميع جوانب تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و تأثيرها على أداء الخدمات المصرفية خاصة الجزائرية من خلال اختيار التقنيات و الوسائل و الأنظمة التي تحقق لها عوائد و أرباح من جهة و تقليل التكاليف و الأخطار من جهة أخرى، بالمقابل تحقق رضا العملاء و راحتهم، و الأهم في ذلك تساهم في تطور اقتصاد الدولة.

**أهداف البحث:**

يرمي هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- محاولة الإلمام بمختلف وسائل الدفع الحديثة.
- محاولة معرفة مختلف التكنولوجيا الحديثة المستعملة في البنوك الجزائرية و ما مدى مساهمتها في عصرنة الخدمات المصرفية الجزائرية.
- تقييم استعمال وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر و إعطاء نظرة على الواقع المصرفي الجزائري في مجال الدفع الالكتروني.

**المنهج المتبع:**

وفقا للإشكالية المطروحة سلفا و الفرضيات الموضوعة من خلالها، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من اجل الإلمام بالجوانب النظرية و التطبيقية للموضع حيث يظهر المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى الطرح النظري بوسائل الدفع التقليدية و الالكترونية وواقعها في الجزائر.

أما منهج دراسة الحالة من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها بالوكالة البنكية و المتمثلة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية، اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي في التحليل الإحصائي للبيانات.

**تقسيمات البحث:**

من اجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم البحث إلى فصلين نظريين و فصل تطبيقي:

بالنسبة للفصل الأول جاء بعنوان " **تكنولوجيا الإعلام و الاتصال** " قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تطرقنا فيه إلى الوسائل التقليدية من خلال ( تعريفها، التطور التاريخي لها و أشكالها) ، و الإطار العام لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات.

الفصل الثاني جاء بعنوان **" وسائل الدفع الالكترونية"** تطرقنا فيه إلى أنواع وسائل الدفع الالكترونية ، من تعريفها و آلية عملها، مزاياها، عيوبها، العوامل المساعدة على تطورها.

أما الفصل الثالث بعنوان "**واقع الوسائل الالكترونية في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية"** تطرقنا في المبحث الأول واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر، و المبحثين الثاني و الثالث يتمثل في قيامنا فصل تطبيقي تناولنا فيه أهم الخدمات البنكية الالكترونية المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية( BADR دراسة حالة.)

# الفصل الأول

**تمهيد :**

تعتبر وسائل الدفع الطريقة التي يستطيع من خلالها الفرد تسوية التزاماتهم او دفع أثمان السلع و الخدمات التي يحصلون عليها ، و قد تطورت هذه الوسائل على مر الزمان ، تبعا لتطور الحياة الاقتصادية و ظروف السوق و التطورات التكنولوجيا و قد حظيت بالقبول الاجتماعي لها، فقد بدأت بنظام المقايضة ، ثم بعد ذلك ظهرت النقود السلعية مثل الذهب و الفضة ثم بدا استخدام النقود الورقية التي تستمد قوتها من القانون ، و مع التطورات الغير مسبوقة في تكنولوجيا المعلوماتية ظهرت الأساليب الالكترونية التي تحل محل الأساليب التقليدية و سرعان ما انتشرت انتشارا واسعا نتيجة للمميزات التي تحققها .

## المبحث الأول : ماهية وسائل الدفع التقليدي

### المطلب الأول :التطور التاريخي لوسائل الدفع

شهد النشاط الاقتصادي و التجاري تطورا مستمرا و يشمل هذا التطور مفهوم النشاط و كذلك الوسائل اللازمة لإتمامه ، حيث يعمل كل منهما على تطور الأخر. فالتطور في مجال الاقتصادي يدفع إلى التطور في غيره من المجالات الأخرى ،و هكذا تتكامل حلقات الأنشطة الاقتصادية مع بعضها البعض و مع استمرار التطور المادي لفترة من الوقت فانه يودي إلى حدوث تطور نوعي في نوعية السلع و الخدمات التي يتم إنتاجها و التعامل فيها ، و إلى حدوث تطور نوعي في وسائل التعامل بالتحول من الوسائل التقليدية إلى وسائل أخرى أكثر تطورا و تقدما [1].

يعتبر اكتشاف الإنسان للنقود كما هو الحال بالنسبة لاكتشاف النار و الكتابة من الخطوات الأساسية في تطور حضارته . و قد مكنه هذا الاكتشاف من تنفيذ سلوكه الاقتصادي إلى حد بعيد مما كان له اكبر الأثر في التقدم الذي حققه، و تطور النقود لم يتم دفعة واحدة بل جاء نتيجة لتطور طويل في العلاقات الاقتصادية للأفراد و الجماعات. فقد مرت النقود بثلاث مراحل هي :[2]

**أولا: مرحلة الاكتفاء الذاتي (الاقتصاد اللامبادلة):**

ففي هذه المرحلة تكفلت كل الجماعات بإنتاج مجموعة السلع و الخدمات الكافية نسبيا لإشباع حاجاتها و لم تكن هناك ضرورة للدخول في علاقات اقتصادية مع الجماعات الأخرى اما التوزيع فقد كان يتم تلقائيا و داخليا طبقا للأنظمة الاجتماعية السائدة .

**ثانيا: المبادلات على أساس المقايضة**

مع تقدم الفنون الإنتاجية ، تمكن الإنسان من أن يتعدى المرحلة التي كان إنتاجه فيها يكفي بالكاد لحفظ حياته، و انتقل إلى مرحلة جديدة أصبح في إنتاج الفرد اكبر من ذلك القدر اللازم لسد حاجته، فالمضايقة هي مبادلة سلعة بسلعة أخرى و تبين أن المضايقة هي التي مهدت لظهور النقود، و تعني أيضا مبادلة سلعة بأخرى

[1] - السيد احمد عبد الخالق، **التجارة الالكترونية و العولمة** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية البحوث و الدراسات ،مصر ،الطبعة الثانية، 2008، ص03

[2] - أسامة محمد الفولي ، زينب عوض الله ، **اقتصاديات العقود و التمويل**، دار الجامعة الجديدة ، الازاريطة ، مصر ،2005 ، ص05

أو خدمة بأخرى و ذلك دون استخدام النقود [1]. و لكن هذه المرحلة تميزت بظهور عيوب و صعوبات أدت الحاجة إلى وسيلة أكثر من المقايضة، و تمثلت هذه الصعوبات فيما يلي

- صعوبة نقل السلع و الخدمات
- صعوبة تحديد نسب التبادل
- صعوبة توافق رغبات المتبادلين

كل هذه الصعوبات جهلت من المتعذر بقاء نظام المقايضة في المبادلات و التي رعت إلى ضرورة البحث عن وسيلة أخرى للتغلب على تلك المعوقات

**ثالثا- مرحلة المبادلة النقدية**

اقتصاد المضايقة و أساسه إمكانية تبادل السلع فيما بينها مباشرة يترتب عليه تعدد معدلات المبادلة الحسابية كنتيجة لكثرة السلع الأمر الذي ينبغي معه إدخال وسيط ترد إليه قيم الأشياء المتبادلة. اما المهمة الرئيسية لهذا الوسيط فهي تقسيم عملية المبادلة إلى عمليتين منفصلتين و متتاليين. و قد أطلق على هذا الوسيط اسم **"النقود"**[2].

و تقوم هذه الأخيرة بالوظائف التالية [3]

- النقود كوحدة لقياس القيمة
- النقود كوسيلة للتبادل
- النقود كوسيلة للمدفوعات المؤجلة
- النقود كمخزن للقيمة

فقد كانت النقود عبارة عن نقود سلعية (نظام المقايضة) ثم إلى نقود معدنية، نظام المعدن الواحد و نظام المعدنيين، ثم دعت الحاجة إلى تطورها إلى نقود ورقية، و هكذا شهد العالم تطور مستمر في ماهية الأشياء التي ارتفعت إلي مرتبة النقود بغية التغلب على العقبات التي تواجه إتمام المبادلات و التخفيض قدر الإمكان من نفقات المعاملات، فمن السلع بصفة عامة استخدام المعادن و من المعادن إلى التركيز على الذهب

[1] مجدي محمد شهاب ، **اقتصاديات النقود و المال النظرية و المؤسسات النقدية** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، 2000 ، ص03

[2] أسامة محمد الفولي ، زينب عوض الله ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 11 - 12

[3] رشاد العصار ، رياض الحابي، **النقود و البنوك** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ص ص 24-25

الفضة إلى النقود الورقية، ثم إلى نقود الودائع ،و ذلك قبل أن يشهد العالم هذا التحول الجذري نحو تعميم وسائل الدفع الالكترونية و هي أهم التطورات التي عرفتها وسائل الدفع[1]

**المطلب الثاني:تعريف وسائل الدفع التقليدية**

يتميز عالم الاقتصاد اليوم المعتمد على شكل تبادل عيني ، لان ذلك يتطلب أن نجري يوميا ملايين العمليات الحسابية المعقدة ، كما يتطلب أن تكون متجانسة ، و كل هذه المشكلات حصل اتفاق بين المجتمعات في أزمة مختلفة على اتخاذ شيء معين يتصف بالقبول العام ونطلق عموما اسم وسيلة دفع على كل شيء يمكن قبوله اجتماعيا .

**تعريفها:** وسيلة الدفع هي تلك الأداة المقبولة اجتماعيا من اجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع و الخدمات و كذلك تسديد الديون ،و تدخل في زمرة وسائل الدفع ، إلى جانب النقود القانونية تلك السندات التجارية سندات القرض التي يدخلوها حاملوها في التداول عندما يؤدون أعمالهم [2]

و يمكن النظر إلى وسائل الدفع من ثلاث زوايا أساسية ،فهي أداة وساطة مهمتها تسهيل التداول و تمكين إجراء الصفقات بسهولة ، و هذا ينطبق بالأساس على النقود في شكلها المعاصر ،و بصفة اقل على الأوراق التجارية عندما تكون محل تداول بين فئة التجار. و من جهة أخرى، تمثل أدوات للدفع الأجل ، و هذا الأمر ينطبق خاصة على النقود و الشيكات بدرجة اقل. حيث أن امتلاكها يسمح للأفراد إما بإنفاقها حاليا أو انتظار فرص أفضل في المستقبل، و انطلاقا من هذا المبدأ ،فان وسيلة الدفع إنما تمثل وسيلة قرض حيث تسمح بتحويل قوة شرائية حاليا و إعادة استرجاعها في المستقبل[3]

أما المشرع الجزائري فقد عرف وسائل الدفع في نص المادة 113من قانون 10-90 قانون النقد و القرض كما يلي : "تعتبر وسائل دفع جميع الوسائل التي تمكن من تحويل أموال مهما كان الشكل أو الأسلوب التقني المستعمل[4] .

عرفت أيضا على أنها : "تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل [5] "

---

[1] أسامة محمد الفولي ، زينب عوض الله ، **مرجع سبق ذكره**، ص 43

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة السابعة ، الجزائر، 2010 ، ص 31

[3] الطاهر لطرش ، **نفس المرجع**، ص ص 31 -32

[4] المادة 113، **قانون النقد و القرض رقم 10-90 المؤرخ في 14 أفريل 1990** ، الصادرة بالجريدة الرسمية ، السنة السابعة و العشرون ، بتاريخ 18 أفريل 1990

[5] المادة (69) من الأمر رقم 11/03 مؤرخ في 26 أوت 2003 يتعلق بالنقد و القرض – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – الجريدة الرسمية العدد 52 – الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003

**المطلب الثالث : أشكال وسائل الدفع التقليدية**

توجد عدة أشكال من وسائل الدفع التقليدية تمكن الأفراد من إبرام الصفقات و التبادلات بسهولة و يسر و أمان و تتمثل فيما يلي:

1-**السند لأمر:** هو أصلا ورقة تجارية ، تحرر بين شخصين لإثبات ذمة مالية واحدة ، إذن هو عبارة عن وثيقة يتعهد بواسطتها شخص معين بدفع مبلغ معين إلى شخص أخر في تاريخ لاحق هو تاريخ الاستحقاق و على أساس هذا التعريف ، يمكن أن نستنتج أن السند لأمر هو وسيلة قرض حقيقة ، حيث أن هناك انتظار من جانب الدائن للمدين لكي يسدد ما عليه في تاريخ الاستحقاق الذي يتفق بشأنه[1]

-و هو كتاب يتعهد به شخص أن يدفع مبلغا في اجل معين لشخص معين ، و يكون هذا الورق مرهونا بالنشاط الذي يقوم به الشخص المستلزم بالدين . فهو ورق تجاري و تكفي صحة التجارة لضمانه [2].

و أمام حامل هذا السند طريقتان لاستعماله :

- إما أن يتقدم به قبل تاريخ الاستحقاق إلى أي بنك يقبله، فيتنازل له عليه مقابل حصوله على سيولة مقابل حصول البنك على مبلغ للتنازل عن السيولة و الحلول محل هذا الشخص في الدائنية و تحمل متاعب تحصيل السند .
- استعماله في إجراء معاملة أخرى مع شخص آخر ، في تسديد صفقة تجارية أو تسديد قرض ، و يتم هذا الاستعمال بتقديمه للدائن الجديد ، عن طريق عملية التظهير شرط أن يتم قبوله من طرف هذا الأخير . و عندما يتم قبوله يدخل في التداول ، و بالتالي يتحول إلى وسيلة دفع بواسطة عملية التظهير ، و تلعب هذا الدور قبل حلول تاريخ الاستحقاق ، فإذا حل هذا الأجل أمكن تحويل هذه الورقة إلى سيولة تامة أي إلى نقود قانونية .نادرا ما تقدم السفتجة أو السند لأمر للدفع من طرف المسحوب عليه و المكتتب و يتم الدفع مباشرة من طرف هذين الآخرين .

2- **السفتجة أو الكمبيالة :**و هي محرر بمقتضاه يأمر الساحب المسحوب عليه بدفع مبلغ معين بتاريخ معين للمستفيد .

ساحب Tireurs

مسحوب عليه Tiré

[1] الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره** ، ص 32

[2] احمد هني ، **العملة و النقود** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2003، ص70

المستفيد[1] Bénéficiaire

-و الكمبيالة هي عبارة عن محرر مكتوب وفق شكليات معينة حررها القانون يتضمن أمرا من شخص هو الساحب على المسحوب عليه[2]

- هي ورق تجاري مثل السند لأمر و لكنها تسمح بإثبات ذمتين بكتاب واحد ، و لذا تجمع السفتجة ما بين ثلاثة أشخاص عكس السند البسيط الذي يربط ما بين شخصين[3] .

جدول رقم (01-01) : الفرق بين الكمبيالة و السند لأمر

| الكمبيالة | السند لأمر |
|---|---|
| 1- فيها ثلاثة أشخاص : الساحب و المسحوب عليه و المستفيد | 1 – فيها شخصان فقط : المتعهد و المستفيد |
| 2 – هي أمر بالدفع معطى للساحب | 2 – هو تعهد بالدفع من قبل المتعهد |
| 3 – فيها قبول بالدفع يضاف إلى أمر الدفع | 3 – لا يحتاج لقبول لأنه هو نفسه تعهد بالدفع |
| 4 – هي دائما ورقة تجارية | 4 – هو بالأصل ورقة مدنية ، لكنها تصبح تجارية ( تخضع للقانون التجاري ) إذا كان احد طرفيها تاجرا أو كان موضوعها عملية تجارية |

**المصدر**:شاكر القزويني ،**محاضرات في اقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2008 ،ط4 ،ص117

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2008، الطبعة الرابعة، ص 117

[2] محمد احمد سراج، حسين حامد حسان،**الأوراق التجارية في الشريعة الاسلامية** ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، القاهرة، 1988، ص ص 43-44

[3] احمد هني ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 71

**3-سند الرهن** :هو أيضا ورقة تجارية ، يمكن استعماله في التداول إذا أراد مجتمع التجار ذلك . و هو سند لأمر مضمون بكمية من السلع محفوظة في مخزن عمومي [1] فإذا وضع تاجر أو منشاة كمية من السلع في مخزن عمومي مثل المخازن التي توجد في الموانئ أو المخازن الباردة للحفاظ على السلع فيسلم له صاحب المخزن كتابا يشهد بوجود الكمية كذا من السلعة كذا بالمخزن كذا ، و هنا في حالة ما إذا كان التاجر لا يوجد لديه نقود بإمكانه الحصول على النقود في انتظار بيع سلعته و هذا بتسليم شهادة ملكية السلع إلى الذي يمنح له قرضا و هذه الشهادة تسمى سند السند [2]

و وثيقة تسمح برهن البضاعة و تكون ملحقة بوصل إيداع البضاعة في المخازن العمومية [3].و السند لرهن مثله مثل الأوراق التجارية الأخرى ( السند لأمر و الكمبيالة ) ، و يمكن تقديمه للبنك بغرض الخصم ، كما يمكن تحويله إلى وسيلة دفع بإدخاله في التداول و انتقاله بين الأفراد ( التجار ) لتسوية المعاملات

**4- سند الصندوق** : هو التزام مكتوب من طرف بنك أو مؤسسة بدفع المبلغ المذكور في السند ( هو مبلغ القرض ) في تاريخ معين ( هو تاريخ الاستحقاق ) ، و يكون هذا السند محرر باسم هذا الشخص أو لأمره أو لحامل السند.

يكون سند الصندوق وسيلة تسمح لبنك أو المنشاة بالحصول على أموال ذات اجل قصير ( اقل من 6 أشهر ) و مقابل حجز هذه الأموال لمدة ما يدفع البنك فائدة لصاحب السند

5- **السندات العمومية قصيرة الأجل** : تشبه إلى حد كبير سند الصندوق والاختلاف الرئيسي الموجود هو في الجهات التي تصدرها ، و كذلك في كون السندات العمومية مضمونة من طرف الدولة و يتم تداول هذه السندات من يد إلى يد و استعمالها في التبادل و ضمان القروض عندما تكون محررة لحاملها ، أي سندات غير اسمية [4] .

6-**الشيك** :هو عبارة عن محرر بموجبه يطلب الساحب من المسحوب عليه أن يدفع مبلغا للساحب نفسه أو لطرف ثالث . هذا طبعا مع افتراض وجود رصيد موجب للساحب لدى المسحوب عليه يسمح بطلب هكذا . و الشيك بحد ذاته ليس نقدا لأنه لا يتضمن تعهدا من البنك بأداء مبلغ معين لحامله ، كما هو الحال في الورقة المصرفية ، بل هو أمر موجه من قبل شخص إلى البنك [5].و هو تعهد فوري يمكن المستفيد من أن

[1] الطاهر لطرش،**مرجع سبق ذكره** ، ص 34

[2] احمد هني، **مرجع سبق ذكره**، ص 73

[3] شاكر القزويني، **مرجع سبق ذكره** ، 119

[4] الطاهر لطرش، **نفس المرجع** ، ص 36

[5] مروان عطون، **النظريات الاقتصادية**، دار البعث للطباعة و النشر ،قسنطينة ، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2007، ص 48

يحصل على النقود من البنك يوم تحرير الشيك[1]، و إعطاء الشيك يكون بتسليمه يدا بيد ، فهو ليس أكثر من أداة لتسهيل التداول و تسوية المعاملات دون تحويل للأموال و هو أساس نقود الودائع ، فلا يقتصر المجال في التعامل بنوع واحد من الشيك [2].

و للشيك عدة أنواع يمكن ذكرها كما يلي :

**الشيك المسطر أو المخطط:** هو شيك محرر في شكل الشيك العادي إلا انه يتميز بوضع خطين متوازيين على وجه الشيك ، مما يترتب عليه وجوب امتناع البنك عن الوفاء بمبلغ الشيك إلا إلى البنك أو إلى عميل البنك . و لذلك فانه يتعين على حامل الشيك المسطر تظهير الشيك إلى البنك ليتولى استفاء المبلغ لحساب هذا العميل[3] حيث نجد نوعان من التسطير وهما:

- التسطير العام و هو وضع خطين متوازيان على صدر الشيك دون ذكر أي شيء في الفراغ الموجود بينهما .

-التسطير الخاص يبين في الفراغ اسم بنك معين .

و لهذا النوع من الشيكات عدة فوائد منها :

- ينقص من مخاطر الضياع و السرقة و التزوير ، على أساس أن السارق أو المزور أو الحامل الغير الشرعي لا يمكنه إن يتقدم بنفسه لاستفاء مبلغ الشيك إلا بتظهيره لأحد البنوك و هذا الأخير عليه التحقق من شخصية حامل الشيك [4]

**الشيك المعتمد أو المصدق :** يقوم المسحوب عليه في هذا النوع من الشيك بتصديقه أو اعتماده ، و هذا يعني الاعتراف بوجود الرصيد الكافي للشيك، و يترتب على اعتماد الشيك أن يجمد المسحوب عليه الرصيد لديه، و بهذه الطريقة يطمئن المستفيد إلى وجود الرصيد الذي يكون الضمانة الأولى لوفاء قيمة الشيك [5]

**الشيك المقيد في الحساب :** لما كان الشيك أداة فورية فان الحامل يستطيع أن يحصل على قيمته نقدا بمجرد تقديمه إلى البنك المسحوب عليه ، غير أن القانون اجاز للساحب و كذلك للحامل أن يمنع البنك من الوفاء بقيمة الشيك نقدا و كذلك بكتابة عبارة " للقيد في الحساب " أو ما يفيد هذا المعنى على ظهر الشيك .

---

[1] منصور بن عوف عبد الكريم ، **مدخل إلى الرياضيات المالية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثالثة، 2003، ص 25

[2] محمد محمود المصري ، **أحكام الشيك مدنيا و جنائيا** ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، مصر، الطبعة الرابعة، 2007، ص 258

[3] لوصيف عمار،**استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي و العشرون مع الاشارة إلى التجربة الجزائرية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2009/2008 ، ص 11

[4] أيمن حسين العريمي، أكرم طراد الفايز، **المسؤولية الجزائية عن جرائم الشيك** ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص 35

[5] أيمن حسين العريمي، أكرم طراد الفايز، **نفس الرجع** ، ص 39

أو أية عبارة أخرى مماثلة و في هذه الحالة لا يمكن أن يجري تسديد الشيك من قبل المسحوب عليه إلا بطريق القيد في السجلات " اعتمادا في الحساب أو نقل أو مقاصة " و القيد في السجلات يقوم مقام الوفاء [1]

**الشيك المؤشر :** قد يقوم المسحوب عليه بناء على طلب الحامل أو الساحب بالتأشير على الشيك مما يدل على وجود مقابل الوفاء في تاريخ التأشير . و هذا التأشير يفيد إثبات وجود مقابل الوفاء في تاريخ التأشير . إذن فالتأشير لا يترتب عليه تجميد مقابل الوفاء إلى غاية استفاء الحامل لقيمة الشيك ، بل غايته التأكد على وجود مقابل الوفاء وقت التأشير فحسب [2].

**الشيك السياحي :** إن هذا النوع من الشيكات يقوم البنك بسحب شيكات على فروعه أو وكلائه في الخارج و يزود بها عملائه المسافرين الذين يوقعون عند استعمال الشيك أي الأداء أو سحب مبالغها نقدا من أي بنك . إن دور هذه الشيك هو نقل النقود لاستعمالها في أغراض السياحة و السفر ، فبدلا من أن يقوم السائح بأخذ نقوده معه يلجا إلى احد المصارف ليسلمه المبلغ المراد محدد القيمة .

**7-النقود :**المقصود بالنقود في المعنى الاقتصادي ،هو " أي شيء يلقى قبولا عاما بين أفراد المجتمع، و يتم استخدامه كأداة لسداد أثمان السلع و الخدمات التي يقوم الأفراد بشرائها، و لسداد الديون و الالتزامات " . و يلاحظ في هذا التعريف للنقود أمرين :

الأمر الأول انه يقوم أساسا على الوظائف التي تؤديها النقود في الحياة الاقتصادية، فهو إذا تعريفا وظيفيا ، و ليس تعريفا وصفيا. فالنقود هي ما تفعله النقود ، لا أكثر و لا اقل، أما الأمر الثاني فيتعلق بشرط "القبول العام" الذي يتضمنه تعريف النقود. فالأساس في هذا " الشيء" الذي يتم استخدامه كأداة لإتمام المعاملات الاقتصادية بين أفراد المجتمع، هو قبولهم له، و أن عدم قبول الأفراد لهذا "الشيء" ينفي عنه صفة و وظيفة النقود [3].

**8-الدفع عن طريق التحويل:** التحويل هو ابسط العمليات التجارية، فالبنك يتوسط من خلال تنفيذها بين طرفين ( المحول و المحول إليه ) و يقوم بتوصيل مبلغ من المال أودعه شخص في فرع البنك ، أو مراسله (أي بنك آخر ) في المكان المحول إليه ، فالتحويل هو آلية لتحويل الأموال و ليس من الأوراق التجارية يسمح بتحويل الأموال دون الحاجة إلى سحبها من الحساب و تسليمها إلى شخص آخر ، و يتميز بسهولة استخدامه، سرعة الدفع، الأمن و قلة التكلفة، يمكن أن يكون التحويل تلقائيا باتفاق بين البنك و صاحب الحساب و

[1] زهير عباس كريم، **النظام القانوني للشيك** ، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، عمان،، الطبعة الثالثة، 2004، ص 363

[2] نادية فوضيل، **الأوراق التجارية في القانون الجزائري** ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2002، ص ص 119 - 120

[3] محمد سعيد السمهوري، **اقتصاديات النقود و البنوك**، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن / رام الله، فلسطين، 2012، ص 30

عادة ما يكون هذا في حالات التحويل المتكرر أو الدوري كأجور العمال التي تحول إلى حساباتهم دوريا من حساب رب العمل [1]

**لمبحث الثاني**: ماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

**المطلب الأول:**المفاهيم الأساسية المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات الاتصالات

أصبحت تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ميزة العصر الذي نعيش فيه و تقف وراء كل نجاح أو تفوق يحققه للأفراد و المنظمات .

**أولا: تعريف التكنولوجيا:** يرجع أصل كلمة تكنولوجيا إلى اليونانية التي تتكون من مقطعين هما TECHNO تعني التشغيل الصناعي ، و LOGOS أي العلم و المنهج و عليه فهي تعني علم التشغيل الصناعي

- و يعرف معجم WEBSTERالتكنولوجيا " بأنها اللغة التقنية و العلم التطبيقي و الطريقة الفنية لتحقيق غرض عملي فضلا عن كونها مجموعة من الوسائل المستعملة لتوفير كل ما هو ضروري لمعيشة الناس و رفاهيتهم"
- و تمتزج التكنولوجيا بمفهوم العلم لتفاعلها في الميادين التطبيقية فالتكنولوجيا عبارة عن " معرفة الكيف أو الوسيلة بين ما يميل العلم لمعرفة الأسباب إذ يأتي بالنظريات و القوانين العامة و تحولها التكنولوجيا إلى أساليب و تطبيقات في مختلف النشاطات و يعد العلم مصدر للمعرفة الأساسية و مرتكز أساسيا للتكنولوجيا " [2]
- و عرفت التكنولوجيا كذلك من قبل المهتمين بنظرية المنظمة " بأنها الفن و العلم المستخدم في إنتاج و توزيع السلع و الخدمات و تخفيض التكاليف الإنتاج و تطور أساليب العمل أي أنها العمليات و التقنيات و المكائن و الأعمال المستخدمة لتحويل المدخلات ( المواد و المعلومات و الأفكار ) إلى المخرجات ( منتجات و خدمات ) [3]
- علما أن وجود التكنولوجيا داخل المنظمات يكون على مستويات ثلاث [4] هي :

**1-المستوى الفردي:** حيث يقصد بالتكنولوجيا هنا المهارات الشخصية و المعرفة التي يمتلكها الفرد في التنظيم .

---

[1] محمد شكرين، **بطاقة الائتمان في الجزائر**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية فرع النقود و المالية، جامعة الجزائر، 2006، ص 14

[2] محمد الصيرفي، **إدارة التكنولوجيا المعلومات** ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 13 - 14

[3] Daff, Richard . L: Organization Theory and Design ,8th ed USA , ed, Thomson, 2004, p 244

[4] يسرى أبو مالك، **اثر تكنولوجيا العمل في الوحدات الإدارية على نظم معالجة المعلومات**، مجلة العلوم الإنسانية ، الجامعة الأردنية ، عدد 1، 2002، ص 34

**2-المستوى الوظيفي:** يقصد بالتكنولوجيا الإجراءات و الأساليب التي تستخدمها الوحدات و الأقسام في أدائها لأعمالها .

**3-المستوى التنظيمي:** و تتمثل في الطريقة التي يحول التنظيم بها المدخلات إلى مخرجات .

**ثانيا: تعريف تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات:** تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، و يمكن تصنيف هذه التعاريف في أربعة مجموعات موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (01-02): مفاهيم تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات

| البيان | مفهوم تكنولوجيا المعلومات |
|---|---|
| **المجموعة 1:** المفاهيم التي ترتكز على الأجهزة التي تشملها تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات | - يعرف التقرير الاقتصادي الدولي الذي يصدره صندوق النقد الدولي تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بأنها تتضمن الحاسبات الآلية و البرامج الجاهزة و معدات الاتصال عن بعد.<br>- و يعرفها البعض على أنها مزيج من الصناعات المترابطة و هي صناعة المكونات المادية للحاسب الآلي، و صناعة البرامج الجاهزة و صناعة الخدمات مثل خدمات الشبكات و صيانة الأجهزة المادية.<br>- تعرف تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات كذلك على أنها تقنيات المعلومات المستخدمة في جميع المجالات بدءا من التجهيزات و البرمجيات وصولا إلى التقنيات المستخدمة في مجالات الاتصالات .<br>- و يرى آخرون أن تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات هي نظم الحاسب التطبيقية التي تتضمن كل الأجهزة المادية للحاسبات و البرامج الجاهزة و شبكات الاتصال عن بعد و التي توجد في بيئة الأعمال . |
| **المجموعة 2:** المفاهيم ترتكز على الأنشطة التي تقوم بها تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات دون الإشارة إلى الأجهزة التي تستخدمها. | - يرى البعض أن مفهوم التكنولوجيا المعلومات و الاتصالات يتمثل في معالجة، تخزين، إرسال، عرض، إدارة، تنظيم و استرجاع المعلومات. |
| **المجموعة 3:** المفاهيم التي ترتكز على | - تعرف تكنولوجيا المعلومات بأنها مكونات الحاسب الآلي و البرامج الجاهزة التي تستخدم في جمع و نقل و معالجة البيانات في المنظمة |

| | |
|---|---|
| تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و الأنشطة التي تقوم بها. | - تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات هي التكنولوجيا المبنية على الالكترونيات و التي يمكن أن تستخدم في جمع و تخزين و معالجة و وضع هذه المعلومات في حزم متكاملة و من ثم الوصول إلى المعرفة<br>- و هناك من يرى أن تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات يقصد بها تطبيق النظم التكنولوجية الحديثة في معالجة المعلومات و إرسالها و تخزينها و استرجاعها بسرعة و دقة و كفاءة و من أهم هذه النظم التكنولوجية: تكنولوجيا تفصيل المعلومات ، تكنولوجيا الاتصال عن بعد ، تكنولوجيا الحاسبات الآلية ، البرامج الجاهزة<br>- و يرى البعض أن تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات تنطوي على كل أشكال التكنولوجيا المستخدمة في خلق و تخزين و تبادل و استخدام المعلومات في أشكالها المختلفة ( بيانات المنظمة و عروض الوسائط المتعددة الأخرى ) و تحسيرها من الأشكال التي لم تظهر بعد |
| **المجموعة:**<br>المفاهيم التي ترتكز على الأجهزة و الأنشطة و العنصر البشري في آن واحد | تتضمن تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات جميع أنظمة المعلومات بالمنظمة المبنية على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و كذلك جميع المستفيدين منها |

**المصدر:** عبد الله فرغلي علي موسى، **تكنولوجيا المعلومات و دورها في التسويق التقليدي و الالكتروني**، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 25 – 27

و بعد التصفح في هذه المفاهيم نستنتج ما يلي:

- ✓ إن تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ترتكز و بشكل محوري على استخدام تقنيات و برمجيات الحاسب الآلي .
- ✓ إن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات تشمل جملة من المراحل، تبدأ أولا بالحصول على البيانات الضرورية من مصادرها المختلفة ثم معالجتها و بعد ذلك إرسال النتائج المترتبة على عمليات المعالجة إلى الجهات المعينة للاستفادة منها .
- ✓ حتى تستطيع أنظمة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات إن تحقق الاستفادة العظمى من عملياتها، يجب توفير مخرجاتها للمستفيدين في الوقت و الشكل المناسبين .
- ✓ تتمثل مخرجات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في ظهور العديد من مجالات التطوير، كظهور البرمجيات المتطورة و التي تتضمن النظم الخبيرة، الذكاء الاصطناعي ، قواعد البيانات ، الانترنيت، الانترانت، البريد الالكتروني و تكنولوجيا الاتصالات عن بعد .

و تأسيسا على ما سبق فان تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لا تقتصر على استخدام الآلات التكنولوجية الحديثة فحسب، بل تمتد إلى الجوانب المعرفية و الفكرية و الأساليب و التقنيات اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات .

**ثالثا: التطور التاريخي لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات**

إن مصطلح تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات رغم حداثته نسبيا و ارتباطه الكبير بالحواسيب إلا أننا نستطيع أن نوضح بان هذا المصطلح ليس وليد الساعة بل لكونه ارتبط بالمعلومات و الاتصالات التي سبقت التكنولوجيا بمفهومها الحديث . و هكذا نجد مثلا أن تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات مترابطة فيما بينها و قد مرت بمراحل تاريخية عدة نوجزها بخمس مراحل أساسية هي [1]

**1-مرحلة ثورة المعلومات و الاتصالات الأولى:** و تتمثل في اختراع الكتابة و معرفة الإنسان لها مثل الكتابة المسمارية و السومرية ثم الكتابة التصويرية و حتى ظهور الحروف و التي عملت على إنهاء عهد المعلومات الشفهية التي تنتهي بوفاة الإنسان أو ضعف قدراته الذهنية.

**2- ثورة المعلومات و الاتصالات الثانية:** و التي تشمل ظهور الطباعة بأنواعها المختلفة و تطورها و التي ساعدت على نشر المعلومات و اتصالاتها عن طريق كثرة المطبوعات و زيادة نشرها عبر مواقع جغرافية أكثر اتساعا .

**3-ثورة المعلومات و الاتصالات الثالثة:** و تتمثل بظهور مختلف أنواع و أشكال مصادر المعلومات المسموعة و المرئية، الهاتف، المذياع، التلفاز، الأقراص، الأشرطة الصوتية، و اللاسلكي إلى جانب المصادر المطبوعة الورقية. هذه المصادر وسعت في نقل المعومات و زيادة حركة الاتصالات .

**4-ثورة المعلومات و الاتصالات الرابعة:** و تتمثل باختراع الحاسوب و تطور مراحله و أجياله المختلفة مع كافة مميزاته و فوائده و آثاره الايجابية على حركة تنقل المعلومات عبر وسائل ارتبطت بالحواسيب .

5-**ثورة المعلومات و الاتصالات الخامسة:** تتمثل في التزاوج و الترابط ما بين تكنولوجيا الحواسيب المتطورة و تكنولوجيا الاتصالات المختلفة الأنواع و الاتجاهات التي حققت إمكانية تناقل كميات هائلة من البيانات و المعلومات و عبر مسافات جغرافية هائلة بسرعة فائقة و بغض النظر عن الزمان و المكان وصولا إلى شبكات المعلومات و في قمتها شبكة الانترنيت .

**المطلب الثاني: مزايا تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات**

[1] إيمان فاضل السمرائي ، هيثم محمد الزغبي، **نظم المعلومات الإدارية**، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 118

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات مكن من تحسين جوانب كثيرة في حياة الأمم و الشعوب، حيث فتحت آفاق جديدة للإنسان المعاصر و في مختلف مجالات الأعمال ، فمن التجارة الالكترونية إلى التعليم عن بعد إلى العلاج و العمل عن بعد إلى تحسين الوقف التنافسي للمنظمات، قد أدى كل هذا إلى زيادة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لزيادة الكفاءة و الفعالية في الأنظمة و العمليات الداخلية و الخارجية للمنظمة .

**المزايا الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات**

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في منظمات الأعمال أدى إلى تحقيق العديد من المزايا ، هذه الأخيرة تتمثل فيما يلي [1] :

- **زيادة المبيعات و الأرباح**

تعمل تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على زيادة المبيعات من خلال مساعدتها للمنظمة في إشباع حاجات و رغبات المستهلكين، و يترتب على زيادة المبيعات تحسين الربحية خاصة في ظل تخفيض التكاليف و الذي يتحقق أيضا باستخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات .

- **الحصول على مزايا تنافسية**

حيث تستخدم العديد من المنظمات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لتحسين وضعها في البيئة التنافسية ، و الحصول على مزايا تنافسية من خلال تصميم برامج و تطبيقات مبتكرة تسمح لتلك المنظمات بالمنافسة بصورة أكثر فعالية.

- **تخفيض التكاليف**

إن تخفيض التكاليف يعتبر من أهم الفوائد التي تجنيها منظمات الأعمال جراء استخدامها لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في عدة مجالات أهمها تأدية الإعمال و المهام الكتابية بطريقة آلية كذلك استخدام الحاسبات الآلية في رقابة النتاج و المخزون كما تستخدم في تنفيذ الإنتاج حسب الطلب .

- **تحسين الجودة**

[1] عبد الله فرغلي علي موسى، **تكنولوجيا المعلومات و دورها في التسويق التقليدي و الالكتروني**،ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع، مضر، القاهرة، الطبعة الاولى، 2008، ص 33-35

إن احد أهم استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات تحسين جودة المخرجات و التصميم بمساعدة الحاسب الآلي خير مثال على ذلك، فالمهندس يستخدم محطات العمل أو ما يعرف بالوحدات الطرفية للحاسب الآلي لعمل رسومات هندسية و يقوم بتخزينها و استرجاعها عند الحاجة لإجراء تعديلات عليها بسهولة من اجل تحسين جودتها و عليه فان هذا النظام يوفر من المجهود المبذول في التصميم و يقلل الحاجة لمهندسين آخرين.

ويمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تحسين الجودة فيما يعرف بالتبادل الالكتروني للبيانات حيث تستخدمه المنظمات للاتصال بالمنظمات الأخرى الكترونيا كإصدار أوامر الكترونية للمورد ثم تتم إجراءات الصفقة باستخدام الاتصال الالكتروني و بالتالي تقليل فرص الخطأ بسبب تخفيض و اختصار إجراءات عقد الصفقات .

بالإضافة إلى ما سبق، فهناك مزايا إضافية أخرى لاستخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في منظمات الأعمال تتمثل في:

- تحسين الإنتاجية و كفاءة العمليات التشغيلية؛
- زيادة القدرة على الخلق ، الإبداع و الابتكار؛
- مواجهة التهديدات الخارجية؛
- توفير المعلومات المناسبة في الوقت المناسب؛
- دعم و تحسين عمليات اتخاذ القرار ؛
- تحسين و تنشيط حركة الاتصالات بالمنشاة؛
- صياغة و تنفيذ استراتيجيات المنظمة

**المطلب الثالث: أسباب التسارع في التوجه نحو الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات**

هناك العديد من الاعتبارات التي يمكن أن تمثل أسباب و دوافع تؤخذ بعين الاعتبار عندما ننظر إلى التأثيرات المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في حياتنا المعاصرة بجوانبها المتعددة و بالأخص في إدارة الأعمال في المؤسسات المختلفة .

و تتمثل أهم هذه الأسباب و الدوافع في النقاط التالية [1] :

- **ظهور و تطور اقتصاد المعرفة**

[1] سعد ياسين،**أساسيات نظم المعلومات الادارية و تكنولوجيا المعلومات**، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص ص 37-42

ويتمثل بظهور اقتصاديات أساسها المعلومات و المعرفة، و تسارع موجات توالدها و تراكمها بوحدات زمنية غير ملموسة تعجز كل القدرات الإنسانية على ضبطها و الإلمام بها .

ويعبر عن ثورة المعلومات و انفجار المعرفة النمو المستمر في تكنولوجيا المعلومات و شبكات الاتصالات و تحولها المتزايد إلى الرقمنة ، التصغير، السرعة، المرونة، و بعبارة أخرى فان المعرفة أصبحت أصول إستراتيجية أساسية منتجة .

- **تطور شبكة الانترنيت المتلاحقة و تفاعلاتها التكنولوجية**

إذا كانت تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات هي القوة التي سوف تحول الألفية الثالثة إلى أعظم ازدهار في التاريخ، فان شبكة الانترنيت هي اكبر تقدم تكنولوجي منذ اختراع الآلة الطابعة، قبل (500) عام .

إذن فنحن بصدد ثورة في مجال شبكات المعلومات المحوسبة و الاتصالات محورها الانترنيت و التكنولوجيا التي تعتمد عليها الانترنيت، فالتفاعلات و التدخلات التكنولوجية أو الرقمية في العقد الماضي أصبحت حقيقة واضحة، فهناك أربع صناعات تسير نحو بناء منصات و قواعد مشتركة هي الأجهزة و البرمجيات و الصناعات الالكترونية الاستهلاكية و الصناعات الخاصة بالاتصالات السلكية و اللاسلكية و صناعة المحتوى ، كصناعة النصوص و الموسيقى و البحث و غيرها .

فقد أدت الانترنيت إلى خلق نوع من الانجاز الهائل في اهتمام الناس و أصحاب الأعمال ليس له نظير في مسار العلم و التكنولوجيا هذا الانفجار في استخدام شبكة الانترنيت أدى إلى ظهور نماذج جديدة للأعمال لم تكن معروفة من قبل مثل نماذج أعمال الشركات : Google , Schwab, Yahoo, Amazon

- **تعقد و تسارع التغير في بيئة الأعمال**

نعيش في عالم متغير في كل نواحيه و مظاهره و تسارع التغير في هذا العالم إلى الحد الذي تتلاشى فيه الحدود الفاصلة الزمان و المكان أي تتلاشى الخواص بين ما هو قديم و جديد و بين ما هو نسبيا و متحول و بين ما هو كائن و ما سيكون بأشكال و مضامين جديدة .

و يظهر هذا التغير بجلاء أكثر في البيئة التكنولوجية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية للعالم و في تطور التكنولوجيا و بالذات التكنولوجيا الحيوية ، هندسة البرمجيات المعقدة و التقنيات المتطورة لأجهزة الاتصال .

نتيجة مما سبق يجب على منظمات الأعمال أن تقوم بأداء الأنشطة التي تهدف إلى تحسين و حماية عملياتها في البيئة غير المستقرة و المعقدة و هذه الأنشطة قد تشمل المسح البيئي الجيد، تحسين عملية التنبؤ

، إعادة هندسة الإدارة ، بناء تحالفات إستراتيجية مع منظمات أخرى اتخاذ القرارات الخلاقة، و عليه يمكن النظر لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات هنا كما لو كانت مدعمة لكل هذه الأنشطة فعلى سبيل المثال تستخدم المنظمات نظم المعلومات التنفيذية كي توفر ملخص يومي للمبيعات و من ثم فان أي مستوى غير منظم من المبيعات يتم اكتشافه على الفور و يتم اتخاذ الإجراءات لتصحيح الأنشطة .

- **المنافسة الشديدة و الاقتصاد العالمي ( العولمة )**

تزداد اقتصاديات العالم اندماجا فيما بينها و تتسع دائرة الاعتماد المتبادل في أنشطة الأعمال الدولية و التجارة الدولية و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات فيما بين هذه الاقتصاديات بصورة لم يسبق لها مثيل و تتضح صورة العولمة في بعدها الاقتصادي من خلال ظهور الشركات متعددة الجنسيات و تزايد تأثيرها على اقتصاديات العالم المتقدم .

و أصبحت المنافسة العالمية تشكل ضغوطات كبيرة على كافة منظمات الأعمال ، و هذه المنافسة تكون قوية عندما تتدخل الحكومات باستخدام الدعم أو من خلال السياسات الضريبية و حوافز التصدير.

و المنافسة العالمية لا ترتكز فقط على الأسعار بل ترتكز أيضا على الجودة و مستوى الخدمة ، سرعة التسليم، خدمة ما بعد البيع و تقديم خدمات و منتجات حسب طلب العميل . و هنا تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا مهما و حيويا في مساعدة منظمات الأعمال في الحصول على مزايا العولمة حيث تساهم في تحسين الإنتاجية، زيادة مستوى جودة الخدمات و زيادة الربحية و هذه العوامل تمثل مدخلا للتعامل مع العديد من المشاكل و فرص العولمة .

- **التحولات في مشاريع الأعمال**

يتوقع الخبراء أن نسبة المبيعات في قطاع الخطوط الجوية الأمريكية على شبكة الانترنيت سيفوق نسبة **70%** خلال العقد الحالي كما أن هناك منافسة شديدة و تخفيضات هامة في أسعار العولمة على مبيعات العقارات على الانترنيت بالنسبة لوسطاء البيع . فالانترنيت و التكنولوجيا ذات الصلة جعلت بالإمكان القيام بالأعمال عبر حدود الشركة بنفس الكفاءة تقريبا في قيامها بالأعمال داخل الشركة و هنا يعني إن المنظمات لم تعد تقتصر على الحدود المنظمة التقليدية أي الحدود المكانية المتعارف عليها.

- **ظهور ما يسمى بالشركة الرقمية**

التغييرات التكنولوجية التي يشهدها العالم مؤخرا أدت إلى تحول المنظمات إلى منظمات أو شركات رقمية [1] التي تكون مجمل الأعمال المهمة سواء مع الزبائن أو المجهزين أو العاملين يتم تكييفها الكترونيا أو أنها متمكنة رقميا، فإجراءات الأعمال الرئيسية تنجز من خلال الشبكات المحوسبة الممتدة في كل المنظمة لو أنها تربط عدة منظمات ببعضها البعض و عن طريق التمكين الرقمي و التكيف الالكتروني يتم انسيابية العمل فيها و يكون لديها مستويات من الانجاز غير مسبوقة على مستوى الأرباح و المنافسات .

و يجري الآن إعادة تشكيل نماذج الأعمال التقليدية الذي كان مهيمنا على الإدارة في مقابل عالم ما قبل الانترنيت و ثورة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و أصبحت هذه الأخيرة أهم وسيلة تكنولوجية تساهم اليوم في خلق و تطوير نماذج و نظم الأعمال الجديدة . بالإضافة إلى ما سبق يمكن كذلك ذكر بعض الأسباب الفرعية الأخرى التي كانت وراء زيادة الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، تتمثل في:

**ا-المسؤولية الاجتماعية:** أصبحت منظمات الأعمال اليوم تعي أهمية التفاعل بينها و بين المجتمع، و تسعى إلى المساهمة في القيام بالخدمات الاجتماعية التي باتت تعرف باسم المسؤولية الاجتماعية كالرقابة البيئية، الصحة و السلامة المهنية، تكافؤ الفرص، المزايا الاجتماعية للعاملين، التوظيف و الإسكان و مراعاة حقوق المستهلك.

فتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات يكمن أن تدعم مثل هذه الأنشطة حيث تمكن المنظمات من استخدام نظم دعم القرار لمراقبة برامج تكافؤ الفرص كما يمكنها استخدام النظم الخبيرة لتحسين الرقابة البيئية ... الخ

**ب- الطبيعة المتغيرة للقوى العاملة:** أصبحت القوى العاملة متنوعة كما أن تركيبتها تتغير بسرعة فهناك عدد متزايد للمرأة و الأطفال في سوق العمل، فضلا عن المعاقين و ذلك في كل المواقع كما أن هناك العديد من العمال الذين يعملون لسنوات اكبر من طاقتهم و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات تساعد في تحقيق التكامل بين مختلف فئات العمال داخل المنظمة .

**ج-توقعات المستهلكين:** أصبح المستهلك اليوم أكثر دراية و معرفة بالمتاح من السلع و الخدمات و جودتها مما يسمح له بطلب أفضلها كذلك تلك المنتجات التي تنتج حسب طلب المستهلك .

**د-تغير هيكل الموارد:** أضيفت المعلومات اليوم كمورد خامس إلى الموارد التقليدية المتاحة لمنظمات الأعمال ( الأفراد، الآلات، و المعدات، المواد الخام و الأموال أو الاستثمارات ) و هذا يعني أن على هذه الأخيرة البدء في معالجة المعلومات كمورد.

[1] عامر إبراهيم قنديلجي ،علاء الدين عبد القادر الجنابي،**نظم المعلومات الإدارية**،دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص 35

و إذا كانت الموارد الأربعة التقليدية تتصف بالندرة و التذبذب فان المعلومات على العكس من ذلك ليست نادرة على الإطلاق بل تتزايد بتزايد معدلات استهلاكها و لذلك فالمنظمات تواجه تحديا حقيقيا في محاولة التوفيق بين السيل من المعلومات و معالجتها للاستفادة منها، و من هنا ظهرت أهمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في القيام بهذا الغرض في ظل الانفجار المعلوماتي الحالي .

## المبحث الثالث: تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في المجال البنكي

لقد أصبحت التكنولوجيا الحديثة تلعب دورا هاما في مختلف القطاعات الإنتاجية و الخدماتية و لا سيما المالية منها، فقد اعتبرت كوسيلة جديدة للتميز و لتحقيق أهداف كانت صعبة لولا التكنولوجيا سواء كان ذلك من حيث الإنتاج أو السيطرة على السوق، و نظرا لأهميتها فقد كانت الحاجة ماسة و ملحة في ميدان صناعة البنوك ككل، و كان الغرض من استخدام التكنولوجيا في البنوك هو تحقيق الجودة في الخدمات و السهولة و السرعة و بأقل التكاليف، فاستخدمت بالتالي للحصول على المزيد من العملاء و تسهيل العمليات اليومية للبنوك.

### المطلب الأول:تعريف التكنولوجيا في المجال البنكي و خصائصها

**أولا: مفهوم التكنولوجيا البنكية:** لقد تعددت الرؤى التي تناولت مفهوم التكنولوجيا ، و هذه بعض التعاريف:

- " المكائن و المعدات و الانتشار التكنولوجيا
- استخدام المعرفة المتوفرة لإنتاج السلع و الخدمات"
- "هي الأدوات و الأساليب و الإجراءات و المعرفة المستخدمة لخلق منتج أو خدمة[1]"

من خلال كل هذا التضارب و الآراء و التعاريف نستخلص بان التكنولوجيا في المجال البنكي و هي الاستخدام الأمثل للمعرفة و المعدات و الأدوات و الانتشار التكنولوجي من اجل تحقيق أهداف البنك ( السرعة في الأداء، السهولة في التعاملات، جذب العملاء ...)

و منه فان استخدام التكنولوجيا في البنوك هو تضارب أربعة مظاهر مترابطة فيما بينها:

1) **الجانب المادي:** يتمثل في الآلات و المعدات المستعملة و المتمثلة في الأجهزة الالكترونية
2) **الجانب الاستخدامي أو الاستعمالي:** يتمثل في طرق استخدام هذه المعدات.
3) **الجانب العلمي:** يتمثل في المعرفة المصرفية المطلوبة.
4) **الجانب الابتكاري:** و يتمثل في اكتساب المهارات اللازمة لتقديم الخدمات المصرفية.

### المطلب الثاني : خصائص التكنولوجيا الحديثة:

من خلال دراسة مفهوم التكنولوجيا في المصارف يمكن تحديد أهم الخصائص:

[1] معطى سيد احمد،**واقع و تأثير التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الاتصال على أنشطة البنوك الجزائرية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في إدارة الأفراد و حوكمة الشركات تخصص حوكمة الشركات، جامعة تلمسان، 2012/2011، ص15

- إن التكنولوجيا المصرفية هي مجموعة من المعارف و المهارات و الطرق و الأساليب المصرفية.
- إن هذه المعارف و المهارات و الطرق و الأساليب قابلة للاستفادة منها بالتطبيق العلمي في المجال المصرفي.
- إن التكنولوجيا بمفاهيمها المختلفة ليست هدفا في حد ذاتها بل وسيلة يستخدمها البنك لتحقيق أهدافها.
- إن الخدمة المصرفية في المجال الرئيسي لتطبيق التكنولوجيا .

**المطلب الثالث: مؤشرات الأداء التكنولوجي في المؤسسة البنكية**

للربط بين الأداء بمفهومه المتطور و عنصر التكنولوجيا في المؤسسة البنكية لابد أن نشير إلى أهم مؤشرات الأداء المستعملة في تحديد القدرة التكنولوجية و هي كما يلي[1]:

- معدل الابتكار التكنولوجي: و هي اختيار واحد أو أكثر من مقياس للأداء التكنولوجي للمنتجات و العمليات الرئيسية و رصد تقدمها عبر الزمن.
- إنتاجية البحوث و التطور: يمكن تحديد أي مقياس للإنتاجية كنسبة التغير في المخرجات إلى التغير في المدخلات ، و على سبيل المثال التحسن في أداء المنتج و العملية مقسوما على الاستثمار الإضافي في البحوث و التطوير .
- معدل العائد على الاستثمار في البحوث و التطوير: و هو مقياس الربح المتولد عن قدر معين من الاستثمار في البحوث و التطوير .
- الموارد المخصصة للبحث و التطوير: و هو مقياس لمستوى الإنفاق لمشاريع مختلفة و وحدات النشاط في ظل مستولى المؤسسة ككل.
- معدل تقييم المنتج الجديد: و هو مقياس يقاس من خلال عدد المنتجات الجديدة المقدمة سويا، عدد براءات الاختراع المتحصل عليها أو نسبة المبيعات المشتقة من منتجات جديدة .
- التنويع المعتمد على التكنولوجيا : طالما أن استراتيجيات التكنولوجيا موجهة جزئيا نحو هدف التنويع.
- مقاييس أخرى: يمكن قياس مقاييس أخرى على حسب طبيعة المؤسسة مثل : حقوق الاختراع أو مبيعات التكنولوجيا الجديدة، زمن تدريب الأفراد على التكنولوجيا الجديدة ، زمن دورة التنمية للمنتج الجديد، تكلفة التطوير لكل مرحلة و مستوى التفوق التكنولوجي.

[1] نبيل مرسي،**الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، دار المعرفة الجامعية، مصر،، الطبعة الثالثة، 2006 ص 220

و يمكن اعتبار القدرة التكنولوجية مكونة من أربع عناصر أساسية تكون في مجملها القدرة التكنولوجية و هي: الهندسية، الاستثمارية، الإنتاجية و الإبداعية.

**خلاصة :**

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتضح لنا أن تكنولوجيا الإعلام الاتصال تحقق العديد من النتائج الأهداف التي تؤدي إلى التنمية التقدم حيث تعتمد بمختلف المنظمات فيوقتنا الحالي على شتى الوسائل التكنولوجية كذا نظم المعلومات المرتبطة بأهمية الحاسوب ، حيث تمكن الاتصالات التي تتم داخل المنظمات القدرة على الاتصال عبر مسافات بعيدة بوسائل اتصال الكترونية بدا فيها أجهزة الحاسوب كذا خدمات الاتصال اللاسلكي وهذا كله من أجل تقليص الوقت تخفيض التكاليف التي كانت تسببها الوسائل التقليدية.

أدى امتزاج تكنولوجيا الحسابات مع تكنولوجيا الإعلام الاتصال إلى إحلال عصر جديد يعتمد على النشر الالكتروني لذا لابد من إدراك أهمية الدور الذي تؤديه نظم تكنولوجيا المعلومات المكونة من شبكات الاتصال بالإضافة إلى البرمجيات التي تضبط سير العمل من أجل تحقيق تكامل بين الوظائف الإدارية المختلفة .

# الفصل الثاني

مقدمة

في ظلّ التطورات التي شهدها العالم في تكنولوجيا المعلومات، والتي جلبت لنا عصرًا جديدًا ينفرد بأساليب تسويقية لم تعرف من قبل، وكان من نتائج هذه التغيرات أن قامت المؤسسات المالية بتطوير تشكيلة خدماتها بما يتماشى والإيقاع المتسارع الذي تشهده الساحة البنكية، معتمدة في ذلك على أحدث الأجهزة التي توصلت إلى إنتاجها أكبر المؤسسات الرّائدة في مجال الإتصالات، فنتج عن ذلك ما يعرف بوسائل دفع إلكترونية.

يعدّ تطور الخدمات البنكية من أهم مؤشرات التنمية لأي إقتصاد، ومفتاح جودة هذه الخدمة هي الحزمة الواسعة من تشكيلات وسائل دفع معصرنة، لكن من جهة أخرى فإن العمل المتناسق لهذه الوسائل الحديثة النشأة يتطلب تنظيمًا قانونيًا ودرجة أمان عالية.

## المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع الالكترونية

### المطلب الأول: عموميات حول وسائل الدفع الالكترونية

شهدت الحركة المصرفية حديثا تطورا كبيرا، حيث أصبح بإمكان العملاء إجراء عمليات البيع و الشراء من خلال شبكة الانترنت باستخدام وسائل الدفع الحديثة التي تنتجها البنوك فظهرت النقود الالكترونية أو الرقمية و الشبكات الالكترونية.

#### أولا: تعريف وسائل الدفع الالكترونية

يعتبر النظام الذي يمكن المتعاملين من التبادل المالي الكترونيا، بدلا من استخدام النقود المعدنية أو الشيكات الورقية، حيث يقوم البائعون عن طريق الانترنت بتوفير طرق سهلة و سريعة و آمنة للحصول على أثمان منتجاتهم من الزبائن[1]، كما تعتبر وسائل الدفع الالكترونية كل الأدوات التي مهما كانت و الأساليب التقنية المستعملة التي تسمح لكل الأشخاص بتحويل أموال، كما عرفت وسائل الدفع على أنها مجموعة الأدوات و التحويلات التي تصدرها البنوك و مؤسسات الائتمان الكترونيا .

و يعرف أيضا على انه عملية تحويل الأموال، هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية أو باستخدام أجهزة الكمبيوتر ، و إرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات[2]، أما التشريع الجزائري فقد عرفها من خلال قانون النقد و القرض في المادة 69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ 26 أوت سنة 2003 على أنها " تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السن أو الأسلوب التقني المستعمل"

#### ثانيا: خصائص وسائل الدفع الالكتروني

تتميز وسائل الدفع الالكترونية بالخصائص التالية[3]:

1-**يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية**: أي انه وسيلة مقبولة في جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.

2-**يتم الدفع من خلال استخدام النقود الالكترونية:** و هي قيمة تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي مهيمن على إدارة عملية التبادل.

3-**يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية** عن بعد: حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدين في المكان، و يتم الدفع عبر شبكة الانترنت ، أي من خلال المسافات بتبادل المعلومات الالكترونية

---

[1] محمد عبد حسين الطائي،**التجارة الالكترونية- المستقبل الواعد للأجيال القادمة** ، دار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان ، 2010، ص 178

[2] عبير بن صالح، **دور وسائل الدفع الالكترونية في عمليات تبييض الأموال**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص بنوك و أسواق مالية، جامعة مستغانم،2016/2015، ص 3

[3] سماح شعبور، مصباح مرابطي، **وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر- واقع و تحديات** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات ماستر أكاديمي، شعبة علوم تجارية، تخصص تمويل مصرفي، جامعة تبسة، دفعة 2016، ص 18

بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية، يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد .

**4-يتم الدفع الالكتروني بأحد الأسلوبين:**

أ - الأسلوب الأول: من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض ( الدفع عبر شبكة الانترنت، وذلك بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية )، و من ثم الدفع لا يتم الا بعد الخصم من هذه النقود، و لا يمكن تسوية المعاملات الأخرى بغير هذه الطريقة، و يشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوعا مقدما.

ب - الأسلوب الثاني: من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا يوجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل أن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملات مالية .

**5-يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك:** أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف و توفير الثقة فيما بينهم .

**6-يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشبكات :**

أ - النوع الأول: شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد، و يفترض ذلك وجود معاملات و علاقات تجارية و مالية مسبقة بينهم .

ب - النوع الثاني: شبكة عامة، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.

**ثالثا: أهمية وسائل الدفع الالكترونية[1]**

إن اتساع نطاق التجارة الالكترونية سمح بتضاؤل دور النقود الورقية و الدفع التقليدي أمام ازدهار الدفع الكتروني، حيث كانت النقود الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية و كان الدفع يتم بصورة سائلة أو بواسطة بديل للشيك و غيرها من وسائل الدفع التقليدية.

لكن تلك الوسائل لا تصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية كالعقود الالكترونية التي تتم عبر شبكة الانترنت حيث تتوارى المعاملات الورقية. من هنا تظهر أهمية ابتكار وسائل سداد تتفق مع طبيعة التجارة الالكترونية، لهذا يتم الدفع الكترونيا .

يمكن للعميل الوفاء بمقابل السلعة أو الخدمة بنفس الطرق التقليدية المتبعة في التعاقد بين غائبين مثل إرسال شيك عن طريق البريد أو من خلال الفاكس، أو إرسال البيانات الخاصة بحساب بنكي، لكن هذه

[1] سلطاني خديجة، **إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الالكترونية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و نقود، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص 43

الوسائل لا تصلح و خصوصية التجارة الالكترونية و مقتضيات السرعة فيها، لذا كانت أهمية اللجوء إلى الدفع الالكتروني من خلال شبكة اتصال لا سلكية موحدة عبر الحاسب و ما زاد من أهمية وسائل الدفع الالكترونية هي تلك الخصائص التي تميزها عن وسائل الدفع التقليدية.

**رابعا: أطراف التعامل بأنظمة الدفع الالكترونية**

تشترك أنظمة الدفع الالكتروني في أنها وسيلة لانتقال النقود من شخص إلى أخر، و مجموعة لشخص أخر أو مجموعة عبر شبكة الانترنت دون الحاجة للتفاعل وجها لوجه، و على الرغم من اختلاف هذه النظم تجد أنها تحتوي جميعها على أربعة عناصر[1]

1) **المنظم ( المركز العالمي للبطاقة)** : هي مؤسسة عالمية تقوم بعملية إنشاء البطاقات و تتولى رعايتها و تصدر تراخيص لجميع البنوك الموجودة في أنحاء العالم بالموافقة على دخولها في عضوية هذه البطاقات و هي تتولى تسوية العمليات المالية المستحقة جراء استخدامها و يتم ذلك مقابل عمولة تتراوح عادة ما بين 1% - 4% من قيمة العملية يدفعها التاجر إضافة للاشتراك السنوي.
2) **المصدر ( المحرر )** : هو البنك أو المؤسسة المالية الكبرى التي لها ادوار عدة ، و منها التعاقد مع المركز العالمي للبطاقات من اجل حصولها على ترخيص يسمح لها بإصدار البطاقات من خلال دخولها في عضوية إصدار البطاقات، و التعاقد مع التجار المحليين من اجل قبول هذه البطاقات من عملائها لتسوية عملياتهم من شراء أو تقديم خدمات معينة بالإضافة إلى التعاقد مع عملائهم للتعامل بمثل هذه البطاقات في دفع ما يستحق عليهم للتاجر مقدم السلعة أو الخدمة و حصول التاجر على مقابل ما يقدمه إلى عملائه باستخدام هذه البطاقة.
3) **التاجر:** أن هذا الوصف يطلق على الشركات، أو المؤسسات صاحبة السلع و محلات البيع و مراكز تقديم الخدمات للجمهور بشكل عام و يبرم اتفاق مع مصدر البطاقة لقبول البيع بالبطاقة و من ثم يرجع إلى مصدر البطاقة للحصول على ثمن هذه السلعة .
4) **حامل البطاقة:** هو الشخص أو الأشخاص الذين حصلوا على البطاقة بناءا على طلب تم تقديمه للمصدر ووافق على منحهم إياها ، لتمكنهم من الشراء بواسطتها أو الحصول على الخدمات و كذلك تمكنهم من السحب النقدي من الصراف الآلي باستخدام البطاقة الممنوحة لهم من المصدر.

**المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع الالكتروني**

نتيجة للتطورات التي عرفتها التجارة الالكترونية حولت البنوك اغلب وسائل الدفع إلى وسائل دفع الكترونية، و تعددت هذه الأخيرة و أخذت أشكالا تتلاءم مع طبيعة المعاملات عبر شبكة الانترنت، و كانت أولها البطاقات البنكية و التي تطورت من البطاقات ذات الشكل المغناطيسي إلى البطاقات ذات الخلية الالكترونية، كما ظهرت وسائل دفع الكترونية أخرى.

[1] جلال عايدة الشوري، **وسائل الدفع الالكتروني**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، مصر 2008، ص ص 35 - 38

**أولا: البطاقات البنكية و أنواعها**

تعددت تعاريف البطاقات البنكية فيما يلي نذكر البعض منها:

تعرف البطاقة البنكية على أنها: " عبارة عن بطاقة بلاستكية تحتوي على معلومات رقمية و تستخدم هذه المعلومات في أغراض الدفع. كما يمكن استخدامها لأغراض أخرى مثل التعريف أو الدخول لمواقع خاصة لا يمكن الدخول فيها إلا للمرخص له. بعض هذه البطاقات الالكترونية تسمى البطاقات الذكية لاحتوائها على معلومات يمكن التعامل معها بطريقة أخرى"[1]

تعرف أيضا على أنها:" عبارة عن بطاقة مغناطيسية تسمح لحاملها باستخدامها في شراء معظم حاجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة من الأموال التي قد تتعرض لمخاطر السرقة و الضياع أو التلف، حيث تمكن حاملها سحب النقود من الآلات المخصصة لذلك"[2]

عرفت أيضا بأنها:" بطاقات معدنية ممغنطة، يدون عليها اسم حاملها و تاريخ إصدارها و تاريخ نهاية صلاحياتها كما تستخدم في الحصول على النقد أو في شراء السلع و الخدمات".

وفي الأخير يمكن استخلاص أن البطاقة البنكية هي بطاقة بلاستكية ذات خصائص معينة صادرة عن مؤسسة مصرفية تستخدمها كوسيلة تعامل عوضا عن النقود، و يستطيع حاملها الحصول على النقود أو التمتع بواسطتها بخدمات مالية إضافية إلى إمكانية استفادته من الائتمان الممنوح بموجبها من المصرف المصدر لها و ذلك لتلبية حاجاته المختلفة أي قد تعتبر في بعض الحالات بمثابة فتح اعتماد بمبلغ لمصلحة صاحب البطاقة حيث يستطيع الوفاء بقيمة مشترياته من السلع التي عليها من طرف التجار المتعاقدين مع البنك، وهناك عدة أنواع للبطاقات البنكية وهي كما يلي:

**1-البطاقات الغير الائتمانية:** يطلق على هذا النوع بطاقة الخصم الفوري ( المدينة) Débit Card حيث تستخدم كأداة وفاء فقط حيث يحصل حامل البطاقة على احتياجاته من حيث السلع و الخدمات و الصرف النقدي فور تقديم البطاقة، و يتم الخصم مباشرة لقيمة هذه الاستخدامات من الحساب الجاري المفتوح من طرف البنك المصدر دون الانتظار إلى إعداد كشف حساب البطاقة و الذي يستخدم هنا كوسيلة لعرض البيانات فقط[3]، وتشمل البطاقات الغير الائتمانية عدة أنواع نذكر منها ما يلي:

**-بطاقة الدفع المسبق:** حيث يقوم صاحب البطاقة الالكترونية بشحنها بمبلغ مالي و عند إتمام أي معاملة تجارية يتم سحب المقابل المالي من هذه البطاقة حتى ينتهي المبلغ المشحون أو المعبأ في البطاقة و لإعادة استخدامها يجب إعادة شحنها و هكذا. و قد عممت هذه الطريقة على مجالات عدة أهمها قطاع الاتصالات الهاتفية الثابتة و النقالة .

[1] سماح شعبور، مصباح مرابطي، **مرجع سابق**، ص 21

[2] سلطاني خديجة،**مرجع سابق**، ص 53

[3] سلطاني خديجة،**نفس المرجع**، ص 54

-**البطاقات المدينة:** و يتطلب هذا النوع من البطاقات وجود حساب بنكي جاري لصاحب البطاقة حيث يتيح استخدام البطاقة عملية التسوية أو الدفع من خلال تمكين المستفيد من سحب الأموال من حساب صاحب البطاقة الذي يفترض فيه أن يكون حسابه مدينا و في حالة العكس لا تتم عملية التسوية تتطلب رصيدا كافيا و مغطيا للنفقات المجرات بواسطة البطاقة.

-**بطاقة الشيكات:** يتعهد بمقتضاها البنك المصدر لهذه البطاقة لعميله حامل البطاقة بان يضمن سداد الشيكات التي يحررها العميل من هذا البنك بشروط معينة، و تحتوي هذه البطاقة عادة على اسم العميل، توقيعه، رقم حسابه و الحد الأقصى الذي يتعهد البنك الوفاء به في كل شيك يحرره العميل، و أن البنك المسحوب عليه ملزم بدفع قيمة الشيك للمستفيد بغض النظر عن وجود رصيد كاف لديه من عدمه، و ظهور هذه البطاقة جاء لعدم اكتمال الثقة في أشخاص يتعامل معهم البنك دون أن يعرفهم.

2-**البطاقات الائتمانية:**و هي بطاقات خاصة تصدرها البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى لعملائها كخدمة إضافية، و هي عبارة عن بطاقات مغناطيسية يستطيع حاملها أن يستخدمها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات.

كما تعرف كذلك بأنها: البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة و يتم استخدامها كأداة ضمان و تتميز هذه البطاقات بأنها توفر كلا من الوقت و الجهد لحاملها و كذلك تزيد من إيرادات البنك المصدر لها لما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو من فوائد مقابل التأخر في السداد و لا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة جيدة لموقف العميل حتى لا يواجه البنك المصدر مخاطر عالية في حالة عدم السداد[1]، و تنقسم البطاقات الائتمانية بدورها إلى:

أ) **البطاقات الائتمانية المتجددة:** هذا النوع هو الأكثر شهرة و استخداما و من أمثلته بطاقتين شهيرتين هما **فيزا (Visa )و ماستر كارد (Master Card)**، و الأصل في بداية هذا النوع أن يصدر عن بنك تجاري يوجد به حساب نقدي لحامل البطاقة، و يقوم البنك المصدر بسداد فواتير المشتري في أي مكان يقبل بهذه البطاقة و تدفع للمحل كامل المبلغ، و يقوم البنك المصدر للبطاقة بإرسال فاتورة شاملة مصنفة للعميل حسب المشتريات و يطالبه بسداد جزء بسيط من المبلغ لا يتجاوز 5% و يزيد البنك المصدر على حامل البطاقة على المبلغ الذي في ذمته ( الرصيد دائن) . بنسبة معلومة شهريا تصل إلى 1.5% و لكن لو يسدد حامل البطاقة كامل المبلغ الدائن خلال فترة الاستفادة، لا يترتب على ذلك أي زيادة في التسديد .
و في كلتا الحالتين السابقتين يتم تجديد القرض الأول لحامل البطاقة لذلك سميت ببطاقة الائتمان المتجددة.

[1] سماح شعبور، مصباح مرابطي، **مرجع سابق**، ص 22

**ب) البطاقات الائتمانية غير المتجددة:** تسمى ببطاقات الصرف الشهري لأنه يتوجب على العميل أن يقوم بالسداد الكامل من قبيل عميل البنك خلال الشهر الذي يتم فيه السحب، أي أن الفترة الائتمانية في هذه الحالة لا تتجاوز الشهر.

تسمى أيضا بطاقة الوفاء المؤجل أو بطاقة الحساب و الفرق الرئيسي بينها و بين سابقتها انه لا يمكن أن يكون لدى حاملها حساب لدى البنك المصدر و من ثم فعندما يقوم الفرد باستخدامها فانه يحصل آليا على قرض ( ائتمان) مساوية لقيمة السلعة أو الخدمة و لكل عميل حد أعلى للقرض يحدده العقد و يسمى خط الائتمان ، و يلتزم حامل البطاقة لشروط الإصدار بتسديد كامل مبلغ الفاتورة خلال فترة لا تزيد غالبا عن 30 يوم من تاريخ استلامه لها، و في حالة المماطلة يقوم البنك المصدر بإلغاء عضوية حامل البطاقة و سحبها منه[1]

الشكل رقم(02-01): التقسيم الأساسي للبطاقات البنكية

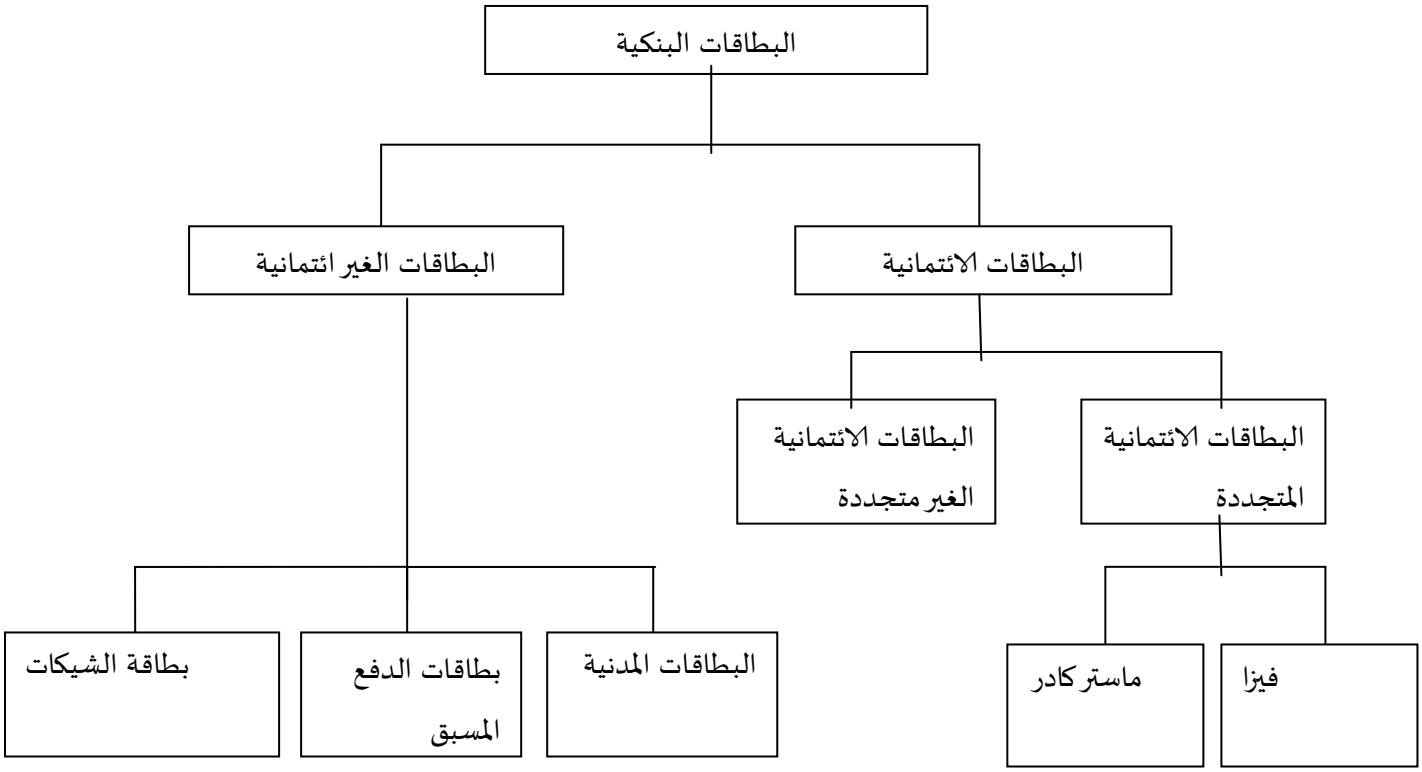


**المصدر:** من إعداد الطالبة اعتمادا على ما سبق.

[1] علي محمد أبو العز، **التجارة الالكترونية و أحكامها في الفقه الإسلامي**، دار النفائس للنشر و التوزيع، 2008، ص 233- 234

**ثانيا: النقود الالكترونية**[1] : عرفت بأنها: " قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما و غير مرتبطة بحساب بنكي، و تحظى بقبول واسع من غير من قام بها بإصدارها، و تستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة.

و النقود الالكترونية عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات الكترونية يتم انتقالها بطريقة معينة من حساب شخص إلى شخص آخر، و تخزن على القرص الصلب لجهاز الكمبيوتر في مكان يسمى المحفظة الالكترونية، بحيث يمكن استخدام هذه الوحدات في إتمام التعاملات المالية و التجارية عبر شبكة الانترنت بما في ذلك شراء المستلزمات اليومية و دفع ثمنها في شكل وحدات من النقود الالكترونية.

و من خلال ما سبق يمكن تحديد عناصر النقود الالكترونية بما يأتي:

- القيمة النقدية: حيث تشمل النقود الالكترونية على وحدات نقدية لها قيمة مالية .
- التخزين على وسيلة الكترونية: حيث يتم شحن القيمة النقدية بطريقة الكترونية على بطاقة بلاستكية أو على القرص الصلب لكمبيوتر الشخص المستهلك.
- أنها لا تشترط اخذ عمولة مقابل الخدمات التي تقدمها: و هذا ما يميزها عن بطاقات الدفع الالكتروني كبطاقات الائتمان التي تشترط للمتعامل بها أن يفتح حسابا لدى المصرف الذي يقوم بإصدارها، و التي تمكنهم من القيام بدفع أثمان السلع و الخدمات التي يشترونها مقابل عمولة يتم دفعها للمصرف مقدم هذه الخدمة، فالنقود الالكترونية هي عبارة عن استحقاق حر او عائم على مصرف خاص أو مؤسسة مالية أخرى و غير مرتبط بأي حساب آخر.

و النقود الالكترونية تتشابه مع النقود الحقيقية في الآتي:

- إن استخدام هذه النقود لا يحتاج إلى إذن مسبق من المؤسسة المالية التي تصدرها أو من طرف ثالث فالمستهلك يمكنه استخدام هذه النقود بصورة مباشرة كما يستخدم أمواله الحقيقية تماما.
- يمكن استخدام هذه النقود للوفاء بقيمة السلع و الخدمات و المنتجات التي يشتريها، أي يستخدم هذه الأموال في الوفاء بالتزاماته كما يستخدم أمواله الحقيقية .
- تتصف هذه النقود بلا اسمية، حيث يمنك استخدام هذه النقود دون أن تحمل اسم صاحب الكارت المحملة عليه بحيث لا يمكن تتبع هذه النقود في حركتها، و بمعنى آخر لا تحمل هذه النقود هوية الشخص الذي يستخدمها، و ذلك كما يحدث في حالة الوفاء بأمواله الحقيقة.

**ثالثا: الشيكات الالكترونية:** هو محور ثلاثي الأطراف معالج الكترونيا بشكل كلي، أو جزئي يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى البنك المسحوب عليه بان يدفع مبلغا من النقود لإذن شخص ثالث يسمى

[1] http://www.alukah.net/sharia/0/103305/ 16/04/2018 à 16:33

المستفيد، و لعل الشيك الالكتروني هو أكثر الأوراق التجارية التي يمكن الاستفادة منها في مجال التقنيات الالكترونية [1].

**الشكل رقم ( 02-02):** آلية إصدار الشيك الالكتروني و تحصيله

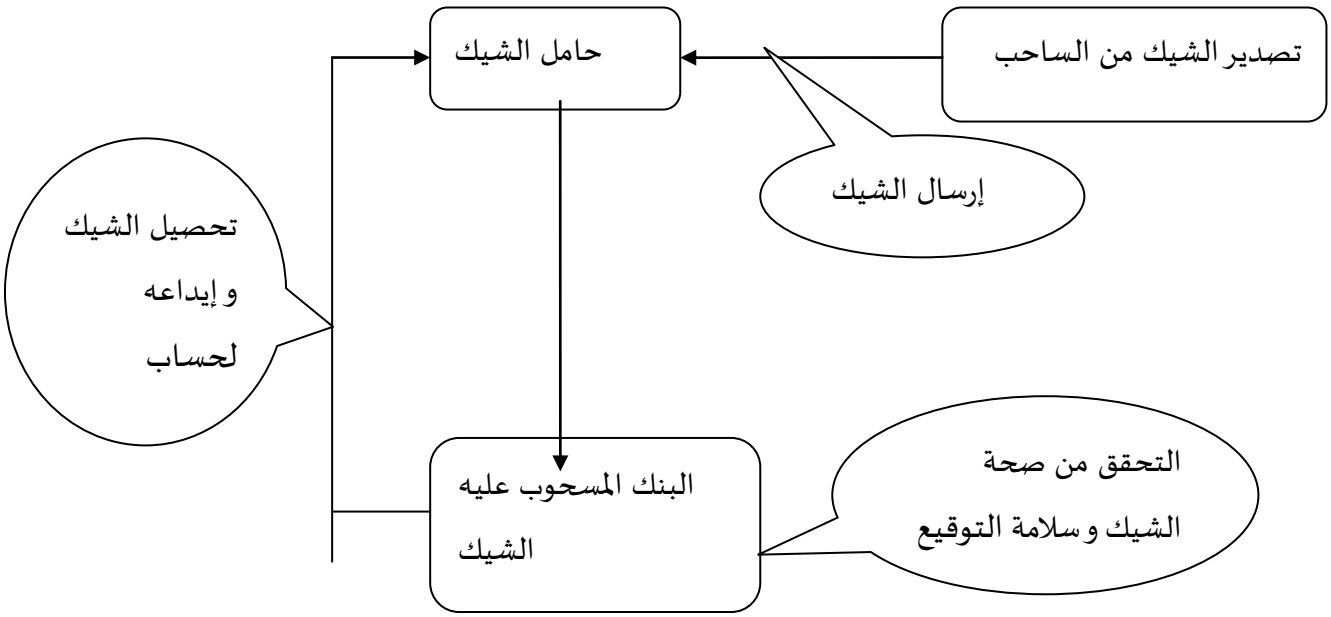


**المصدر:** عبير بن صالح، **دور وسائل الدفع الالكترونية في عمليات تبييض الأموال**، مذكرة ماستر أكاديمي، تخصص بنوك و أسواق مالية، جامعة مستغانم،2016/2015، ص 14.

و من خلال الشكل يتبين أن التعامل مع الشيك الالكتروني يتم عن طريق ثلاث أطراف متمثلة في كل من : مصدر الشيك و حامل الشيك و كذا البنك، حيث ينتقل الشيك المصدر إلى المستفيد و المتمثل في حامله و الذي بدوره يقدمه إلى البنك عبر الانترنت حيث يتم التحقق من سلامة البنك و التوقيع الالكتروني و بعدها يتم صرف الشيك لصالح حامله و إلغاء الشيك و إعادته الكترونيا إلى حامله بعد الصرف و تحويل المبلغ.

و من اجل المعاملات الالكترونية يجب الأخذ بعين الاعتبار الاحتياطات التالية:

- على التاجر توثيق البطاقات للتأكد من أنها سرية و غير مسروقة.
- يمكن للتاجر الفحص مع مصدر البطاقة الخاصة بالمستهلك لضمان وجود المبالغ و حجزها و اللازمة لمقابلة العبء الحالي.
- أهم نظامين يعتمد عليها حاليا الشيكات الالكترونية هما:

- نظام FSIC (Financial services technology corporation): و هو نظام معتمد من قبل اتحاد مالي لمجموعة كبيرة من البنوك و الهيئات المصرفية الأمريكية، و هو يوفر للمستهلك إمكانية

[1] مصطفى كمال طه، وائل بندق، **الأوراق التجارية و وسائل الدفع الالكترونية الحديثة**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 350

الاختيار بيم مجموعة من وسائل الدفع الالكترونية أهمها الشيك الالكتروني القياسي و الشيك الالكتروني المؤكد و آلات الصرف الذاتي.

- نظام Cyber cash: و هو عبارة عن نظام دفع يعتمد على الشيكات الالكترونية لشركة cuber cash الأمريكية، تتعامل به مجموعة من البنوك و المؤسسات التجارية المشتركة بهذا النظام [1].

**رابعا: التحويلات الالكترونية للأموال:** تعد التحويلات المالية واحدة من أهم العمليات المصرفية التي يقوم بها البنك سواء كان بنكا تقليديا أو بنكا الكترونيا، و يعد نظام التحويلات المالية الالكترونية جزءا بالغ الأهمية من البنية التحتية لأعمال البنوك الالكترونية التي تعمل عبر الانترنت، يتيح هذا النظام نقل التحويلات المالية أو الدفعات المالية من حساب بنكي لآخر و كذا المعلومات المتعلقة بها بطريقة الكترونية آمنة و سهلة.

وتعرف التحويلات الالكترونية للأموال بأنها [2]: " عملية منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة و المدينة من حساب بنكي لآخر . و تنفذ عمليات التحويل المالي عن طريق دار المقاصة، و هي شبكة تعود ملكيتها و أحقية تشغيلها إلى البنوك المشتركة بنظام تحويل الأموال الالكتروني.

- **الكيفية التي يتم بها التحويل الالكتروني للأموال:**

يقوم العميل بتوقيع نموذج معتمد واحد لصالح الجهة المستفيدة، و الذي يتيح اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين، حيث تتم عملية التحويل الالكتروني للأموال بأسلوبين، فإما أن يتعامل البنك و العميل مع وسيط يقوم بتوفير البرمجيات اللازمة لذلك و يمكن إيجاد العديد منهم على الانترنت، يقوم الوسيط هنا بتجميع التحويلات الواردة إليه و إرسالها إلى دار المقاصة المالية الآلية، التي ترسل بدورها نموذج التحويل الالكتروني للأموال إلى بنك العميل ليقوم باقتطاع قيمة التحويل من رصيد العميل و تحويلها إلى حساب المستفيد .

أما إذا رغب المستفيد ( التاجر) تنفيذ التحويلات المالية عبر دار المقاصة المالية دون المرور بوسيط، فانه يقوم باقتناء برمجيات خاصة تسمح بإجراء هذه العملية، أما العميل فيقوم باعتماد نموذج الدفع مرفقا بشيك مصدق لصالح التاجر الذي يرسل الاعتماد إلى دار المقاصة، هذه الأخيرة تحوله بدورها إلى البنك لاقتطاع المبلغ من حساب العميل في الوقت المحدد له و إضافته إلى حساب التاجر.

- **أهمية التحويلات الالكترونية المالية:** يستفيد كل من العميل و التاجر من عملية التحويل الالكتروني للأموال، فهي توفر لكليهما فضلا عن اليسر، السرعة في انجاز الأعمال و تكبد عناء التنقل إلى البنك فوائد أخرى أهمها:

---

[1] عبير بن صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص 15

[2] العاني إيمان، **البنوك التجارية و تحديات التجارة الالكترونية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك و تأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006، ص 224

- ✓ **تنظيم الدفعات:** حيث يتم تنظيم عمليات الدفع من خلال الاتفاق على وقت اقتطاع و تسديد التحويلات المالية، و هو ما يقطع أي شك في عملية السداد.
- ✓ **السلامة و الأمن:** فقد أزالت المقاصة الآلية و التحويلات المالية الالكترونية الخوف من سرقة الشيكات الورقية أو ضياعها و الحاجة إلى تناقل الأموال السائلة .
- ✓ **توفير المصاريف:** حيث تقلل شبكة نظام المقاصة الآلية من تكاليف إدارة عمليات المقاصة [1].

**المطلب الثالث : مزايا و عيوب وسائل الدفع الالكترونية**

بالرغم من حداثة وسائل الدفع الالكتروني و توفرها على عدة ايجابيات فلها بالمقابل بعض السلبيات التي صاحبتها حماية الزبون و التاجر أثناء تعاملاتهم .

**اولا: مزايا وسائل الدفع الالكتروني**[2]: تتميز وسائل الدفع الالكتروني بعدة مزايا و التي يمكن تلخيصها كما يلي:

- **بالنسبة لحاملها**: تحقق وسائل الدفع الالكتروني لحاملها عدة مزايا عديدة أهمها سهولة و يسر الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية و تفادي السرقة و الضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترات محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة .
- **بالنسبة للتاجر**: تعد اقوي ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك و الشركات المصدرة.
- **بالنسبة لمصدرها**: يجني مصدر البطاقة عدة مزايا منها الفوائد و الرسوم و الغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف و المؤسسات المالية.

**ثانيا: عيوب وسائل الدفع الالكتروني:**

- **بالنسبة لحاملها:** من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض، و الانفاق بما يتجاوز القدرة المالية، و عدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء.
- **بالنسبة للتاجر:** إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانب التاجر او عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه و يضع اسمه في القائمة السوداء، و هو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري.
- **بالنسبة لمصدرها:** أهم خطر مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم، و كذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها.

[1] العاني إيمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 225-226

[2] https://marketingegypt.blogspot.com consulté le 29/04/2018 a 15.00

**الجدول رقم (02-03)** : يوضح مزايا و عيوب البطاقات البنكية

| الجهات | المزايا | العيوب |
|---|---|---|
| حامل البطاقة | - سهولة و يسر الاستخدام<br>- الأمان و تفادي السرقة و الضياع<br>- توفير فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترات محددة.<br>- إتمام الصفقات فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة. | - زيادة الاقتراض و الإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية.<br>- عدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء |
| التاجر | - تعد أقوى ضمان لحقوق البائع<br>- تسهم في زيادة المبيعات .<br>- نقل عبء متابعة ديون الزبائن إلى عائق البنك و الشركات المصدرة. | - قد تؤدي مخالفته أو عدم التزامه بالشروط إلى إلغاء البنك التعامل معه و وضع اسمه في القائمة السوداء ما يترتب على ذلك من صعوبات في ممارسة نشاطه التجاري. |
| مصدر البطاقة | - تعزيز الأرباح من خلال الفوائد و الرسومات و الغرامات. | - خطر تعثر سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم. |

**المصدر:** محمد عبد حسين الطائي، **التجارة الالكترونية-المستقبل الواعد للأجيال القادمة**، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، دار الثقافة، 2010، ص 187

**المبحث الثاني: مستقبل استخدام وسائل الدفع الالكترونية**

تواجه وسائل الدفع الالكترونية جملة من المشاكل التي أدت إلى انعدام الثقة بها، فرغم النجاح و التطور التي عرفتها الوسائل الحديثة إلا أن هناك جرائم ظهرت و جعلت من هذا النظام ناقصا.

و من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم العوامل المساعدة لتطور وسائل الدفع الالكترونية و أهم العوامل المعرقلة لها.

**المطلب الاول: العوامل المساعدة على وسائل الدفع الالكترونية:**

يرافق ظهور و نجاح وسائل الدفع الالكترونية عدة تطورات حاصلة نتيجة التطور التكنولوجي لدى البنوك و من أهم هذه التطورات ظهور البنوك الالكترونية التي تتميز بالسرعة و التقنية الحديثة، و كذلك ظهور طرق و نظم آمنة تساعد على تقديم خدمات مصرفية آمنة تساعد على تقديم خدمات مصرفية بأسلوب الكتروني آمن و ظهور منظمات و مؤسسات في مجال المدفوعات.

- **ظهور البنوك الالكترونية**: يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية و أكثرها تأثرا و استجابة للمتغيرات سواء الدولية و المحلية[1] ، و تتمثل أهم تلك المتغيرات في تصاعد الثورة التكنولوجية و المعلوماتية، و التي دفعت بالبنوك لزيادة قدرتها على التواجد و الاستمرار في السوق المصرفية. و أمدت هذا القطاع بأحدث الآليات، و جعلته أكثر مرونة و سرعة في تقديم خدماته، و قد ظهر إلى الوجود ما يسمى بالبنوك الالكترونية.

- تعريف البنوك الالكترونية: ما هي إلا وسيلة الكترونية لنقل المنتجات و الخدمات البنكية التقليدية و الحديثة مباشرة إلى العملاء عبر الانترنت، و هي بذلك تمكنهم من الوصول لحساباتهم و إجراء العمليات و الحصول على المعلومات دون الحاجة إلى تنقل بين فروع البنك[2].

كما يمكن تعريف البنوك الالكترونية على أنها: " تلك البنوك أو المؤسسات المالية التي تقوم على الركائز الالكترونية و توظيف كافة التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا الاتصال و المعلومات لتقديم كافة الخدمات المصرفية بأمان مطلق "

و للبنوك الالكترونية لها وجود مالي و إداري، و إذا عجز البنك عن أداء خدمة ما للعميل فانه يلجا إلى موقع البنك على الشبكة خاصة إذا كانت تشكيلة الخدمات في موقعي البنك ( التقليدي و الالكتروني )[3] .

- و من المزايا التي تتميز بها البنوك الالكترونية هي [4] :

---

[1] رشدي صالح، عبد الفتاح صالح، **البنوك الشاملة و تطوير دور الجهاز المصرفي المصري**، جامعة الاسكندرية، 2000، ص 24

[2] سلطاني خديجة،**نفس المرجع**، ص 86

[3] ناظم محمد فوزي الشمري، **الصيرفة الالكترونية و الأعوان و التطبيقات و معيقات التوسع**، دار النشر، الطبعة الثانية، عمان، 2008، ص 28

[4] فريد راغب النجار، **الاستثمار بالنظم الالكترونية و الاقتصاد الرقمي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004، ص 286

1 - **تنظيم الدفعات**: يكلف الاتفاق على وقت اقتطاع و تسديد قيمة التحويلات المالية، تنظيم عمليات الدفع بدون أي ريبة في إمكانية السحب في الوقت المحدد.

2 - **تسيير العمل**: ألغت عملية المقايضة الآلية حاجة العميل إلى زيادة البنك لإيداع قيمة التحويلات المالية، مما يعني تسيير الأمر و رفع فعالية نظام العمل.

3 - **السلامة و الأمن**: أزالت التحويلات المالية الالكترونية الخوف من سرقة الشيكات الورقية و الحاجة إلى تناقل الأموال السائلة .

4 - **تحسين التدفق النقدي** : رفع انجاز التحويلات المالية الكترونيا ، موثوقية التدفق بسرعة تناقل النقد .

5 - **زيادة رضا العملاء** : إن سرعة عمليات التحويل الالكتروني و انخفاض كلفتها يعود ذلك لتحقيق رضا العملاء ، و لان البنوك الالكترونية تحقق مع بعضها البعض العمليات المصرفية الفورية بسرعة تفوق العمليات المصرفية العادية كالتحويلات أو التسويات التي تأخذ وقتا طويلا و تكلفة مرتفعة ، فقد سمح ذلك بجذب العملاء بشكل كبير و للوصول إلى تحديد الفوارق في تكلفة العمل المصرفي الالكتروني و تكلفة العمل التقليدي [1] .

❖ **الخدمات المصرفية الالكترونية**

1 - **الهاتف المصرفي** : أنشت هذه الخدمة مع تطور الخدمات المصرفية في العالم و هذه الخدمة اي الهاتف المصرفي يؤدي إلى تفادي طوابير الزبائن في الاستفسار عن بعض الخدمات المصرفية و تستمر هذه الخدمة 24 ساعة يوميا و نأخذ كمثال لهذه الخدمة بنك ميلاند بأمريكا و من خلال الاتصالات الهاتفية بالبنك عن طريق رقم سري خاص، يمكن العميل من سحب و تحويل الأموال أو الأمر بالدفع لصالح دائنيه مثل سداد فاتورة الهاتف و الكهرباء كما يمكن الاستفسار عن جميع المعلومات التي يطلبها العميل [2]

2 - **التحويل الالكتروني للأموال**: تعمل المصارف الالكترونية داخل شبكة المعلومات الدولية عن طريق المشاركة في شبكة حواسيب تتول التداول الالكتروني لمجموعة من القيود المحاسبية التي تتم بين الدائن و المدين في مختلف المصارف و يهدف نظام التحويل الالكتروني للأموال من اجل تسهيل و تعجيل المدفوعات و تسويتها بين المصارف و هذا ما ينتج عنه تقديم خدمات أفضل للزبائن ، من خلال هذه العملية المصرفية تتم المصارف بميزة تنافسية في الأسواق العالمية من خلال العمل الالكتروني يتيح للمصارف إمكانية التسوية الفورية للأموال عبر حساباتها الجارية ، لدى المصارف المركزية توفير دفع الفوري لعملائها كما يشمل هذا النظام تسوية المدفوعات التي تتم عن طريق شبكة المدفوعات و النظام الالكتروني لتداول الأسهم و مقاصة الشيكات[3]

---

[1] عدنان الهندي، " **التجارة الالكترونية و الخدمات المصرفية و المالية عبر الانترنت** "، اتحاد المصارف العربية ، لبنان، ص 11.

[2] مايو مريم، **مستقبل التجارة الالكترونية داخل البنوك الالكترونية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص بنوك و أسواق مالية، جامعة مستغانم، 2015/2014، ص 65

[3] طارق طه، **إدارة البنوك و نظم المعلومات المصرفية** ، دار الكتاب للطباعة و النشر ، القاهرة **2000** ، ص **165**

3 - **النظام المصرفي المباشر مع العميل** : بدأت مجموعة من المصارف العالمية الكبرى في تطبيق النظم المصرفية المباشرة مع الزبائن من الحاسب الآلي المتواجد في المنزل أو المكتب .
و من خلال هذه الخدمة يستطيع الزبون أن يتمكن من القيان بالعمليات الروتينية مثل تحويل الأموال من حساب إلى آخر.

في بريطانيا دخلت هذه الخدمة 1985 و كانت تعمل بواسطة شاشة متوفرة لدى العميل في المنزل يتصل مباشرة مع المصرف، تمكنه من معرفة كل المعلومات التي هو في حاجة إليه .

أما في عام 1987 تمت إضافة خدمة الصوت أي محادثة بين الزبون و المصرف مباشرة من خلال الحاسب الآلي الخاص بالزبون.

4 - **الانترنت المصرفي** : إن نظام الانترنت القائم على البنك المنزلي له أهمية كبيرة سواء على مستوى البنك أو على مستوى العملاء الذين يتوفرون على خطوط الانترنت و نركز أشكاله فيما يلي:
- إمداد العملاء بالمعلومات الخاصة بأرصدتهم.
- تقديم طرق دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم الكترونيا .
- كيفية إدارة المحافظ المالية للعملاء .
- طرق تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة.
- تقديم نشرات الكترونية إعلامية عن الخدمات المصرفية[1] .

❖ **الاستفادة من وسائل الأمان عبر الانترنت:** تتميز وسائل الدفع الحديثة عن الوسائل التقليدية على أنها تتمتع بالاستفادة من وسائل الأمان لاستعمالها عبر المعاملات البنكية التجارية التي تتم عبر هذه الشبكة و التي تكون الدفع الالكتروني طرفا فيها، و تتمثل هذه الابتكارات الحديثة كما يلي:

**اولا: التوقيع الالكتروني:** هو ملف رقمي صغير يصدر عن احد الهيئات المتخصصة و المستقلة و معترف بها من الحكومة، في هذا الملف يتم تخزين الاسم و بعض المعلومات المهمة مثل وقم التسلسل و تاريخ انتهاء الشهادة و مصدرها، و هي تحتوي على مفتاحين ( المفتاح العام و الخاص) .

المفتاح الخاص: هو توقيعك الالكتروني الذي يميزك عن بقية الناس.

المفتاح العام: يتم نشره في الدليل و هو مفتاح لعامة الناس[2].

و التوقيع الالكتروني هو عبارة عن حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات لها طابع منفرد تسمح بتحديد صاحب التوقيع و تميزه عن غيره و يتم اعتماده من الجهة المختصة .

- **أشكال التوقيع الالكتروني:**

[1] طارق طه ، مرجع سبق ذكره ، ص . **166**

[2] سلطاني خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 96

أ - **التوقيع باستخدام القلم الالكتروني:** و معناه نقل التوقيع الالكتروني المكتوب بخط اليد على المحرر إلى الملف المراد نقل هذا المحرر إليه باستخدام جهاز و عليه ينقل المحرر موقعه عليه من صاحبه إلى شخص آخر باستخدام شبكة الانترنت[1]. و يعتبر التوقيع بالقلم الالكتروني الصورة الثانية للتوقيع الالكتروني، حيث تتم باستخدام طريقة Pen-Gu، و يتم ذلك عن طريق قلم الكتروني حسابي يمكن عن طريق الكتابة على شاشة الكمبيوتر و هذا يتم باستخدام برنامج معين، هذا الأخير أي البرنامج يقوم بوظيفتين: الوظيفة الأولى تتمثل في خدمة التقاط التوقيع أما الوظيفة الثانية تتمثل في خدمة التحقق من صحة التوقيع حيث يتعلق البرنامج اولا ببيانات العميل عن طريق بطاقته الخاصة التي وضعها في الآلة المستخدمة، و تظهر بعد ذلك التعليمات على الشاشة و يتبعها الشخص ثم تظهر رسالة تطالب بتوقيعه باستخدام قلم على مربع في داخل الشاشة و دور هذا البرنامج بقيام خصائص معينة لتوقيع من حيث الحجم و الشكل و الخطوط و الالتواءات و يقوم الشخص بالضغط على مفاتيح معينة تظهر له على الشاشة بأنه موافق أو غير موافق على هذا التوقيع [2].

إلا أن تلك الطريقة تواجه الكثير من المعوقات تتمثل في عدم الثقة حيث يمكن للمستقبل أن يحتفظ بهذا التوقيع الموجود على المحرر الذي استقبله عن طريق شبكة الانترنت ووضعه على أي مستند آخر لديه دون وجود أي طريقة يمكن من خلالها التأكد من أن صاحب هذا التوقيع هو الذي وضعه على هذا المستند و قان بإرساله إلى هذا الشخص و عليه فان تلك الطرقة مأخوذ ضدها انعدام الثقة.

ب - **التوقيع باستخدام الخواص الذاتية**[3]: و هذا النوع من التوقيع يعتمد على الخواص الكيميائية و الطبيعية للأفراد و تشمل البصمة الشخصية، مسح العين البشرية، التحقق من مستوى نبرة الصوت، خواص اليد البشرية، التعرف على الوجه البشري و التوقيع الشخصي.

و هو ما يعني انه يتم تعيين الخواص الذاتية للعين مثلا عن طريق اخذ صورة دقيقة لها و تخزينها في الحاسب الآلي لمنع أي استخدام من أي شخص آخر بخلاف الشخص المخزنة الخواص الذاتية لعينه، و هكذا الحال بالنسبة لبصمة الأصابع أو خواص اليد البشرية أو نبرة الصوت أو التوقيع الشخصي.

ج- **التوقيع الرقمي:** و تعني منظومة بيانات في صورة بشفرة بحيث يكون في إمكان المرسل إليه التأكد من مصدرها و مضمونها، و بدا في الظهور و الانتشار مؤخرا بعد الاعتراف بالتوقيع الالكتروني. و لكن أكثرها شيوعا هي التوقيعات الرقمية القائمة على ترميز المفاتيح .

**ثانيا: التشفير الالكتروني:** التشفير بشكل عام هو عملية الحفاظ على سرية المعلومات ( الثابت منها و المتحرك) باستخدام برامج لها القدرة على تحويل و ترجمة تلك المعلومات إلى رموز بحيث إذا تم الوصول إليها من قبل أشخاص غير مخول لهم بذلك لا يستطيعون فهم أي شيء لان ما يظهر لهم هو خليط من الرموز و

[1] منير الجنيهي، ممدوح الجنيهي، **التبادل الالكتروني بالبيانات**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2004، ص 75

[2] إبراهيم سيد احمد، **قانون التجارة الالكترونية و التوقيع الالكتروني و قانون الملكية الفكرية و الأدبية**، دار الجامعية، مصر، 2005، ص 440

[3] منير الجنيهي، ممدوح الجنيهي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 75- 76

الأرقام و الحروف الغير مفهومة، بحيث يتم تشفير الملف و فك التشفير عن طريق كلمة السر، ويشمل التشفير نوعين أساسين وهما :

-**التشفير المتناظر** : يقوم بالاعتماد على مفتاح واحد معروف لدى الطرفين لفك التشفير ، و هي كلمة السر ، و تعتمد قوة و فعالية التشفير على طول المفتاح مقدرا بالبت Bit ( عدد الخانات ) ، أي كلما زاد البت زادت نسبة الأمان و صعوبة فك الشفرة .

-**التشفير الغير متناظر**: يقصد بالتشفير الغير متناظر وجود مفتاحين لإتمام عملية التشفير و فك التشفير ، و ليس مفتاح واحد كما في التشفير المتناظر .

ويتكون التشفير الغير متناظر من مفتاحين و هما :

1 - **المفتاح العام** : الذي يستخدم لتشفير الرسالة ، و يتم إرساله لمن تريد (شخص ، مجموعة .....)
2 - **المفتاح الخاص** : الذي يستخدم لفك التشفير ، تحتفظ به في جهازك الخاص ، لا احد يعرف كلمة سر المفتاح الخاص ، و لا يمكن فك الشفرة عن الرسالة إلا عن طريف المفتاح الخاص فقط ، فإذا ضاع المفتاح الخاص فلا يمكنك فك التشفير عن الرسالة !.

❖ **ظهور متطلبات و مؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات**

➢ **المنظمات العالمية:** و هي تمثل البطاقات الائتمانية الصادرة عن مصارف مرخصة من المنظمة العالمية الراعية للبطاقات، هذه المنظمات لا يمكن اختيارها كمؤسسات مالية، لكنها بمثابة نادي يقوم بمنح المصارف رخص إصدار البطاقات، كما يساعدها على إدارة خدماتها، كأمثلة عن هذه المنظمات نذكر:

**1 - فيزا العالمية**[1]: هي شركة متعددة الجنسيات، و تدير هذه الشركة اكبر شبكة في العالم للمدفوعات الالكترونية، و إدارة المدفوعات بين المؤسسات المالية و التجار و المستهلكين و الشركات و الكيانات الحكومية، قبل الطرح العام الأولي لشركة فيزا في أوائل عام 2008، كانت تعمل على انها تعاونية تضم 21000 من المؤسسات المالية التي تصدر و تسوق منتجات فيزا بما في ذلك بطاقات الائتمان و البطاقات المدينة .

في عام 2006 ، كانت تمتلك شركة فيزا حصة 44 % من سوق البطاقات الائتمانية، و حصة 48 % من حصة سوق البطاقات المدينة في الولايات المتحدة .

2 - **ماستر كارد العالمية:** هي شركة أمريكية متعددة الجنسيات، تأسست في 1966/12/16،مقرها الولايات المتحدة الأمريكية، هي شركة خاصة بنظام الدفع عن طريق بطاقات الائتمان، تعتبر ثاني اكبر شركات للبطاقات الائتمانية في العالم، تمنح التراخيص للبنوك في كل أنحاء العالم لإصدار بطاقات لهم، بحيث نشاطها هو إجراء عمليات الشراء بين البنك المصدر و المشتري و البائع بالبطاقة الذكية على نطاق عالمي.

[1] https://ar.wikipedia.org 03/05/2018 a 18 :10

- **المؤسسات المالية العالمية:** تصدر البطاقات الائتمانية مباشرة عن مؤسسات المصرفية العالمية التي تشرف مباشرة عل عملية الإصدار لأي مصرف أو مؤسسة مالية أخرى، كما أنها تتوالى بنفسها التعامل مع جملة بطاقاتها، و أهم البطاقات الائتمانية الصادرة عن المؤسسات المالية العالمية هي :

1 - **أمريكان اكسبريس:** هي شركة عالمية للخدمات المالية، تأسست في عام 1850، تشتهر بعملها في مجالي البطاقات الائتمانية و الشيكات السياحية، و تعتبر اكبر مدر للبطاقات الائتمانية في الولايات المتحدة، بنسبة تقارب 24% من عمليات البطاقات الائتمانية .

تقوم بإصدار ثلاث أنواع من البطاقات هي :

أ - **بطاقات أمريكان اكسبريس الخضراء(Green Card)** : و هي بطاقة لعامة الناس، تمنح لعملاء تتوفر فيهم الملاءة المالية كما يتم تحديد تسهيلات ائتمانية ممنوحة للعميل بسقف ائتماني محدد كما تعرف أيضا بالبطاقة العادية أو الفضية تعتبر أكثر استخداما في العالم.

ب - **بطاقات أمريكان اكسبريس الذهبية (Golden Card)**: تصدرها ألاف المؤسسات المالية لعملائها الذين يتمتعون بملاءة مالية عالمية، و الميزة التي تتصف بها أن التسهيلات الائتمانية المنوحة غير محدد بسقف ائتماني معين. كما أننا نجد أن أمريكان اكسبريس لا تقبل وضع اسم أي مصرف على بطاقتها إلا على هذا النوع، شرط أن يكون لدى المصرف المصدر لهذه البطاقة حساب العميل كما يكون ضمانا له، و هذا النوع يعطي لحامله وضع مميز و خدمات إضافية و سرعة إتمام العمليات الخاصة.

ت - **بطاقة اكسبريس الماسية (Optima):** تشرف على إصدارها المؤسسة بنفسها دون منح رخص الإصدار لأي مصرف أو مؤسسة أخرى و عن طريقها يتم تحصيل التجار و المؤسسات لحقوقهم مباشرة بالنيابة عن حملتها، و لا تلزم حملة البطاقة بفتح حساب لديها، بل يكفي أن تتأكد من الملاءة المالية للعميل .

و قد قيمت أمريكان اكسبريس بالمركز 22 كأغلى علامة تجارية في العالم بقيمة تساوي 14.79 مليار و هي من أفضل 30شركة مرغوبة في العالم .

2 - **داينرز كلوب العالمية** [1] **(Diners Club International )**: هي شركة مملوكة لشركة ديسكفري للخدمات المالية (Discover Financial Services)، تأسست عام 1950، كانت أول شركة مستقلة لبطاقات الائتمان في العالم، و انشات مفهوم شركة الاكتفاء الذاتي لإنتاج بطاقات الائتمان للتسلية.

- **المؤسسات التجارية الكبرى:** من اجل المحافظة العملاء و تسهيل معاملاتهم، قامت المؤسسات و المحلات التجارية كالفنادق، المطاعم... بإصدار بطاقات خاصة لعملائها المتميزين. و من الدوافع التي أدت لإصدار هذه البطاقات الخاصة، الأرباح التي حققها مصدروا البطاقات البنكية، كما عملت هذه المؤسسات على تطوير البطاقات، حتى أصبحت تصدر اليوم بصيغ مماثلة للبطاقات الائتمانية/ و

[1] https://en.wikipedia.org 03/05/2018 a 20:00

تحت تسميات مختلفة أشهرها " بطاقة الشراء من المحل التجاري"(stare card) و التي يمكن تعريفها كما يلي: " هي بطاقات يدرها محل تجاري لعملائه، تتيح لهم الشراء على (الحساب) ما يحتاجونه من السلع و الخدمات التي يقدمها المحل و ذلك في سقف ائتماني معين ".

**المطلب الثاني: العوامل المعرقلة لوسائل الدفع الالكترونية:**

تواجه وسائل الدفع الالكترونية جملة من المشاكل التي أدت إلى انعدام الثقة بها، فرغم النجاح و التطور التي عرفتها الوسائل الحديثة إلا أن هناك جرائم ظهرت و جعلت من هذا النظام ناقصا، حيث ترتكب هذه الجرائم في حق الإعلام الآلي و البطاقات البنكية، مما افرز مخاطر المعاملات المصرفية بالوسائل الالكترونية.

- **الجرائم الالكترونية و أنواعها:** مع التطور السريع للحاسب الآلي و شبكة الانترنت و انتشارها الغير مسبوق في كافة مجالات الحياة و التي لا يخلو منها أي بيت أو مؤسسة بدا يظهر نوع جديد من الجرائم تسمى الجرائم الالكترونية.

**1 - تعريف الجريمة الالكترونية:** عرفت بأنها " الجريمة التي تتم باستخدام جهاز الكمبيوتر من خلال الاتصال بالانترنت و يكون هدفها اختراق الشبكات و تخزينها و التحريف و التزوير و السرقة و الاختلاس و قرصنة و سرقة و حقوق الملكية الفكرية"[1]

**كما عرفت أيضا :** " وسائل غير قانونية لاقتحام نظام الكمبيوتر بدون إذن من صاحب الكمبيوتر (المستخدم )، و هي جريمة ذات طابع مادي الذي تتمثل في كل سلوك غير قانوني مرتبط بأي شكل للأجهزة الالكترونية، يتسبب في حصول المجرم على فوائد مع تحميل الضحية خسارة و دائما يكون هدف هذه الجرائم هو سرقة و قرصنة المعلومات الموجودة في الأجهزة ، أو تهدف إلى ابتزاز الأشخاص بمعلوماتهم المخزنة على أجهزتهم المسروقة" [2]

**2 - أهداف الجرائم الالكترونية:**

- التمكن من الوصول إلى المعلومات بشكل غير شرعي، كسرقة المعلومات أو الاطلاع عليها أو خدمتها أو تعديلها بما يحقق هدف المجرم.
- التمكن من الوصول عن طريق الشبكة العنكبوتية إلى الأجهزة الخادمة الموفرة للمعلومات و تعطيلها.
- الحصول على المعلومات السرية للجهات المستخدمة للتكنولوجيا و البنوك و الجهات الحكومية و الأفراد و ابتزازهم بواسطتها.
- الكسب المادي أو المعنوي أو السياسي حيز المشروع عن طريق تقنية المعلومات .

[1] سلطاني خديجة، **مرجع سبق ذكره**، ص 115

[2] عبد المطلب عبد المجيد، **العولمة و اقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 152

و تعتبر الجرائم الالكترونية هي النوع الشائع الآن من الجرائم، إذ أنها تتمتع بأكثر من المميزات للمجرمين تدفعهم إلى ارتكابها و يمكن تعريفها بأنها: " الجرائم التي لا تعرف الحدود الجغرافية و التي يتم ارتكابها بأداة هي المجلس الآتي عن طريق شبكة الانترنت و بواسطة شخص على دراية فائقة بها" [1]

3 - **أنواع الجرائم الالكترونية**: تنقسم على الشكل التالي:

**أ -الجريمة المالية ( Criminalité financière)**: و هي التي تسبب أضرار مالية على الضحية أو المستهدف من عملية النصب و تأخذ واحدة من الأشكال التالية:

- عملية السرقة الالكترونية كالاستيلاء على ماكينات الصراف الآلي و البنوك كتلك التي منتشرة الآن في الكثير من الدول الإفريقية و خاصة جنوب إفريقيا، و فيها يتم نسخ البيانات الالكترونية لبطاقات الصراف الآلي و البنوك تم استخدامها لصرف أموال من حساب الضحية.
- إنشاء صفحة انترنت مماثلة جدا لموقع احد البنوك الكبرى أو المؤسسات المالية الضخمة لتطلب من العميل إدخال بياناته أو تحديث معلوماته بقصد الحصول على بياناته المصرفية و سرقته.
- رسائل البريد الواردة من مصادر مجهولة بخصوص طلب المساهمة في تحرير الأموال من الخارج مع الوعد بنسبة من المبلغ، أو تلك التي توهم صاحب البريد الالكتروني بفوزه بإحدى الجوائز و تطالبه بموافاة الجهة برقم حسابه المصرفي.

**ب - الجريمة الثقافية( crime Culturel )** : هي استيلاء المجرم على الحقوق الفكرية و نسبها له من دون موافقة الضحية فمن الممكن أن تكون احد الصور التالية:

- قرصنة البرمجيات: هي عملية نسخ أو تقليد البرامج إحدى الشركات العالمية على اسطوانات و يبيعها للناس بسعر اقل.
- التعدي على القنوات الفضائية المشفرة .
- جريمة نسخ المؤلفات العلمية و الأدبية بالطرق الالكترونية المستحدثة.

**ج-الجريمة السياسية و الاقتصادية ( Crime Politique et économique)**: يستخدم المجموعات الإرهابية حاليا تقنية المعلومات لتسهيل الأشكال النمطية من الأعمال الإجرامية و هم لا يستولون عن استخدام الوسائل المتقدمة مثل: الاتصالات و التنسيق، بث الأخبار المغلوطة، توظيف بعض صغار السن، و تحويل بعض الأموال في سبيل تحقيق أهدافهم.

- الاستيلاء على المواقع الحساسة و سرقة المعلومات و امتلاك القدرة على نشر الفيروسات و ذلك يرجع إلى العدد المتزايد من برامج الكمبيوتر القوية و السهلة الاستخدام و التي يمكن تحملها مجانا.
- نشر الأفكار الخاطئة بين الشباب كالإرهاب و الإدمان لفساد الدولة لأسباب سياسية و اقتصادية بالدرجة الأولي .

[1] الجنيبهي محمد الجنيبهي ممدوح، **جرائم الانترنت و الحاسب الآلي ووسائل مكافحتها**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2004، ص 13

كما كان ظهور وسائل الدفع الالكترونية عاملا مساهما في ظهور هذا النوع من الجرائم و التي يمكن أن نلخصها كما يلي :

- **انتحال شخصية الفرد**: تتم عندما يستغل اللصوص البيانات التالية (كالعنوان و تاريخ الميلاد و رقم الضمان الاجتماعي ..) لشخص ما على الشبكة الالكترونية أسوا استغلال ،من اجل الحصول على بطاقة بنكية ائتمانية ، حيث أن تلك البيانات تمكنهم من التقدم بطلبات لاستخراج البطاقات البنكية عبر الانترنت غالبا من خلال الهيئات التي لا تتخذ إجراءات أمنية صارمة عبر الشبكة [1] .
- **جرائم السطو على أرقام البطاقات :** أصبح السطو على أرقام البطاقات عبر شبكة الانترنت عملية سهلة ، لذلك تزايدت هذه الحوادث التي أعقبتها عمليات الابتزاز لإرجاع تلك الأرقام أو لعدم نشرها أو لعدم استخدامها .
- **غسيل الأموال باستخدام البطاقات البنكية** : تعتبر جريمة غسل الأموال من أهم و اخطر الجرائم و أكثرها انتشارا ، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي، و هي تلك العمليات البسيطة او المعقدة أو المشروعة أو الغير مشروعة، التي تتم في إطار قطع صلة المال الغير مشروع بمصدره الإجرامي لاكتسابه طابعا شرعيا مع العمل على استعمال و ابتكار تقنيات متطورة جدا للقيام بتبييض أموالهم القذرة، و ينتهي ذلك إلى نتائج اقتصادية و اجتماعية و سياسية خطيرة[2] ، و ابسط الطرق لهذه العملية هي القيام بسحب مبالغ كبيرة على دفعات من الصراف الآلي في بلد أجنبي من ثم يقوم فرع المصرف الذي سحب المبلغ من ماكينته بطلب تحويل المبلغ من الفرع الذي اصدر البطاقة ، فتتم عملية التحويل بخصم المبلغ من رصيد العميل الذي يكون قد تهرب من دفع رسوم التحويل و استطاع إن يغسل أمواله .

كذلك تعتبر الانترنت من احدث طرق غسيل الأموال المشبوهة خاصة أنها الأسهل استخداما و الأيسر في التعامل مع البنوك ، و بضغط المفتاح تفتح له أفاق الدخول في حسابات و أنشطة مالية و بنكية من أي جهة في العالم ، فيقوم المجرمون بالاعتماد على عملية التحويل الالكتروني للأموال من خلال البنوك بإيداع الأموال المسروقة في حسابات متعددة بالبنوك ، تم تحول إلى عدة فروع في بلدان مختلفة [3] .

- **السلب بالقوة الالكترونية :** حيث يتم استخدام الحساب في التلاعب بالمعلومات و ذلك بإدخال بيانات زائفة من جانب المتحايل باختلاف دائنين كأجور يجب دفعها أو فواتير يجب سدادها ، و ذلك عن طريق اختلاف مدنين غير حقيقيين يجب عليهم سداد فواتير صادرة عن الحاسب ، أما المدين

[1] ممدوح الجنبيهي محمد الجنبيهي ممدوح، **مرجع سبق ذكره** ، ص، 42.

[2] بدر الدين خلاف، **جريمة غسل الأموال و علاقتها بجريمة الفساد**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة العدد الواحد و العشرون2011، ص ص 306، 307

[3] - عبد المطلب عبد المجيد ، نفس المرجع السابق ، 261 .

المعتدى عليه فلن يتمكن من إثبات كونه غير مدين لوجود فواتير معلوماتية ، و هكذا يستغل المتحايل طرق الدفع الآلية للحصول على أموال غير شرعية [1].

- **مخاطر البنوك الالكترونية:** إن أهم المخاطر تنبع من ازدياد المعاملات التي تجري عبر الحدود الناشئة عن الانخفاض الشديد في تكاليف المعاملات و السهولة الشديدة في الأنشطة المصرفية، و كذلك نتيجة الاعتماد على التكنولوجيا لتوفير الخدمات المصرفية مع الحماية اللازمة نذكر منها ما يلي:

1 - **المخاطر التنظيمية:** تتعلق بعلاقة البنوك الالكترونية بالبنك المركزي، حيث أن النقود الالكترونية ستجعل من الصعب مراقبة و تحديد الكتلة النقدية، كذلك تداول عدة أشكال من النقود صادرة عن مؤسسات بنكية و غير بنكية يجعل العديد من المبالغ خارج رقابة السلطة النقدية من الناحية التنظيمية، كما أن ذلك يؤدي إلى صعوبة في تحصيل الضرائب بالإضافة إلى مشكلة التهرب الضريبي التي أصبحت يسيرة لسهولة تحويل الأموال عبر الحدود [2].

2 - **المخاطر القانونية:** تحدث هذه المخاطر عندما لا يحترم البنك القواعد القانونية و التشريعات المنصوص عليها خاصة المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال، و عدم توافر قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول أو لعدم المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الالكترونية[3].

3 - **مخاطر العمليات:** إن طبيعة المعاملات البنكية الالكترونية ينتج عنها تهديدات أمنية تأتي سواءا من داخل النظام أو من خارجه، و على البنوك أن تتبع ممارسات سليمة لضمان سرية البيانات و الاعتماد على خبراء في ذلك .

4 - **مخاطر السمعة:** تنشا مخاطر السمعة في حالة توافر رأي سلبي تجاه البنك، و الذي قد ينشا من عدم توافر وسائل الحماية الكافية و المؤكدة للبيانات التي يحتفظ بها البنك و الخاصة بعملائه، و هذا ما يؤثر تأثيرا كبيرا على سمعة البنك و على نشاطه مما يؤدي إلى تراجع عدد العملاء لدى هذا البنك و ينخفض نشاطه إلى أقصى حد مما يقلل من الأرباح [4].

- **مخاطر البطاقات البنكية:** مع ازدياد استعمال البطاقات البنكية على وجه الخصوص تعددت وسائل الاحتيال في استعمالها و تنوعت صورها، و يمكن تقسيم هذه الجرائم كما يلي:

**1 - الجرائم التي يرتكبها العميل بسبب إساءة استعمال البطاقات البنكية:** فالعميل نفسه مالك البطاقة قد يستعملها لارتكاب جرائم مخالفة للعقد المبرم بينه و بين البنك، و ذلك بطبيعة الحال للحصول على الأموال بأي طريقة كانت، و معظم هذه الجرائم أو المخالفات نذكرها كما يلي:

---

[1] عبير بن صالح، **مرجع سبق ذكره**، ص 28

[2] عبد الرحيم وهيبة، **تقييم وسائل الدفع الالكترونية و مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 09

[3] منير الجنيبهي، ممدوح الجنيبهي، **مرجع سابق**، ص 22

[4] منير الجنيبهي، ممدوح الجنيبهي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 19

- **تجاوز الحامل لرصيده بالسحب خلال أجهزة الصراف الآلي:** و تقع هذه الجريمة عندما يقوم حامل البطاقة بالسحب من الآلية للنقود بمبلغ يزيد عن رصيده بالبنك، أو يتجاوز الحد الأقصى المصرح له به[1].
- **استخدام بطاقة انتهت مدة صلاحيتها:** لكل بطاقة مدة صلاحية معينة و بعد مرور هذه المدة لابد على العميل أن يردها للبنك أو الجهة المصدرة لها و ذلك إما لتجديدها أو التخلي عنها، و في حال لم يفعل ذلك يرى البعض بضرورة اعتباره جرم.
- **إساءة استخدام بطاقة الوفاء:** قد يعمل العميل بشراء سلع و خدمات تتجاوز قيمتها المبلغ الذي يضمنه البنك أو الجهة المصدرة كحد أقصى لها، أو يقوم بشراء السلع و الخدمات لا تتجاوز قيمتها المبلغ الذي يضمنه البنك و إنما تتجاوز الرصيد الموجود في حسابه[2].
- **استخدام البطاقة الملغاة:** يحدث أحيانا أن يقوم البنك أو المؤسسة المالية المصدرة للبطاقة بإلغائها أثناء سريانها ذلك لان حامل البطاقة قد أساء استخدامها مما اضطر البنك إلى سحب البطاقة كعقوبة للاستخدام السيئ إلا أن حاملها يمتنع عن رد البطاقة و يقوم باستخدامها مرة أخرى على الرغم من التنبيه عليه بإعادتها إلى المصدر، كما أن من أسباب الإلغاء أن تتدخل ظروف من شانه زعزعة المركز المالي للحامل بحيث تؤثر في اعتباره الشخصي، و الاستخدام السيئ للبطاقة هنا يأخذ صورتين الأولى تتمثل بقيام الحامل بالوفاء بقيمة مشترياته من التجار أو يستخدمها لسحب النقود من أجهزة الصراف الآلي[3].
- **إساءة استخدام بطاقة ضمان الشيكات:** تقع هذه الجريمة عندما يقوم الجاني بإصدار شيك لمن اشترى منه البضاعة بقيمة تتجاوز السقف الذي يضمنه البنك المصدر للبطاقة أو يصدر شيكا مسحوبا على البنك بقيمة أعلى من تلك القيمة التي يضمن البنك المصدر للبطاقة الوفاء بها.

2 - **الجرائم التي يرتكبها الغير بسبب إساءة استعمال البطاقات الالكترونية:** قد يتم أيضا ارتكاب جرائم باستخدام البطاقات من قبل الغير و ذلك على النحو التالي:

- **استعمال البطاقة المسروقة أو المفقودة من قبل الغير:** السارق أو من عثر عليها قد يستخدمها في سحب النقود من الموزع الآلي، و قد يستخدمها في الحصول على السلع و الخدمات من التجار و إذا عثر عليها الجاني في مكان صاحبها قد فقدها فيه صاحبها و استولى عليها بغية تملكها فالواقعة تكون جريمة التقاط أشياء مفقودة. و إذا استولى الجاني بالحيلة و الخداع بعد استخدام احد الوسائل الاحتيالية المحددة قانونا في هذا الشأن فان الواقعة تكون جريمة احتيال و نصب[4].
- **السحب ببطاقات الكترونية مزورة:**

---

[1] عبد الفتاح حجازي بيومي، **النظام القانوني لحماية الحوكمة الالكترونية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2002، الطبعة الأولى، ص 334

[2] سامح عبد الكريم، **الحماية الجنائية لبطاقات الائتمان- جرائم بطاقات الدفع الالكتروني**-، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 72

[3] سماح شعبور، مصباح مرابطي، **مرجع سبق ذكره**، ص

[4] عبد القادر القهوجي، **الجرائم المتعلقة باستخدام البطاقات الممغنطة – الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية**، لبنان، الجزء الثالث، 2002، ص 353

قد يقوم الغير بتزوير بطاقات الدفع أو السحب ائتمان مسروقة ، و استبدال ما بها من بيانات ، و قد يتم التواطؤ مع صاحب البطاقة لاستعمالها في السحب و تزوير توقيعه ، ثم يقوم بالاعتراض على عمليات السحب و يطعن بالتزوير على توقيعه حتى يخصم المبلغ المسحوب من حسابه الخاص [1].

ويلاحظ أن أكثر من نصف عمليات الاحتيال فيما يخص البطاقات تقع في الولايات المتحدة الأمريكية أما الباقي فيوجد حوالي 30% منها في أوروبا خاصة بريطانيا، أما البطاقات المفقودة أو المسروقة تمثل أكثر من نصف الخسائر المترتبة على عمليات الاحتيال، و تزوير هذه البطاقات تمثل الخطر الأكبر الذي يهدد التجارة الالكترونية.

و الاحتيال بالبطاقات لا يمكن من معرفة المستعمل لها إن كان الحامل الشرعي أو الشخص السارق لها أو من عثر عليها، فيمكن من التخفيف من هذه الظاهرة باستخدام الصور، فقد قام بنك بالولايات المتحدة الأمريكية Citi Bank، بتنفيذ مشروع ضخم يتعلق بوضع الصور الشخصية على البطاقات في الولايات المتحدة الأمريكية، و صدر وفقا لهذا النظام أكثر من مليون بطاقة تحمل صورة صاحبها، و تم اختيار هذا المشروع ليتبين أنها فعالة جدا لمواجهة الاحتيال .

و قد تعددت جرائم البطاقات حتى على شبكة الانترنت ، حيث أصبحت هناك عصابات دولية تنشط على هذه الشبكة بهدف تجميع اكبر عدد ممكن من أرقام البطاقات، و هو الأمر الذي جعل التجارة الالكترونية ليست في المستوى الذي كان متوقع لها، بسبب تردد المستهلكين في الكشف عن بياناتهم الشخصية و استعمال بطاقاتهم على شبكة مفتوحة، و هو الأمر الذي يستدعي تحديث قوانين عقابية، تكفل حماية جزائية كاملة للبطاقات بوصفها أداة دفع.

**المطلب الثالث:الحلول المقترحة و الإثبات المصرفي لوسائل الدفع الالكترونية:**

للتغلب على العيوب التي تحصل على مستوى استعمال البطاقات البنكية يجب على كل الأطراف تحمل المسؤولية، و اتخاذ إجراءات معينة نلخصها في ما يلي:

- **الإجراءات المتخذة من طرف حامل البطاقة:**

- المحافظة على البطاقة من الضياع و عدم وضع البطاقة و الرقم السري الخاص بها في مكان واحد .
- الإبلاغ عن فقدان البطاقة .
- التقيد في استعمال البطاقة في الأغراض المخصصة لها .
- إبلاغ البنك المصدر عن التجار الذين يرفضون قبول البطاقة أو الذين يبيعون بسعر أعلى بموجب البطاقة .
- الاحتفاظ بصورة القسائم التي تشترى بموجبها لمراجعتها مع كشف الحساب الذي يصله من طرف البنك.

[1] محمد حسين منصور، **المسؤولية الالكترونية**، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 123

- اليقظة عند تسجيل التاجر بيانات البطاقة على الإشعارات و عند كتابة المبلغ قبل التوقيع عليها.
- سرعة الرد على البنك المصدر و المبادرة بتغطية الحساب الجاري إذ وصل للحد الأدنى أو سداد المطلوب.
- الاستعمال المكثف المستمر للبطاقة و استعمالها في الدفع لتحقيق عائد إضافي للبنك و الممثل في عمولة البنك.
- يجب أن يدفع حامل البطاقة كل حسابه خلال 25 يوم لكي تتاح للمصرف فرصة اخذ الفوائد على الرصيد المتبقي [1]

- **الإجراءات المتخذة من طرف البنك المصدر:**

- حسن اختيار العملاء الذين يقرر البنك إصدار البطاقات لهم من خلال وضع معايير لدراسة حالة العميل و الاستعلام عنه من المراجع الائتمانية و المهنية لهم و من الوثائق المقدمة منهم و التأكد من صحتها.
- تحديد الحد الأقصى المسموح بحماية البطاقة لهم، بموجب البطاقة شهريا أو أسبوعيا بما يتناسب مع قدراتهم المالية و البطاقات الأخرى الممنوحة للعميل من نفس البنك أو البنوك الأخرى و سائر الالتزامات المالية الدولية المطلوب منهم سدادها شهريا.
- حسن اختيار التجار من المؤسسات التي تتمتع بسمعة طيبة و استقرار مهني و مالي و قانوني و في موقع مناسب، و أن يكون نشاطهم يتضمن سلعا متنوعة و عليها طلب ملحوظ من حملة البطاقات على جانب الأخذ بعين الاعتبار أسعار السلع.
- التسويق المناسب للبطاقة من خلال الترويج الشخصي و الإعلانات و الدعاية.
- حسن اختيار العاملين في قسم البطاقات ممن تتوفر فيهم الكفاءة المهنية و الشخصية السليمة و إعدادهم من خلال برامج تدريبية و متبعة التأهيل بصورة مستمرة .
- متابعة حركة سداد العملاء و المتابعة المستمرة للتجار و التأكد من التزاماتهم ببنود و شروط الإنفاق الموقع معهم لحل أي مشاكل تواجههم بصفة فورية.
- إمداد التاجر بالأدوات اللازمة لاستعمال البطاقة.
- المعالجة المحاسبية السليمة للعمليات المالية المتعلقة بالبطاقات و الاحتفاظ بالمستندات.
- توفير مختلف الأجهزة الالكترونية و وسائل التحكم في استعمالها من طرف موظفي البنك.
- وجوب توفر شبكة معلومات مرنة الاتصال و سهلة بين البنوك و التاجر و حامل البطاقة.
- محاولة تحفيز العملاء لاستعمال البطاقة و ذلك بمزايا الائتمان المجاني و غير المجاني الذي توفره البطاقة و محاولة إقناعه بمزايا و ايجابيات البطاقة.

[1] طارق عبد العال حماد، **التجارة الالكترونية الأبعاد التكنولوجية و المالية و التسويقية و القانونية، الدار الجامعية ، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2008**، ص 131

- توفير نظام رقابة قادر على تفادي الديون المعدومة و محاولة البنك لنشر الوعي المصرفي عن طريق إعطاء المعلومات الخاصة باستعمال البطاقات البنكية.

- **الإجراءات المتخذة من التاجر:** تتمثل هذه الإجراءات في[1]:

- التحقق من البطاقة وان مقدمها هو صاحبها، و كذلك من صلاحيتها .
- التأكد من أن مبلغ العملية لا يتجاوز الحد الأقصى للمرة الواحدة و الحصول على التفويض المطلوب، في حالة التجاوز أو الشك عليه الاتصال بالبنك المصدر أو التأكد من خلال الآلة الالكترونية بعدم تجاوز الحد الأقصى للبطاقة.
- التقيد بمواعيد إرسال إشعار البيع في المواعيد المحددة التعاقد

[1] محمود سحنون، **النظام المصرفي بين النقود الورقية و النقود الآلية، مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الرابع، 2003، ص 66

**المبحث الثالث: الدفع الالكتروني في الجزائر**

رغم التطورات التي عرفتها وسائل الدفع الالكترونية في العالم و توسع نطاق استخدامها ليشمل مختلف المجالات حيث أصبحت من أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن، إلا أن الجزائر بقيت بعيدة عن هذه المستخدمات رغم أن العديد من الدول العربية قد قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال و ما نستطيع التحدث عنه هو بطاقات السحب و تفعيل بعض الآليات الأخرى.

**المطلب الاول: المنظومة المصرفية الجزائرية:** النظام المصرفي الجزائري هو مجموعة المصارف العاملة في بلد ما، و هو يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية، و خاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان، و هو يشمل الجهاز المصرفي و المنشئات المالية المتخصصة و السلطات المسؤولية عن السياسة النقدية أي البنك المركزي و الخزينة العامة.

- ✓ **تطور النظام المصرفي الجزائري**: قبل التعرض لتطور النظام المصرفي و المراحل التي مر بها منذ الاستقلال، نستعرض بإيجاز تطور الجهاز المصرفي الجزائري إبان الاحتلال الفرنسي وصولا إلى ما هو عليه الآن.

1 - **النظام المصرفي خلال الاحتلال الفرنسي**[1]:

نشا النظام المصرفي في الجزائر المحتلة كإمداد حتمي للنظام المصرفي الفرنسي، و نتيجة لذلك كانت تتمتع الجزائر قبل الاستقلال بوجود شبكة واسعة من المصارف و المؤسسات المالية هي الأكثر تطورا من أية مستعمرة فرنسية أخرى، و السبب هو اعتبار الجزائر موطنا دائما للمعتمرين المحتلين.

إلا أن ذلك الجهاز المصرفي الذي نشا في تلك الفترة، كانت وظيفته الأساسية خدمة المستعمرين و مصالحهم، أما بالنسبة لسياسة الائتمان فكانت انعكاسا لمثيلتها في فرنسا بخدمة مصالح المستعمرين فقط، و رغم تناقضات و سلبيات الجهاز المصرفي آنذاك، إلا انه يعتبر بمثابة مكسب لم تحظى به بقية المستعمرات الفرنسية الأخرى.

2 - **النظام المصرفي الجزائري بعد الاستقلال:**

عملت الجزائر بعد الاستقلال على تكوين نظام مصرفي مستقلا و خاصا بها، و تشكل في البداية من مؤسسات تابعة للاقتصاد الفرنسي مبنية على القواعد التي تحكم السوق البنكية الفرنسية، و استمر الوضع حتى منتصف الستينات أين بدأت مرحلة التاميمات، ثم تلتها في السبعينات و الثمانينات مرحلة الإصلاحات الاقتصادية و التي عكست التوجهات السياسية و الاقتصادية آنذاك، وصولا إلى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة في التسعينات [2].

[1] سماح شعبور، مباح مرابطي، **مرجع سبق ذكره**، ص 57

[2] العيد صوفان، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011/2010، ص 03

أ - **الخزينة العمومية**[1] : تم إنشاء الخزينة العمومية الجزائرية في 29 أوت 1962 و قد أوكلت إليها كل العمليات الخاصة بالدولة، الجماعات المحلية و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري و تعتبر أداة هامة للسياسة الاستثمارية المنتهجة من قبل الدولة ، و يمكن تصنيفها إلى مجموعتين:

**المجموعة الأولى:** تتمثل في تنفيذ القوانين المالية و الميزانية السنوية للدولة.

**المجموعة الثانية:** عمليات الخزينة و تتضمن ما يلي:

- عمليات الإيداع لأمر حساب المراسلين.
- عمليات الدين العام و التي تهدف إلى توفير السيولة، بقصد الإنفاق في حالة عدم كفاية الإيرادات.
- منح القروض بمختلف الأنواع.

**ب - البنك المركزي الجزائري:**

تم إنشاءه بموجب قانون رقم 62-144 بتاريخ 13 ديسمبر 1962، و قد انشأ على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بشخصية معنوية و استقلال مالي حيث يزود باقي المؤسسات بالسيولة، و يرأس البنك محافظ و مدير عام يتم تعيينهما بمرسوم رئاسي و باقتراح وزير المالية، بالإضافة إلى باقي أعضاء الهيكل التنظيمي للبنك.

و من المهام التي أسندت إليه وظيفة الإصدار النقدي و مراقبة تنظيم و تداول الكتلة النقدية و توجيه و مراقبة القروض، و كذا إعادة الخصم و تسيير احتياطات الصرف، كما تم تعزيز السلطة النقدية بإصدار عملة وطنية في 10 أفريل 1964 تحت اسم " الدينار الجزائري" ، و أيضا يكلف بمراقبة الجهاز المصرفي بالاشتراك مع وزارة المالية ، و يكون ذلك عن طريق التقارير و الحركات المالية التي تقدمه له البنوك ، كذلك تسوية حقوق و ديون هذه البنوك عن طريق المقاصة[2].

**ت - البنك الجزائري للتنمية ( B.A.D) :**

أنشا البنك الجزائري للتنمية بعد الاستقلال لمواجهة المشاكل الاقتصادية التي عانت منها البلاد، وفق القانون رقم 63-165 المؤرخ في 07 ماي 1963، و سمي في البداية بالصندوق الوطني الجزائري و تم تحويل اسمه إلي البنك الجزائري للتنمية في 1972، و قد ورث البنك الجزائري للتنمية هيكليا عند تأسيسه فعاليات أربع مؤسسات للائتمان متوسط الأجل و مؤسسة واحدة للائتمان طويل الأجل كانت كلها تعمل أثناء الاستعمار. و هذه المؤسسات هي : القرض العقاري ( Crédit Foncier ) ، و القرض الوطني (Crédit National)، و صندوق الودائع و الارتهان (Caisse des Dépôts Consignation )و صندوق صفقات الدولة (Caisse des

[1] زهير زاوش، دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية " دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2011/2010، 117

[2] عبد الله خباية ، ، **الاقتصاد المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2008، ص ص 180 - 182

(Marchés de l'Etat، و صندوق تجهيز و تنمية الجزائر (Caisse d'équipement et de Développement de l'Algérie)[1].

**ث - الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط C.N.E.P :[2]**

تم تأسيس الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط بموجب القانون 42-227 في 10 أوت 1964 و تتمثل مهمته في جمع الادخارات الصغيرة للعائلات و الأفراد . أما في مجال القرض فان الصندوق مدعو لتمويل ثلاثة أنواع من العمليات : تمويل البناء ، و الجماعات المحلية و بعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الوطنية ، و في إطار هذه العمليات الأخيرة ، فان الصندوق بإمكانه القيا بشراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية .

**ج - البنك الوطني الجزائري BNA[3] :**

هو أول بنك تجاري وطني، أنشئ في 13 جوان 1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي ، و في سنة 1988 تمت إعادة هيكلته ، و هذا بإنشاء بنك جديد متخصص " بنك الفلاحة و التنمية الريفية" ، و على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة اعتيادية كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس، عمليات القروض و أيضا وضع وسائل الدفع و تسييرها تحت تصرف الزبائن.

**ح - القرض الشعبي الجزائري :[4]**

تم تأسيسه في 14 ماي 1966 ، و هو ثاني بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر . و قد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر ،وهران ، قسنطينة و عنابة ، و الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي ثم اندمجت فيه بعد ذلك ثلاثة بنوك أجنبية أخرى هي : شركة مرسيليا للقرض ، و المؤسسة الفرنسية للقرض و البنك أخيرا البنك المختلط الجزائر – مصر.

**خ - البنك الجزائري الخارجي BEA[5] :**

تأسس البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967 بموجب الأمر 204/67 و بهذا فهو ثالث و آخر بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي . و قد تم إنشائه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية هي : القرض الليوني ، و الشركة العامة ، و قرض الشمال ، و البنك الصناعي للجزائر و المتوسط ، و بنك باركيلز ، و يمارس البنك الخارجي الجزائري كل مهام البنوك التجارية و على هذا الأساس يمكنه جمع الودائع

[1] الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 186 187 .

[2] الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 187 188 .

[3] www.bna.dz consulté le 25/05/2018 a 23:00

[4] الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 189.

[5] الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص : 189، 190 .

الجارية ، و في جانب الإقراض ، و يتكفل بتمويل عمليات التجارة الخارجية فهو يقوم بمنح القروض للاستيراد كما يقوم بتامين المصدرين الجزائريين و تقديم الدعم المالي لهم .

**د - بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR [1]:**

تم تأسيسه في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم رقم 206/82 . و في الحقيقة كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري . و هو بنك تجاري حيث يمكنه جمع الودائع سواء كانت تجارية أو لأجل ، و يمثل أيضا بنك التنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة و طويلة الأجل هدفها تكون رأس المال الثابت . و فيما يخص الجانب الاقراضي لهذا البنك فهو يعتبر بنكا متخصصا في القطاع الفلاحي . و في هذا المجال ، يمكن أن يمنح قروضا لتمويل القطاع الفلاحي ، و ترقية النشاطات الفلاحة و الحرفية ، و كذلك تمويل أنشطة الصناعات الغذائية و الأنشطة المختلفة في الريف . و قد ورث بإنشائه تمويل القطاع الفلاحي عن البنك الوطني الجزائري .

**ذ - بنك التنمية المحلية BDL [2]**

تأسس بموجب مرسوم 85-85 المؤرخ في 30 أفريل 1985 . و هو آخر بنك تجاري يتم تأسيسه في الجزائر قبل الدخول مرحلة الإصلاحات و ذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي . و يقوم بنك التنمية المحلية بجمع الودائع ، و يقوم أيضا بمنح القروض لصالح الجماعات و الهيئات العامة المحلية .

**المطلب الثاني : مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر**

في السنوات الأخيرة كثر الحديث في الجزائر عن عصرنة القطاع المالي و البنكي و يعني مدلول عصرنة إدخال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و النشاط المالي و البنكي و هذا ما يتطلب عصرنة أنظمة الدفع و السحب و التحويلات المالية، و لهذا بدأت الجزائر تتبنى مشاريع جديدة تسمح لها بمواكبة العصر ، وهنا سنتطرق إلى أهم المشاريع و مراحل تطبيقها :

**1 - برنامج مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر [3]**

و يعتبر تحديث و عصرنة أنظمة المعلومات و الدفع و عصرنة المعاملات المالية و المصرفية و طرق معالجة المعلومات ، مجالا ذا أولوية في المرحلة الراهنة لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال من جهة و من جهة أخرى لاستكمال مسار الإصلاحات المصرفية ، و إرساء أسس منظومة مصرفية وطنية تتميز بالحداثة و العصرنة لتستطيع مواجهة التحديات و التطورات التي تشهدها البيئة المصرفية على المستوى العالمي .

---

[1] الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص : 190-191 ..

[2] الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص : 191 .

[3]- عبد القادر بريش ، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005/ 2006 ، ص : 197 .

إن ما يميز النظام المصرفي في الوقت الراهن التأخر المسجل في مجال تحديث و عصرنة نظم المدفوعات و المعلومات ، و يعد هذا الجانب احد الجوانب السلبية التي تميز النظام المصرفي و هو الأمر الذي أدى بالهيئات المالية الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولي تقييم النظام المصرفي الجزائري تقييما سلبيا . و يعتبر احد المعوقات الرئيسية في جلب الاستثمار الأجنبي ، و هذا برغم الإصلاحات المسجلة في جانبها

التشريعي و تعزيز آليات الإشراف و الرقابة ، و التي تجلت من خلال قانون النقد و القرض أو من خلال

تعديلاته بموجب 03-11، و الصادرة في 26 أوت 2003 حيث يتطلب تحقيق أي مشروع جديد بالنسبة للدولة توفر ثلاث مقومات :

- تحديد الهدف بوضوح و دقة ، و تحديد آجال مضبوطة للانجاز.
- تخصيص الموارد (المالية و البشرية ) .
- توفر بيئة ( قانونية ، صناعية ، سياسية ، تجارية... الخ ) ملائمة ليس فقط مساعدة و لكنها محفزة .

و المشروع يتمثل في تطوير نظام الدفع في الجزائر في الفترة 2002/2001 لتطوير و تحديث النظام المالي و تبناه البنك الجزائر ، وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال ، و استفادت الجزائر لتطبيق هذا المشروع ب 16.5 مليون دولار أمريكي كمساعدة من البنك العالمي و في إطار هذا المشروع وضعت برنامج أعمال يتكون من أربع مجموعات[1] :

أ - **مجموعة الهندسة الإجمالية :** تتكفل بالمبادلات بين البنوك و مركز المقاصة التي تتم بشكل الكتروني انطلاقا من التجريد المالي للشيك و ذلك باستخدام تقنية صورة الشيك و تتكفل بكافة النقاط المتعلقة بتطور الشيك و المقاصة الالكترونية .

ب - **مجموعة وسائل الدفع :** تقوم بتحليل نوعي لمختلف الوسائل الدفع الكلاسيكي بالإضافة إلى الموزع الآلية للنقود GAB/ DAB و الدفع بالبطاقة و محاولة معرفة ايجابيات و سلبيات هذا النظام من وجهة النظر البنك المركزي و البنوك التجارية و العملاء .

ث - **المجموعة النقدية :** يتلخص عملها في دراسة القواعد الرئيسية لوضع نظام بين البنوك حول الدفع و السحب بالبطاقة البنكية .

ج - **مجموعة القانون :** يرتكز عملها على واقع معالجة حوادث عدم الدفع من وجهة نظر النصوص القانونية و كذلك الوضعية الحالية لعمل توحيد مختلف وسائل الدفع التي لا تتميز بتماثل وطني .

2 - **أهداف مشروع تطوير نظام الدفع في الجزائر:**

يهدف تحديث و عصرنة نظام المعلومات البنكية و المالية و نظام الدفع إلى تحقيق الأهداف التالية [2]

[1] عبد القادر دبوش ،**انعكاسات سياسة التحرير المصرفي على البنوك الجزائرية استراتجيه عمل البنوك لمواجهتها** ،مذكرة ماجستير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، 2009/2008 ، ص : 146-146 .

[2] - سماح شعبور، مصباح مرابطي، **مرجع سبق ذكره،** ص 63

- تكييف أنظمة الدفع و التسويات و كذا التشريعات من احتياجات المتعاملين ؛
- المؤسسات ، الإدارات ، و الأفراد لمتطلبات اقتصاد متطور يعتمد على الوسائل الالكترونية الحديثة ؛
- تقليص آجال التسويات بين المتعاملين على المستوى الوطني و مع الخارج ؛
- ترشيد و تحسين إجراءات تحصيل الشيكات و وسائل الدفع الأخرى و أنظمة التحويلات المالية ؛
- تطوير أنظمة الدفع الورقية و استبدالها بالدفع الالكتروني الفوري . و كذا تحسين جودة العمليات و تقليص الآجال المتعلقة بمعالجة المعلومات ؛
- تطوير وسائل الدفع الالكتروني كالبطاقات البنكية الخاصة بالسحب و الدفع و تعميم استعمال بطاقات الائتمان لدى الجمهور الواسع ؛
- تخفيف تكاليف إدارة أنظمة الدفع و إدارة السيولة و التحكم أكثر في إدارة المخاطر المرتبطة بها .

**3 - مراحل تطبيق الدفع الالكتروني في الجزائر:**

تعتبر أول تجربة للبنوك الجزائرية في مجال استخدام أدوات الدفع، استعمال بطاقات السحب الخاصة بالشباك الآلي البنكي GAB و الموزع الآلي البنكي DAB و تم ذلك على مراحل[1]:

أ - المرحلة الأولى : كانت تستعمل بطاقة سحب إلا في الشباك الآلي البنكي و الموزع الآلي للنقود الخاص بالبنك مصدر بطاقة بمعنى لا يستطيع حامل البطاقة السحب من جهاز بنك آخر.

ب - المرحلة الثانية : بدأت هذه المرحلة سنة 1997 ، حيث تم ربط الشبكة البنكية الجزائرية من خلال استعمال شبكة SATIM التي تسمح بإمكانية إجراء السحب من أي موزع آلي للنقود سواء كان تابع لمصدر البطاقة أو لبنك آخر ، و بذلك حولت شبكة SATIM بطاقة السحب العادية إلى بطاقة سحب ما بين البنوك la carte interbancaire de retrait CIB ، و لقد عملت على استثمار 3.6 مليون ارو سنة 2003 لأجل تقليص دوران النقود السائلة و تعميم استعمال البطاقة المصرفية في الجزائر ، حيث عملت على زيادة عدد الموزع الآلي للنقود و كذا إقامة طرفيات دفع عند التجار (paiement Terminaux de )

و لأجل نفس الغرض تم عقد اتفاقية في شهر أفريل 2003 مع مؤسسات فرنسية INGENCO متخصصة في صنع طرفيات البطاقات و SATIM بمبلغ 400.000 اورو ، و لقد مول هذا العقد من طرف البنوك المساهمة في SATIM و هي الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي و بنك البركة و لقد تم ربط كل الموزعات الآلية للنقود الموجودة في الجزائر سنة 2003 .

**المطلب الثالث: واقع استعمال البطاقة البنكية في الجزائر:**

[1] سماح مهوب، **الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمات المصرفية**، مذكرة ماجستير، فرع بنوك و تأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2005/2004، ص 42

رغم التطورات التي عرفتها وسائل الدفع الالكتروني في العالم و توسع نطاق استخدامها ليشمل مختلف المجالات حيث أصبحت من أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن إلا أن الجزائر بقيت في منأى عن هذه المستجدات ، وهنا يمكن الحديث عن بطاقات السحب و تفعيل بعض الآليات الأخرى.

1 - **بطاقة السحب[1]:**

وضعت شركة النقد الآلي و العلاقات التلقائية بين البنوك سنة 1996، نظاما لتمييز الصكوك بدأت منذ سنة 1997 في عملية سحب النقود من الموزعات الآلية للأوراق النقدية و التي أصبح عددها يفوق 680 موزع إلي عام 2010 موزعة على التراب الوطني مفتوحة لكل حاملي بطاقات السحب ذات المسلك المغناطيسي، كما نصبت شبكة النقد ما بين البنوك التي تتكفل بعمليات سحب النقود حيث أن شركة "SATIM" سنة 1995 انشات شركة ما بين المصارف الثمانية و هي: البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك البركة الجزائري، و وضعت من اجل:

- وضع الموزعات الآلية في المصارف و التي تشرف عليها الشركة.
- تطوير و تسيير التعاملات النقدية ما بين المصارف.
- تحسين الخدمة المصرفية و زيادة حجم التداول.
- تحديث وسائل الدفع المصرفية الجزائرية .

و تقوم الشركة بصنع البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب حسب المقياس المعمول به دوليا و طبع الإشارة السرية و تنشا هذه الخدمة عن طريق عقد بين البنك و SATIM [2]، الذي يحدد التزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بآجال و إجراءات التسليم بالإضافة إلى عملية الربط بين DAB (الموزعات الآلية) و مصالح SATIM بواسطة شبكة الاتصال حيث تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت داخلية أو محولة بالإضافة إلى سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات بين البنوك.

2 - **شركة النقد الآلي و العلاقات التلقائية بين البنوك SATIM :**

لقد شركة النقد الآلي و العلاقات التلقائية بين البنوك SATIM سنة 1995 ، من خلال تجمع بنكي ممثل في" CNEP، CPA، BNA، BEA،BDL، BADR، ALBARAKA، CNMA، حيث تضم هذه الشركة في الوقت الراهن 17 عضوا ضمن شبكتها 16 بنكا من بينها 07 بنوك عمومية و 09 بنوك خاصة إضافة إلى بريد الجزائر، و تتمثل مهامها في تحديث التقنيات البنكية، تسيير النقد ما بين البنوك، عصرنة طرق الدفع، ترقية المعالجة بين البنوك.

أما الأعمال التي تضطلع بها شركة " SATIM" فهي إدماج الموزعات الآلية (DAB) في البنوك و التي تشرف عليه، صناعة البطاقات البنكية الخاصة بالسحب حسب المقاييس المعمول بها دوليا و طبع الإشارة

[1] سماح شعبور، مباح مرابطي، مرجع سبق ذكره، ص 69

[2] SATIM: Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique

السرية، و يتم ذلك من خلال إجراء عقد بين البنك و SATIM الذي يحدد التزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بآجال و إجراءات التسليم، أضف إلى هذا عملية الربط بين (DAB)، و مصالح( SATIM ) بواسطة شبكة اتصال تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت داخلية أو محولة، بالإضافة إلى سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات بين البنوك [1] .

3 - **البطاقة البنكية في الجزائر:**

في ظل عمل الجزائر لإصلاح منظومتها البنكية و فتح المجال لتطوير التجارة الالكترونية، سعت لاعتماد البطاقة البنكية التي تعتمد على نموذج موحد لاستعمالها ( خط الدفع + الالكتروني) و تتميز بالبساطة عند الاستعمال، إضافة إلى أنها وسيلة دفع مؤمنة بالنسبة لحاملها، و تعود ظهور و بداية استعمال البطاقة البنكية في بعض البنوك الجزائرية إلى سنة 1998، لكنها كانت تخص فئة معينة من الزبائن، و بغية تعميم التعامل بالبطاقة البنكية قامت شركة "SATIM" بتوفير بطاقات السحب للعديد من البنوك و مؤسسة بريد الجزائر ، ففي سنة 1998 تم بدا عملية السحب باستخدام هذه الأداة عبر الموزع الآلي للنقود ، و في سنة 2007 تم تعميم التعامل ببطاقة الدفع ما بين البنوك ( CIB) على المستوى الوطني [2].

4 - **البطاقة البنكية CIB** :

وضع نظام الدفع بالبطاقة لن يكون ناجحا إلا إذا كان نطاق قبولها واسعا من قبل جميع البنوك، وفي هذا الإطار شرع النظام البنكي الجزائري بأهمية وضع نظام بنكي مشترك لوسائل الدفع، يستجيب لرغبات الزبائن وفق أعلى شروط الأمن . و في هذا السياق شرعت البنوك الجزائرية و بالتعاون مع شركة SATIM في تطبيق مشروع نظام الدفع بواسطة البطاقة، يتوافق والهياكل القاعدية المتوفرة لدى البنوك ولقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الجزائرية .

وتعتبر هذه البطاقة بطاقة دفع و سحب ما بين البنوك داخل تراب الوطن، يتم التعرف عليها بين البنوك بالشعار CIB و شعار و باسم البنك المصدر تتضمن قرص إلكتروني يضمن أمن عملية الدفع وعملية التسديد لدى مختلف التجار أو الفنادق والمحلات التجارية...الخ . و نجد منها نوعين هما [3] :

- **البطاقة الكلاسيكية la carte classique** :

وهي بطاقة توفر خدمات الدفع والسحب البنكي، وهي تقدم لزبائن البنوك وفق شروط يحددها البنك كمداخيل الزبائن أو أهميتهم أو مواصفات أخرى[4]. و للحصول على هذه البطاقة يتم إبرام عقد بين البنك و العميل .

---

[1] زبير عياش، بوكحيل نسيم، **تطوير و عصرنة الخدمات البنكية في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة "حالة الجزائر"**، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، العدد الخامس، جامعة العربي بم مهيدي – أم بواقي، 25جوان 2017 ،ص 587

[2] زبير عياش، بوكحيل نسيم، **نفس المرجع**، ص 596

[3] إبراهيم فوزي بورزق، **دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري**، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 71

[4]- سماح شعبور ، مباح مرابطي ، **مرجع سبق ذكره** ، 93

**الشكل رقم (02-03) :البطاقة الكلاسيكية**

المصدر: http://www.bna.dz تاريخ الاطلاع 2018/06/03 الساعة : 00:35

- **البطاقة الذهبية la carte gold**

مقترحة أيضا من قبل البنوك للزبائن يتم اختيارها وفق لشروط محددة، لكن بالإضافة إلى خدمات الدفع والسحب فإن هذه البطاقات توفر خدمات إضافية، مع سقف سحب ودفع مرتفعا نسبيا و تمنح للأشخاص المهمين ورجال الأعمال أصحاب الدخول المرتفعة وسقف هذه البطاقة يفوق50 ألف دينار جزائري، ومدة صلاحيتها عامين[1] .

**الشكل رقم (02-04) : البطاقة الذهبية**

المصدر: http://www.bna.dz تاريخ الاطلاع 2018/06/03 الساعة : 00:39

- **بطاقة فيزا la carte visa**[2]

[1] سماح شعبور ، مباح مرابطي ، مرجع سبق ذكره ، 93

[2] www.bna.dz consulte le 25/05/2018 a 23:15

و هي بطاقة دولية تعمل للسحب والدفع، موجه لزبائن ذوي حسابات مفتوحة بالعملة الصعبة أو لموكلهم و بحيث يمكنهم الدفع أو سحب أموالهم في أي مكان في العالم ( حسب شبكة فيزا ) ، تقدر مدة صلاحيتها ب 24 شهرا ، هي نوعان :

**أ - بطاقة الفيزا الكلاسيكية :** رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 1000 أورو ويقدر سقف السحب لهذه البطاقة 500 أورو في اليوم ، أما سقف الدفع يقدر ب 1000 اورو في اليوم.

**ب - بطاقة الفيزا الذهبية :** رصيد من العملة الصعبة أكبر أو يساوي 4500 أورو حيث يقدر سقف السحب ب750 أورو في اليوم ، أما سقف الدفع 3000 أورو في اليوم .

**الشكل (02-05) : بطاقة الفيزا الكلاسيكية و الفيزا الذهبية**

المصدر : https://www.ag-bank.com تاريخ الاطلاع : 2018/06/03 الساعة : 00:53

**5 - الوسائل المستخدمة في توزيع المنتجات البنكية المعاصرة:**

للوصول إلى الخدمات البنكية يمكن استعمال:

**1-الموزع الآلي للأوراق (DAB):**

الموزعات الآلية للأوراق هي صورة بسيطة للماكينة في القطاع البنكي.فهي آلات أوتوماتيكية تستخدم عن طريق بطاقة إلكترونية تسمح للمستهلك بسحب مبلغ من المال بدون اللجوء إلى الفرع، وهكذا فالمهمة الرئيسية للموزع الآلي للأوراق هي تقديم الخدمة الأكثر ضرورية للمستهلك [1]

[1] سماح شعبور، مصباح مرابطي، مرجع سبق ذكره، ص 74

**الجدول رقم (02-04) : الموزع الآلي للأوراق BAD**

| الوسيلة | المبادئ العامة | التقنية | النتائج |
|---|---|---|---|
| الموزع الآلي للأوراق DAB | يسمح بالسحب لكل حائز على بطاقة السحب. يوجد في الشوارع، المحطات، وأماكن أخرى ، يعمل دون انقطاع. | جهاز موصول بوحدة مراقبة إلكترونية تقرأ المدرات المغناطيسية للبطاقة. هذه الأخيرة تسجل عليها المبالغ المالية الممكن سحبها أسبوعيا. | تخفيض نشاط السحب في الفروع. |

**المصدر**: سماح شعبور، مصباح مرابطي، **مرجع سبق ذكره**، ص 75

**3-الشباك الأوتوماتيكي للأوراق ( GAB)** :

الشبابيك الأوتوماتيكية للأوراق هي أيضا أجهزة أوتوماتيكية تقدم خدمات أكثر تعقيدا وأكثر تنوعا بالنسبة للموزع الآلي للأوراق يتعلق الأمر بأجهزة أوتوماتيكية متصلة بشبكة تستخدم عن طريق بطاقات إلكترونية والتي بالإضافة إلى مهمة سحب الأموال تسمح بالقيام بالعديد من العمليات تشمل مثلا قبول الودائع، طلب صك، عمليات تحويل من حساب إلى حساب... الخ .فالشبابيك الأوتوماتيكية للأوراق متصلة مباشرة بالحاسوب الرئيسي للبنك وهي تمثل في الوقت الحاضر أحد المنتجات البنكية الإلكترونية الأساسية للنظام البنكي، ودورها مهم على مستوى التسويق لأنها أصبحت تمثل وسيلة للحوار مع المستهلك[1]

**الجدول رقم(02-05) : الشباك الآلي البنكي GAB**

| **الوسيلة** | **المبادئ العامة** | **التقنية** | **النتائج** |
|---|---|---|---|
| الشباك الأوتوماتيكي للأوراق GAB | يخول لكل حائز على البطاقة القيام بالعديد من العمليات منها: السحب، معرفة الرصيد، القيام بالتحويلات، طلب الشيكات... الخ. | جهاز موصول بالكمبيوتر الرئيسي للبنك يقرأ مدرات مغنطيسية للبطاقة التي تسمح بمعرفة الزبون بفضل رمز سري. | يستعمل من طرف الزبائن: - في أوقات غلق البنوك - الزبون المستعجل |

**المصدر** :سماح شعبور، مصباح مرابطي، **مرجع سبق ذكره**، ص 76

[1] سماح شعبور، مصباح مرابطي، مرجع سبق ذكره، ص 75

الشكل رقم (02-06) : الموزع الآلي للنقود

المصدر[1] : http://www.ech-chaab.com تاريخ الاطلاع : 2018/06/03 الساعة : 01:01

[1] http://www.ech-chaab.com

خاتمة :

تأخذ وسائل الدفع الإلكترونية عدة أنواع وأشكال، منها ما هو ملموس كالبطاقات البنكية والذكية وبطاقة الإئتمان، وغير الملموس كالنقود الإلكترونية، حيث تعتمد على التكنولوجيا بشكل أساسي، فهي الدعامة الرئيسية المساعدة على تطورها وظهورها في جميع البنوك سواء العالمية أو المحلية. لكن جانبها غير الملموس وإعتمادها الشبه كلي على الإنترنت، جعل منها هدفاً سهلاً للنصب والإحتلال والتزوير، لكن رغم النقائص الموجودة فيما، إلاَّ أنها تحاول إزاحة وسائل الدفع التقليدية وإمتلاك السوق وإحتلاله بمفردها.

# الفصل الثالث

مقدمة

إن توجه الجزائر نحو الدخول إلى الاقتصاد المعرفي، فرض على المصارف الجزائرية مواجهة هذه التغييرات المستجدة، حيث ما يميز العمل المصرفي في عصر المعرفة هو تفاقم دور التكنولوجية المصرفية، فانتقال المصارف الجزائرية إلى عصر المعلوماتية اوجب عليها ضرورة التكيف مع تغييرات و تطورات المحيط الجديد و هذا بالسعي لابتكار منتجات و خدمات جديدة تتناسب مع تطلعات زبائنها الذين أصبحوا يطمحون لخدمات أرقى و أسرع. وقد كان بنك الفلاحة و التنمية الريفية من السباقين لتطوير خدماته و مواكبة الجديد في مجال التكنولوجيا المصرفية.

سنتطرق في هذا الفصل إلى واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر وكذلك بطاقة تعريفية حول بنك الفلاحة و التنمية و الريفية بالإضافة إلى الدراسة التطبيقية حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية بمستغانم للوقوف على واقع وسائل الدفع الالكتروني

## المبحث الأول: واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر

الجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى إلى الدخول في عالم تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتفعيل استخدام وسائل الدفع الالكتروني في كافة المجالات، ورغم الجهود التي تبدلها في هذا المجال إلى أنها لا تزال تعاني من تأخر كبير في استخدام هذه الأدوات الحديثة وتبقى تجربتها ضعيفة مقارنة ببعض الدول المتقدمة وحتى النامية.

### المطلب الأول: واقع تكنولوجيا الإعلام والاتصال[1]

عرف قطاع الاتصالات في الجزائر منذ نهاية التسعينات تطورًا ملحوظًا وانفتاح مباشر على الخواص من خلال الإصلاحات التي مهدت الطريق نحو تحديث هذا القطاع وفتح المجال أمام المتعاملين الأجانب وتشجيعهم على الاستثمار في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، كما جرى تغيير تسمية وزارة الإشراف التي أصبحت وزارة تكنولوجيا الإعلام والاتصال كخطة أولية لإعادة هيكلة قطاع الاتصالات، وقد ظهرت نتائج هذه الإصلاحات بعد أن تقدمت عدة شركات للحصول على رخصة الهاتف النقال سنة 2001 منها أوراسكوم المصرية، تلفونيكا الإسبانية، أورونج تلكوم الفرنسية، برتغال تلكوم، وتحصلت الشركة المصرية أوراسكوم على العرض بـ 737 مليون دولار، وبمجرد حصولها على الرخصة باشرت التحضير لإطلاق شبكتها الجديدة جيزي، جي،اس،ام وأعلنت عن خطوطها الكبرى وهي أن تصبح الرائدة في عالم الاتصالات، كما تحصلت الشركة الكويتية على رخصة تشغيل شبكة للهاتف النقال في 02 ديسمبر 2003 من خلال عرضها الرابح الذي قدر بـ 421 مليون دولار، وهي تملك المشروع الذي يساهم فيه كل من مؤسسة الخليج للاستثمار وبنك الخليج المتحد، وفي 25 أوت 2004 قامت الوطنية للاتصالات بإطلاق علامتها التجارية نجمة بخدمات ومزايا جد مغرية، حيث مقاييس جديدة في صناعة الاتصالات في الجزائر، وهذا بدوره ساعد على تطور قطاع الاتصالات مع تحقيق عائدات بمقدار 380،86 مليون دولار بالنسبة للاتصالات السلكية و902،94 مليون دولار فيما يخص النقال خلال سنة 2004.

لقد انحصر النشاط الأساسي للجزائرية للاتصالات التي أنشئت في 01 مارس 2001 من طرف المجلس الوطني لمساهمات الدولة ضمن مجال تنمية وتحسين استغلال الشبكات العمومية والخاصة وتسهيل الحصول على الاتصالات، والعمل على زيادة عرض خدمات الهاتف في مختلف المناطق، وهذا التنظيم الجديد يسمح بترقية الاتصالات باعتبارها محرك اقتصادي أساسي من أجل اقتصاد وطني تنافسي، فالهدف من وراء هذه الإصلاحات هو تحسين الخدمات، وتشجيع قطاع الاتصالات كقطاع أساسي في ظل المنافسة وانفتاح الأسواق وتحريرها، وبصفة عامة فإن الأهداف الأساسية للإصلاحات تمثلت فيما يلي:

- زيادة وتنويع عرض خدمات البريد والاتصالات؛

[1] لحمر عباس، عمراني محمد، **تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر وآليات تفعيل وسائل الدفع الالكتروني**، ملتقى وطني حول آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة ، جامعة البويرة 13/15 مارس 2017

- تحسين جودة الخدمات المعروضة، والأسعار التنافسية؛
- تطوير شبكات البريد والاتصالات؛
- ترقية الخدمات المالية للبريد، وتشجيع الادخار الوطني وتوسيع تشكيلة الخدمات المعروضة؛
- ترقية الاتصالات كقطاع اقتصادي أساسي للنمو في اقتصاد تنافسي.

وتتمحور الأنشطة الأساسية المستهدفة في إطار البرنامج الحكومي في إعادة صياغة الإطار القانوني والتنظيمي؛ وفصل وظائف الاستغلال وإعداد سياسة قطاعية وكذلك وظائف التسوية، بالإضافة إلى خلق متعاملين متميزين لخدمات البريد والاتصالات، وترقية وتشجيع المساهمة والمشاركة والاستثمار الخاص في القطاع، وكذلك فتح رأس مال المتعامل التاريخي مع الاحتفاظ بخدمات البريد والهاتف على مستوى القطر الوطني، وتطوير خدمات الانترنت بعد أن تم إيصال الجزائر بهذه الشبكة عن طريق مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني في إطار مشروع تعاون مولته اليونسكو بميزانية مودعة من طرف الحكومة الإيطالية ويهدف إلى إنشاء شبكة معلوماتية في إفريقيا.

**المطلب الثاني: واقع شبكة الانترنت في الجزائر.**

على الرغم من أن شبكة الانترنت تم التوسع فيها وتطويرها منذ السبعينات في الو.م.أ واستخدامها في أوربا كان في نهاية نفس العقد، إلى أن الدول النامية بدأت تطويرها بعد عشرين سنة تقريباً، وحسب إحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات فإن عدد مستخدمي الانترنت في الدول المتقدمة وصل إلى 68،8 مستخدم لكل 100 نسمة خلال سنة 2010 في حين النسبة لا تتعدى في البلدان النامية 21،1 لكل 100نسمة، أما بالنسبة لحالة الجزائر ومند صدور المرسوم الوزاري 98-257 المؤرخ في أوت 1998 والذي أنهى احتكار الدولة لخدمات الانترنت تزايد عدد المستخدمين ووصل إلى حوالي 3 ملايين مستخدم سنة 2006، بعد أن كان العدد لا يتجاوز 150,000 سنة 2000، وقد وصل عدد مقاهي الانترنت إلى 5000 في المجموع، وعلى الرغم من أن هذه النسبة تعكس نمو شبكة الانترنت في الجزائر إلى أنه مقارنة بعدد السكان نجد أن نسبة الاستخدام تبقى منخفضة وحسب إحصائيات الاتحاد الدولي للاتصالات بلغت 12،50% سنة 2010، ورغم الانطلاقة المحتشمة لخدمة تسكين مواقع الانترنت غير أن الجزائر سجلت قفزة نوعية على مستوى الخدمات وتحسن الوضع قليلا نتيجة للإستراتيجية المحكمة التي تم إتباعها والتي بدأت انطلاقا من قرار تخفيض الأسعار وتوسيع نشاط المديريات الجهوية وإطلاق انترنت ذات التردد العالي (ADSL) بالشراكة مع العملاق الفرنسي "ألكتال"

وقد اختارت الجزائرية للاتصالات العديد من الشركاء الأجانب لتطوير خدمات الانترنت ومنهم المجموعة الألمانية التي عملت على توظيف آخر التكنولوجيات المعتمدة في أوروبا لتدعيم قدرات الشبكة الجزائرية التي لا تزال تعاني من النقص، وهذا ما يساعد على توفير خدمة تتوافق وقدرات الاستعمال الفعال للانترنت، كما عملت مؤسسة اتصالات الجزائر على تدارك التأخير الكبير فيما يخص البنية التحتية للاتصالات، ووفرت عمودا فقريا وطنيا من الألياف الضوئية، يسمح بالربط بين شمال البلاد وجنوبها لأجل

تلبية احتياجات كل من مزودي خدمات الانترنت والبنوك والمؤسسات، ويتكون العمود الفقري من الأجزاء التالية:

- العمود الفقري الشمالي وتبلغ قدرته 2،5 Gbit/s، وهو عملي منذ سبتمبر 2002،
- العمود الفقري الشمالي وتبلغ قدرته 10 Gbit/s، وهو عملي منذ جوان 2004،
- العمود الفقري الجنوبي وتبلغ قدرته 2،5 Gbit/s، وهو عملي منذ مارس 2005.

حيث وصلت نسبة مستخدمي الانترنت 18،09 لكل 100 شخص سنة 2014، بعد أن كانت النسبة لا تتعدى 18،10 لكل 100 شخص سنة 2008، وكذلك 84،05 لكل 100 شخص سنة 2005 **(الشكل 01)**، وقد قدر عدد مشتركي التدفق السريع للانترنت ADSL 830 ألف مشترك و10 ألاف زبون "إيفيدو" و"ويماكس"، وتسعى مؤسسة اتصالات الجزائر إلى الوصول إلى أكبر عدد من المشتركين والزبائن، وفي سياق متصل فإن عائدات الانترنت تنمو بنسبة 50 % كل سنة وهو الأمر الذي يجسد الجهود التي تبدلها اتصالات الجزائر لتوسيع شبكات الاتصالات[1].

المطلب الثالث: **واقع خدمات الدفع الالكتروني في الجزائر.**

أعطيت إشارة الانطلاق الرسمي لخدمة الدفع الالكتروني في الجزائر خلال شهر أكتوبر من سنة 2016 مع 11 بنكا، منها 6 بنوك عمومية على غرار بنك التنمية الريفية والقرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وخمسة بنوك خاصة هي تراست بنك الجزائر وناتيكسي الجزائر والشركة العامة للجزائر وقولف بنك الجزائر وبنك البركة، وستنضم مؤسسات أخرى قريبا لهذه الآلية الجديدة في الدفع، وقد قدر عدد حاملي بطاقات الدفع الالكتروني بمليون و300 ألف سيمكنهم الاستفادة من خدمات الدفع الالكتروني، كما أن مؤسسة بريد الجزائر وضعت كافة الآليات لتوفير هذه الخدمة لزبائنها المقدر عددهم ب 16 مليون.

أطلقت مؤسسة بريد الجزائر يوم الأربعاء 7 ديسمبر 2016 بالجزائر العاصمة بطاقة الدفع الإلكتروني "الذهبية" التي تسمح بإجراء مختلف المعاملات المالية عبر الإنترنت، وقد أوضحت وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال أن مؤسسة بريد الجزائر توجد في مرحلة إصدار الحصة الأولى والمقدرة ب 5 ملايين بطاقة دفع بداية من شهر ديسمبر، مع تحقيق الهدف المسطر على المدى المتوسط والمتمثل في تزويد 20 مليون من أصحاب الحسابات البريدية الجارية بهذه البطاقات، إن إطلاق خدمة الدفع الالكتروني هذه تندرج في إطار إستراتجية القطاع الهادفة إلى عصرنة خدمات البريد والعمل على إدخال أساليب التجارة الإلكترونية، كما أن البطاقة الذهبية التي تعمل بنظام EMV تتيح لحامليها إجراء مختلف عمليات سحب ودفع الأموال على حساباتهم البريدية عبر الانترنت، وتسديد فواتير المياه والكهرباء، وستشمل كذلك على خدمة دفع الوقود بعد تحميل تطبيق شركة نفطال، بالإضافة إلى استخراج الأموال عبر الموزع الآلي (GAB) والشبابيك داخل المكاتب

[1] لحمر عباس، عمراني محمد، **مرجع سبق ذكره.**

البريدية، وتعمل البطاقة الذهبية بمعيار يحمي ويؤمن حسابات الزبائن بعد أن يتم التأكد من حقيقية هويتهم في العالم الافتراضي حيث يتم إدخال الرمز السري الخاص بنظام الترميز والذي من خلاله يتم التأكد من هوية مستعمل البطاقة.

كما اقترح البنك الوطني الجزائري البطاقة البنكية الالكترونية (CIB) التي تمنح مجانا عند فتح حساب بالبنك وبمدة صلاحية تقدر ب 03 سنوات، ومن مزايا البطاقة البنكية الالكترونية الاستفادة من الرمز السري الذي يؤمن العمليات، وسهولة الاستعمال وربح الوقت، بالإضافة إلى إمكانية سحب الأموال في أي وقت، و البطاقة البنكية الالكترونية تسمح كذلك بما يلي:

- على مستوى الموزع الآلي للبنك الوطني الجزائري السحب، التحويلات والاطلاع على الرصيد، الدفع النقدي،
- السحب على مستوى الشبابيك الآلية للبنوك الأخرى،
- الدفع عن طريق جهاز الدفع الالكتروني،
- الاطلاع على رقم التعريف البنكي RIB،
- الدفع عن طريق الانترنت.

إن هذا النظام الجديد للدفع، افتتح أيضا للمؤسسات الاقتصادية الكبيرة، بغية تمكينهم من القيام بالتصريح الضريبي والدفع شهريا عن طريق شبكة الإنترنت، وقد دعا الوزير المنتدب المكلف بالاقتصاد الرقمي المواطنين والمتعاملين التجاريين إلى العمل بنظام الدفع الالكتروني لتسهيل معاملاتهم وتسريع الخدمات المصرفية الالكترونية في الجزائر، أما فيما يتعلق بالدفع الالكتروني عبر الهاتف النقال ابرز الوزير أن هذه الخدمة ستدخل حيز التنفيذ قبل نهاية سنة 2018، حيث تم تنصيب فوج عمل مكلف بدراسة هذا النظام، وهناك عدد من المؤسسات والبنوك على استعداد لتقديم خدمة الدفع الالكتروني وتسريع وثيرة عصرنة النظام البنكي وتفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري وذلك من خلال ما يلي:

- تكفل بنك الجزائر بتأمين خدمة الدفع الالكتروني،
- تكفله بوضع قنوات للتبادل بهدف خلق الثقة في استعمال بطاقات الدفع الالكتروني،
- تسهيل الحصول على بطاقات الدفع الالكتروني من خلال الموقع الالكتروني،
- تحديد آليات الاستعمال السليم والمؤمن لبطاقات الدفع،
- العمل على تفعيل مشروع قانون التجارة الالكترونية،
- اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة وتوفير معايير الأمن والسلامة لمنع أية تجاوزات أو اختراق للعملية،
- التركيز على إطلاق الخدمة بشكل تدريجي وعلى مراحل حتى يستوعبها المواطن.

إن الجهود التي تبدلها الجزائر في مجال تفعيل وسائل الدفع الالكتروني ستسمح بفتح الطريق أمام الاقتصاد الرقمي وتسهم في رفع ثلاثة تحديات هي جمع الموارد المالية وإنعاش الاقتصاد وتداول الأموال من خلال وسائل جديدة بمنتجات جديدة، وهذه الخدمات الالكترونية التي ستوفرها بصفة متتالية مجوعة ثانية

من المؤسسات ستمكن الزبائن والمشتركين من تسديد فواتيرهم عند شراء الوحدات الهاتفية وتذاكر الطائرة والتسجيل في تأمين السفر عبر بطاقة مابين البنوك (CIB) عبر المواقع الالكترونية 24 سا/24 سا و7 ايام /7 أيام، كما أكد الوزير المنتدب المكلف بالاقتصاد الرقمي أن مصالحه قد قامت بوضع قنوات للتبادل بهدف خلق الثقة في استعمال بطاقة الدفع الإلكتروني، وتتمثل هذه القنوات في وضع موقع إلكتروني يسمح للزبائن بتقديم طلب الحصول على بطاقاتهم و كلمة السر الخاصة بها و تحديد آلات التخليص و كذا آلات توزيع الأوراق النقدية وكذا شرح قواعد الاستعمال السليم و المؤمن لبطاقات الدفع.

وقد عرفت نهاية شهر ديسمبر من سنة 2016 بالجزائر العاصمة الإطلاق الرسمي للنظام الجديد للتصريح و الدفع الالكترونيين للضرائب والرسوم "jibayatic.dz" والذي سيخص في المرحلة الأولى 2700 مؤسسة كبرى في انتظار توسيعه إلى خاضعين آخرين للضريبة، و تم التأكيد خلال حفل إطلاق هذا النظام الذي جرى بحضور وزير المالية و الوزير المنتدب المكلف بالاقتصاد الرقمي ووزيرة تكنولوجيات الإعلام و الاتصال أن الشروع في العمل بهذا الإجراء الجديد يندرج في إطار عصرنة الإدارة الجبائية و تطوير أنظمة الدفع الالكتروني، و قد تم وضع بوابتين في متناول كبريات المؤسسات، بوابة وحيدة مخصصة للتصريح الالكتروني للخاضعين للضريبة والأخرى متغيرة مخصصة للبنوك من اجل الدفع الالكتروني.

إن تعميم هذا النظام الحديث و الفعال في مجال الجباية وإطلاق الدفع الالكتروني يدل على إرادة الدولة في المضي قدما نحو استعمال التكنولوجيات الرقمية وتحديث هياكل المديرية العامة للضرائب القائمة على استحداث تنظيم جديد وإصلاح النظام الجبائي من اجل تكييفه مع الظروف الاقتصادية الجديدة، واستحداث نظام دفع الضرائب عن بعد، والعمل على تعميم هذا النظام خلال الثلاثي الأول من سنة 2017.

فلقد بدأت الجزائر في التحول إلى أنظمة الدفع الالكتروني، كما لعبت عدة مؤسسات دور كبير في تفعيل هذه الخدمة ومنها اتصالات الجزائر، الخطوط الجوية الجزائرية، طاسيلي للطيران، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، شركة المياه والتطهير للجزائر، أمانة للتأمينات، وكذلك متعاملي الهاتف النقال جازي واوريدو وموبليس، إن هذه الخطوة تمثل مرحلة هامة في تفعيل التجارة الالكترونية ووسائل الدفع الالكتروني، حيت أنه منذ بداية انطلاق خدمة الدفع الالكتروني تم إحصاء 260 معاملة عبر الانترنت بعد أن كان يقتصر استخدام الجزائريين للبطاقة الالكترونية في عملية سحب الأموال فقط، وهذا ما جعل بطاقات الدفع غير فعالة بالشكل الكافي حيت تشير أرقام وزارة المالية إلى أن المعاملات التجارية الالكترونية تمثل1 بالمائة من التعاملات التجارية للجزائريين، ولذلك عمدت وزارة المالية إلى التفكير في تحديث وتعميم خدمة الدفع الالكتروني وتوسيعها للحد من ظاهرة تداول النقود خارج النظام المصرفي.

لقد كانت هناك جملة من اللقاءات بين مختلف البنوك والهيئات المصرفية لدراسة ملف توسيع عملية الدفع الالكتروني، وقد أشارت الإحصائيات إلى أنه يرتقب أن تصل بطاقات الدفع الالكتروني إلى 15 مليون بطاقة في المرحلة الأولى من إطلاق العملية، غير أنه هناك تحديات كبيرة تعترض الهيئات المالية والمصرفية في مجال تفعيل آليات الدفع الالكتروني وتغيير سلوك الجزائريين كون هذه الخدمات جديدة وحديثة النشأة في الجزائر ومن بين هذه التحديات نذكر ما يلي:

- عزوف الجزائريين عن استغلال بطاقات الدفع الالكتروني،
- التعود على التعاملات النقدية،
- الثقة اتجاه هذا النوع من المعاملات،
- غياب الاتصال و التحسيس والتوعية بأهمية المعاملات الالكترونية.

لقد استهدف برنامج توسيع الدفع الإلكتروني في الجزائر عدد كبير من القطاعات الخدماتية والتجارية، وهو يتضمن في مضمونه حسب رئيس الجمعية المهنية للبنوك شقين رئيسيين وهما: إطلاق نظام الدفع الآلي، وخدمة الدفع عن طريق الانترنت، بالنسبة للشق المتعلق بإطلاق نظام الدفع الآلي يكون عن طريق البطاقة الالكترونية والتي تخص المعاملات اليومية المباشرة تجارية أو خدماتية، أما الشق الثاني الذي يرتبط بخدمة الدفع عن طريق الانترنت فإن تعميمها يسير بوثيرة جيدة وهي تشمل عمليات الدفع عن طريق شبكة الانترنت للمؤسسات والشركات الكبيرة مثل مؤسسة سونلغاز و مؤسسات النقل، وهذا بدوره يساهم في تفعيل التجارة الالكترونية في الجزائر والتي يكون أساسها هو الدفع الالكتروني ولا يمكن التحكم في هذا النوع من التجارة في ظل غياب وسائل الدفع الالكتروني، وقد أشار العديد من الخبراء في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال أن التجارة الالكترونية يمكنها امتصاص 10 بالمائة من الأموال المتداولة في السوق الموازية، حيت أن تفعيل آليات الدفع الالكتروني في الجزائر سينعكس ايجابيا على الاقتصاد الوطني وينعش التجارة الالكترونية، بالإضافة إلى خلق مناصب شغل جديدة، كما يعطي فرصة كبيرة للمؤسسات لمضاعفة حجم المبيعات والترويج لمنتجاتها خاصة، ومن المؤكد أن إطلاق عمليات الدفع الالكتروني ستسهم كذلك في ضخ المزيد من الأموال إلى الخزينة العمومية فكلما زاد الطلب على المنتجات كانت هناك الحاجة إلى توظيف المزيد من اليد العاملة في مجال النقل والتوزيع وصيانة المواقع الالكترونية وتصميمها.

**المبحث الثاني: تقديم عام حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية**

تم إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) و الذي تنج عن إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم الرئاسي رقم 82-106 المؤرخ في 17 جمادى الأول عام 1402 الموافق ل 13 مارس 1982.

**المطلب الأول: بطاقة تعريفية حول بنك الفلاحة و التنمية و الريفية:**

**1 - التعريف ببنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR**

بنك الفلاحة و التنمية الريفية مؤسسة مالية وطنية تتمتع بالشخصية المدنية و الاستقلال المالي و يعد تاجرا في علاقاته مع الغير ، اعتبر بنك الفلاحة عند إنشائه وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الهادفة إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقية المناطق الريفية، إذن فهو بنك متخصص مهمته تمويل القطاع الفلاحي و الأنشطة المختلفة و ذلك بقصد تطوير الريف و تطوير الإنتاج الغذائي ( النباتي و الحيواني) على الصعيد الوطني.

إن بنك الفلاحة يندرج تلقائيا في قائمة البنوك التجارية باعتباره مؤسسة مالية وطنية فهو يتميز بأنه في آن واحد بنك ودائع ( يقبل الودائع الجارية أو لأجل و يقرض الأموال بآجال مختلفة )، و بنك تنمية ( يمنح قروضا متوسطة و طويلة الأجل تستهدف تكوين أو تجديد رأس المال الثابت ) ، و هو يعطي امتيازا للمهن الحرة الفلاحية و الريفية بمنحها قروضا بشروط أسهل ( أي سعر فائدة اقل و ضمانات اقل مما يفعله مع غيرها) .

**2 - مراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية :**

لقد مر البنك بثلاث مراحل أساسية هي:

**1-2) مرحلة ما بين ( 1982-1990):** تم تأسيس بنك الفلاحة و التنمية الريفية تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري[1]، حيث انطلق برأس مال قدره مليار دينار جزائري، و 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA.

و خلال السنوات الأولى من نشأته سعى البنك إلى فرض وجوده ضمن المجال الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق الريفية و هذا طبقا لمبدأ تخصص البنوك حيث كان كل بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة.

2-2) **مرحلة ما بين ( 1991-1999):** بعد صدور قانون النقد و القرض و الذي منح استقلالية اكبر للبنوك الغي نظام التخصص للبنوك و أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه المختلفة المتمثلة في منح القروض و تشجيع عملية الادخار بنوعيها بالفائدة و بدون فائدة، كما وسع افقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة قطاع المؤسسات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة و المصغرة، و عليه يمكننا تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية بأنه بنك تجاري يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية

[1] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 62

أو لأجل، و يمثل أيضا بنك تنمية باعتباره يستطيع القيام بمنح القروض سواء كانت متوسطة أو طويلة الأجل، و هدفها تكوين رأس المال الثابت.

3-2 ) **مرحلة ما بين ( 2000-2002):** تميزت هذه المرحلة بوجوب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال تشجيع الاستثمارات و جعل نشاطها و مستوى مردودها يساير قواعد اقتصاد السوق، و في إطار تمويل الاقتصاد ضمن التوجهات الاقتصادية الجديدة للجزائر عمل بنك الفلاحة و التنمية الريفية على تغيير سياسته الاقراضية حيث رفع إلى حد كبير حجم القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المصغرة في جميع الميادين و في نفس الوقت طور مستوى أدائه مسايرة للتحولات الاقتصادية و الاجتماعية العميقة و استجابة لتطلعات العملاء ة المستثمرين.

**3 - الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية:**

يخضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية للنظامين المركزية واللامركزية، فالأول تمثله المديرية المركزية الموجودة تحت إدارة الرئيس مدير عام، بمساعدة مديرين مركزيين، بالإضافة إلى أقسام تضم كل منها عدة مديريات تحت سلطة رئيس قسم، ومهمتها الإشراف على مختلفة العمليات البنكية.

أما اللامركزية فتتمثل في فروع البنك الممتدة عبر التراب الوطني، تقوم بالإشراف والعمل على التسيير الحسن عبر النطاق المحدد لها، أما الوكالات فهي الخلية القاعدية لنشاطات البنك، وهذا التوزيع الشامل لفروع التنمية الريفية عبر مختلف مناطق الوطن، والغرض منه هو تحقيق تنمية شاملة أيضا تقديم خدمات مختلفة من إقراض وغيرها لجميع المواطنين.

**المطلب الثاني: مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المحيط المصرفي الجزائري :**

يحتل بنك الفلاحة والتنمية الريفية موقعا متميزا ضمن الهيكل المصرفي الجزائري، فهو يعتبر كأكبر بنك تجاري في البلد نظرا لما يشهده من تحولات هيكلية وعملية هامة منذ نشأته والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1 - يتمتع بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ نشأته في 1982 بكافة الصلاحيات والوظائف المتعارف عليها عالميا.

2 - يمتاز بكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية، حيث صنف من طرف مجلة قاموس البنوك) في سنة 2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية وهو بنك يحتل المركز 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف، كما صنف في سنة 2002 في المراتب العشرة الأوائل للبنوك الإفريقية[1]

3 - يعمل في كافة القطاعات الاقتصادية، كما يمول كافة المؤسسات على اختلاف نشاطها وطبيعتها القانونية..

4 - استعمال الإعلام الآلي في جميع عمليات التجارة الخارجية.

5 - تمثل التجارة الخارجية 30%من حجم معاملاته.

[1] - تقرير نشاط بنك بدر، 2000 ،ص 32

6 - أول بنك جزائري يستعمل مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة.
7 - القيام بالعمليات البنكية في الوقت الحقيقي وعن بعد (télétransmission).
8 - تعميم استعمال الإعلام الآلي على كل الشبكة بفضل برمجيات خاصة ملك للبنك مصمم من طرف مهندسي المؤسسة.

**المطلب الثالث: مهام البنك الفلاحة و التنمية الريفية:**

تتمحور مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الفعاليات الآتية:

- تلقي الودائع الفورية والآجلة سواء من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.
- قيام البنك بعمليات مصرفية خاصة بالقرض و الصرف التي تخص أعماله قصد تسيير نشاطاته
- تقديم المساعدة المالية للمهن الفلاحية والمهن المرتبطة بأعمالها وأعمال الهياكل الصناعية والتجارية
- تمويل عمليات التجارة في حدود الإمكانيات.
- الاكتتاب واستئجار وشراء السندات والسجلات الخاصة بالعمليات الفلاحية والحرفية والتقليدية والزراعية.

## المبحث الثالث: دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

### المطلب الأول: أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وهيكله التنظيمي:

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :

- إعادة تنظيم الجهاز الفلاحي بتطوير وتعميم استعمال الإعلام الآلي
- إشراك الزراعة في التراكم الوطني وتنمية نصيبها في مجال الإنتاج الوطني .
- توسيع الأراضي الزراعية وتحسين جودة الخدمات .
- سعي البنك إلى تكوين موظفين والعمل على رفع قدراتهم وكفاءتهم .
- استقطاب أكبر عدد ممكن من الزبائن وتقديم أرقى الخدمات لهم .
- فتح المزيد من الوكالات على المستوى الوطني ، سعيا لكسب مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي الجزائري.

**الشكل(03-07): الهيكل التنظيمي للبنك الفلاحة و التنمية الريفية**

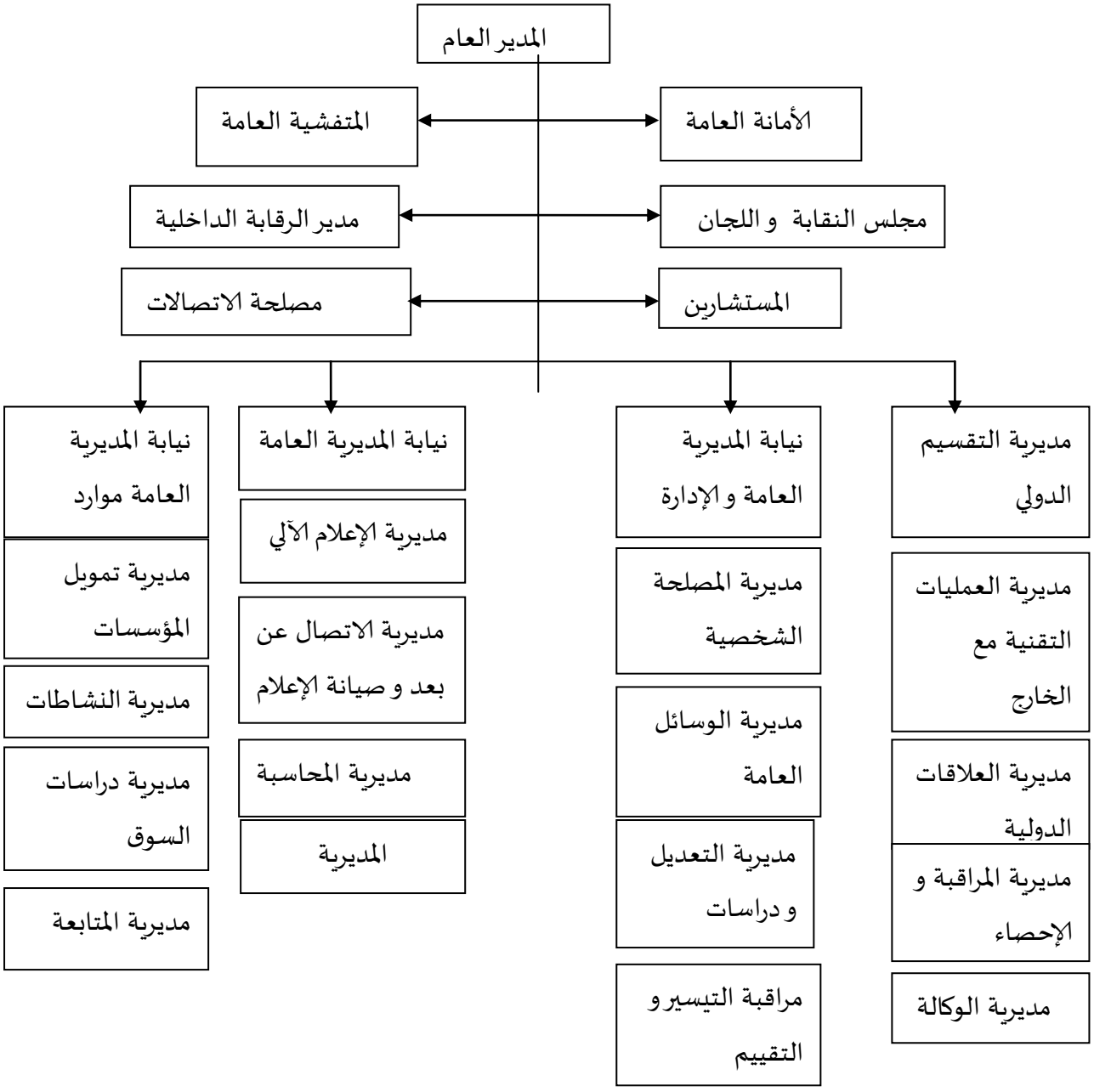


**المصدر**: المديرية العامة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة مستغانم

## المطلب الثاني: قنوات و وسائل الدفع المستخدمة لدي وكالات مستغانم

تعتمد وكالة بدر مستغانم عدة و سائل دفع بنكية الكترونية حديثة تتمثل في:

1 - **بطاقة التوفير**: هي بطاقة حديثة الاستعمال، تسمح لعملاء البنك الذين يملكون رصيدين، رصيد شهري ورصيد ادخاري السحب عن طريق الموزعات النقدية الآلية دون التنقل إلى وكالات البنك.

2 - **بطاقة السحب CBRI**: هذه البطاقة تسمح بالقيام بعمليات السحب في أقل وقت ممكن وبكل أمان، حيث لا يمكن السحب بها إلا من موزعات الوكالة، كما يتم الحصول عليها عن طريق إبرام عقد بين الزبون والوكالة وعدد المتعاملين بها لدى هذه الوكالة.

3 - **البطاقة المشتركة بين المصارف CIB** (Carte Interbancaire): هي بطاقة سحب ودفع ما بين المصارف، تسمح لحاملها بتسديد المشتريات من السلع والخدمات من مختلف المحلات التجارية، القيام بسحوبات نقدية من الوكالات التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، ومن الموزعات الآلية وكذلك من المصارف السبعة المشارك فيها، تحتوي بطاقة CIB على معلومات عديدة منها :اسم البنك، رمزه، رمز شركة SATIM، كما تحتوي على مجموعة من الأرقام عددها 15 رقما تتوسط البطاقة، وتختلف هذه الأرقام من عميل إلى آخر.

هناك نوعين من هذه البطاقة؛ النوع الأول بطاقة، بطاقة CIB الكلاسيكية و هي بطاقة زرقاء اللون تمنح للعميل العادي ( لديه رصيد شهري)، و بطاقة CIB الذهبية خاصة فقط للتجار الذين يملكون رصيد محدد من طرف البنك، وما يميزها تسمح بسحب مبالغ كبيرة.

4 - **الموزع الآلي للأوراق النقدية (DAB):** الموزع الآلي هو آلة أوتوماتيكية تسمح للزبون صاحب البطاقة الإلكترونية سحب مبلغ محدد من دون اللجوء إلى الوكالة البنكية بحيث يمكن سحب هذا المبلغ من أي جهاز موجود على مستوى القطر الوطني، وأغلب البنوك تملك أجهزة التوزيع الآلي للأوراق النقدية.

5 - **نهائي نقطة البيع الإلكتروني (TPE):** هي عبارة عن آلات صغيرة الحجم مرتبطة بالنظام البنكي يتم وضعها في نقاط البيع لدى الفضاءات التجارية الكبرى حيث تسمح للعميل باستخدام بطاقة ( بطاقة CIB الذهبية، CIB الكلاسيكية، بطاقة التوفير) .

**المطلب الثالث:** تقييم الخدمات والمنتجات المصرفية الإلكترونية.

**1** - عدد البطاقات الالكترونية المتداولة في سنة 2016

**الجدول رقم( 03-06) :** عدد البطاقات الالكترونية المتداولة في سنة 2016 في وكالات مستغانم

| عدد البطاقات | وكالة مستغانم | وكالة سيدي لخضر | وكالة عين تادلس | وكالة بوقيراط | وكالة ماسرى | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| TAWFIR | 5539 | 3574 | 509 | 341 | 643 | 10606 |
| CBRI | 11104 | 4897 | 184 | 443 | 853 | 17481 |
| CIB( classique+ gold) | 295 | 239 | 325 | 285 | 0 | 1144 |
| **المجموع** | 16938 | 8710 | 1018 | 1069 | 1496 | 29231 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف وكالة مستغانم

⬅ من خلال الأرقام المبينة في الجدول نلاحظ انه وكالة مستغانم تحتل المرتبة الأولى من حيث اعتماد زبائنها على الوسائل الالكترونية على عكس باقي وكالات ولاية مستغانم مما يدل أن المؤسسات الجزائرية و الأفراد يفضلون التعامل بالوسائل التقليدية نتيجة لنقص أو غياب الثقافة المصرفية.

2 - عدد البطاقات الالكترونية المتداولة في سنة 2017

**الجدول رقم ( 07-07):** عدد البطاقات الالكترونية المتداولة في سنة 2017 في وكالات مستغانم

| عدد البطاقات | وكالة مستغانم | وكالة سيدي لخضر | وكالة عين تادلس | وكالة بوقيراط | وكالة ماسرة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| TAWFIR | 4856 | 4183 | 530 | 485 | 743 | 10797 |
| CBRI | 12143 | 4966 | 245 | 446 | 957 | 18757 |
| CIB( classique+ gold) | 316 | 245 | 426 | 356 | 20 | 1363 |
| **المجموع** | 17315 | 9394 | 1201 | 1287 | 1720 | 30917 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف وكالة مستغانم

⬅من خلال الأرقام المبينة في الجدول و مقارنة مع السنة السابقة (2016) نلاحظ زيادة في عدد المتعاملين ببطاقات الدفع الالكتروني مما يدل على ثقتهم و رضاهم بما تقدمه هذه الوكالة من خدمات و هذا ما يحفز الوكالة على المحافظة عليهم و استقطاب زبائن جدد.

3 - عدد البطاقات الالكترونية المتداولة في 2018/03/31

**الجدول رقم ( 03-08):** عدد البطاقات الالكترونية المتداولة في سنة 2018في وكالات مستغانم

| عدد البطاقات | وكالة مستغانم | وكالة سيدي لخضر | وكالة عين تادلس | وكالة بوقيراط | وكالة ماسرة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| TAWFIR | 4956 | 4250 | 560 | 490 | 765 | 11021 |
| CBRI | 13152 | 4970 | 258 | 459 | 970 | 19809 |
| CIB( classique+ gold) | 320 | 255 | 530 | 366 | 40 | 1511 |
| **المجموع** | 18428 | 9475 | 1348 | 1315 | 1775 | 32341 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف وكالة مستغانم

⬅ مع بداية 2018 و خلال 3 أشهر فقط شهدت الوكالات زيادة في عدد المتعاملين ببطاقات الدفع مما يدل على تقبلهم و رغبتهم في التغيير و التجديد.

4 - تقييم عدد البطاقات ما بين الفترة ( 2016-مارس 2018):

**الجدول رقم (03-09): تقييم عدد البطاقات ما بين الفترة ( 2016-مارس 2018):**

| نوع البطاقة | 2016 | 1017 | mars 2018 |
|---|---|---|---|
| عدد البطاقات السارية المفعول | 29231 | 30917 | 32341 |
| عدد البطاقات المتجددة | 2242 | 1540 | 1170 |
| عدد البطاقات في المخزن | 1270 | 1580 | 1680 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف وكالة مستغانم

يبين الجدول السابق تغييرات في عدد البطاقات الالكترونية خلال الفترة ( 2016/2018مارس)، و هذا التغيير راجع إما إلى غلق حسابات الزبائن ا والى انتهاء مدة صلاحية هذه البطاقات مما ينتج عنه تجديدها.

و يمكن توضيح هذه التغييرات في الشكل الموالي:

**الشكل(03-08):** أعمدة بيانية تمثل نسبة التغيرات لبطاقات الدفع الالكترونية خلال الفترة (2016-2018)

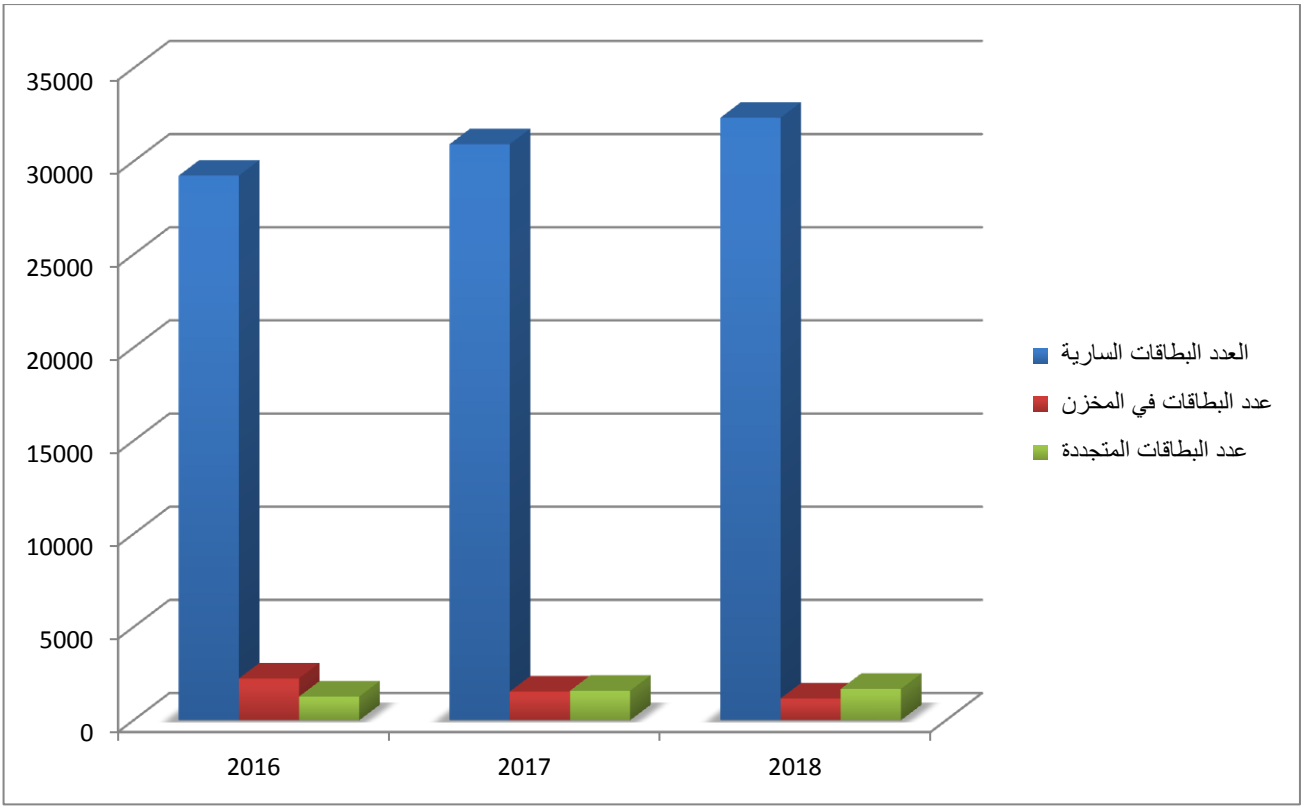


**المصدر**: بناءا على معطيات الجدول رقم (08) .

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن :

- عدد البطاقات السارية المفعول خلال الفترة (2016 -2017) قد تغيرت 29231 إلى 30917 لتصبح 32314 في بداية 2018 و منه نستنتج أنها في تزايد مستمر هذا التغيير راجع إلى أن هذه البطاقات لم تنتهي مدة صلاحيتها، و يسمح التصرف فيها إلى غاية انتهاء فترة صلاحيتها محددة بسنة كاملة.
- عدد البطاقات التي في المخزن خلال سنة 2016 قدرت ب2242 لتشهد انخفاض في سنة 2017 لتصبح 1540 و مازالت في الانخفاض بحيث قدرت في بداية 2018 ب 1170.
- عدد البطاقات المتجددة خلال سنة 2016 كان يعادل 1270 ليشهد ارتفاعا محسوس في 2017 وصل إلى 1580 تم تجديدها لانتهاء مدة صلاحيتها ، لترتفع في بداية 2018 إلى 1680 .

من خلال التحاليل السابقة فان وكالة بدر مستغانم خلال الفترة الممتدة بيم 2016 إلى غاية مارس 2018 عرفت إقبال عدد كبير من الزبائن على التعامل بالبطاقات المصرفية الالكترونية و هذا راجع إلى:

- تدريب الإطارات المصرفية على استخدام احدث النظم البنكية .
- الرفع من كفاءة العاملين بإعطاء الأولوية لأصحاب التخصصات في العمل المصرفي.

و هذا ما زاد من ثقة الزبائن و رغبتهم في التجديد و التغيير .

**خاتمة:**

من خلال الدراسة التطبيقية نجد أن المنظومة البنكية الجزائرية قد شهدت تطورات و إصلاحات مهمة في ظل الاقتصاد الرقمي، حيث حاولت الجزائر بشتى الطرق أن تنضم إلى الدول الساعية لترقية العمل المصرفي داخل الاقتصاد و استطاعت بذلك إنشاء هيئات و شركات متخصصة في رقمنة و تطوير النظام المصرفي ، و كذلك إدخال أنظمة حديثة و تقنيات متطورة ساعدت بشكل واضح في توسيع استخدام التكنولوجيا و توعية المجتمع للوصول إلى مستجدات السوق المصرفية العصرية، و يبقى بنك بدر مستغانم مجرد عينة أردنا أن نلقي النظر إليها نظرا للأهمية التي يكتسبها هذا البنك على المستوى الوطني و لمحاولة معرفة أهم الخدمات البنكية الالكترونية و أهم وسائل الدفع الحديثة المستعملة من طرف البنك. .

# خاتمة عامة

**خاتمة عامة:**

لقد فرضت المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجيا تحديات كبيرة على المؤسسات المالية والمصرفية خاصة فيما يتعلق بالقدرة على المنافسة والسرعة في التعامل وأداء الخدمات بفعالية كبيرة، حيث ألقى التطور المذهل في استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال أساليب عديدة في استخدام هذه التكنولوجيات ،إذ تمثل هذه الثورة الرقمية فرصة مهمة أمام المصارف لمحاولة تحقيق ميزة تنافسية، وكذلك أدت هذه التطورات التكنولوجية الحاصلة على مستوى خدمات المنظومة المصرفية، إلى ظهور ما يسمى بالخدمات المصرفية الالكترونية و هي الخدمات التي تقدم بطريقة الكترونية عبر شبكة الانترنت أو ما يعرف بالخدمات عبر الخط، كما أن لها أهداف و أهمية بالغة في الاقتصاد في الوقت والتكاليف وهي وسيلة لإتاحة طلبات العملاء وكذا دعم التجارة الالكترونية.

فلقد مكنت وسائل الدفع الالكترونية من الحد من بعض العراقيل والمشاكل التي أفرزتها تلك الوسائل التقليدية، حيث يتم تسيير هذه الوسائل الالكترونية عبر قنوات بنكية التي تعد كإستراتيجية توزيع الخدمات البنكية والتي يتم التعامل بها من خلال نقاط خدمات متعددة مثل الوكالة :وهي قناة تقليدية، وشبابيك السحب للأوراق النقدية GAB و الموزعات الآلية للأوراق النقدية DAB ، التي تسمح بأداء الخدمات الكلاسيكية :سحب النقود، معاينة الرصيد، طبع وكشف الحسابات، طلب دفتر الشيكات، كذا نهايات الدفع الالكترونية TPE وذلك من خلال توفير إمكانية القيام بعمليات الدفع المباشر وذلك دون الحاجة لحمل السيولة النقدية، أما في إطار عصرنة الخدمات المصرفية تم ظهور ما يعرف بالبطاقات البنكية CIB ، وهي وسيلة حديثة الدفع قد وجدت مكانها داخل الساحة البنكية وهذا راجع للجهود التي تبذلها الدولة بالنهوض بهذه الوظيفة النقدية من خلال إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك SATIM بغرض الاستجابة لمتطلبات البنوك وهذه الخطوة أساسية لتحديث القطاع المالي والمصرفي.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحديث النظام المالي والمصرفي الجزائري إلا أنه لم يرقى لمستوى التحديات المطلوبة، حيث لا يزال هناك بعض النقائص التي تعاني منها المنظومة المالية والمصرفية في مجال تقديم الخدمة وتحسين، فقد انحصر نطاق تعاملها على بعض البطاقات البنكية التي لازالت في البداية رغم كل البرامج المعدة التي لم تطبق بعد، فالتطور النقدي في الجزائر يسير بصورة تدريجية وبطيئة نظراً للعوائق التي تقف في وجه هذا التطور سواء كانت عقبات تقنية، بشرية، مالية أو قانونية.

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها و على ضوء الفرضيات المقترحة ، توصلنا إلى أن النقائص التي واجهتها وسائل الدفع التقليدية، قد تم التغلب عليها بتحديث نظام الدفع الذي أصبح يستخدم أجهزة و شبكات متطورة مكنته من التخلص من بعض العراقيل التي فرضتها تلك الوسائل، كما أصبحت خدمات المنظومة

المصرفية مع وجود وسائل الدفع الحديثة تؤدى بطريقة سريعة و جودة عالية تتماشى مع متطلبات الاقتصاديات الحديثة، و كذا تكسب البنوك ميزة تنافسية مع البنوك الأخرى.

إن تحديث نظام الدفع في الجزائر ليس مرهون فقط بتغيير ثقافة الجمهور الجزائري، بل و أيضا بجدية القائمين على المشروع تحديث نظام الدفع، ولا يمكن الاستغناء عن وسائل الدفع التقليدية في الجزائر، و ذلك لثقافة المجتمع الجزائري وصعوبة تقبله لوسائل الدفع الالكترونية وتخوفه منها.

لقد قادتنا هذه الدراسة إلى الخروج بمجموعة من النتائج والتي نجملها في النقاط الرئيسية التالية:

- ثورة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات أحدثت قفزة في الحياة الاجتماعية و أدت إلى ظهور اقتصاد جديد .
- أدت البيئة الجديدة للعمل المصرفي و المنافسة الشديدة و التطبيقات التقنية لأدوات الدفع الالكتروني إلى الضغط على البنوك لإيجاد آليات جديدة في استخدام و تنويع الخدمات المصرفية الالكترونية للمحافظة على العملاء و جذب عملاء جدد.
- ظهور وسائل الدفع الالكترونية شجع على القيام بالخدمات المصرفية الالكترونية التي تتلاءم مع تطورات العصر من حيث السرعة والفعالية التي يوفرها له.
- تسبب ظهور وسائل الدفع الالكترونية في انخفاض محسوس لاستخدام وسائل الدفع التقليدية، حيث سمح ذلك باختصار الوقت و التقليل من الإفراط في الاستخدام الورقي و البشري، لكن ظهورها لم يؤدي إلى اختفاء و لا إلى زوالها و قد لا يحدث ذلك على المدى القصير.
- غياب الثقافة النقدية و الثقافة التي تتعلق بكل ما هو تكنولوجي لدى الجمهور الجزائري ينقص من عزيمة الجهات المعنية بنقل التكنولوجيات الحديثة للمصارف الجزائرية.
- لم تعتبر وسائل الدفع الالكترونية الحل المثالي و البديل للمشاكل المطروحة من قبل وسائل الدفع التقليدية، حيث خلقت هي الأخرى مشاكل جديدة التي تخص الجرائم الالكترونية.
- رغم كل ما تبذله الجزائر من جهود لترقى بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكذا بتبني كل ما تعلق بالصيرفة الالكترونية إلا أنها لا تزال في بداياتها الأولى نحو هذا التطور ولم تصل بعد لمستوى يسمح لها بمنافسة البنوك الكبرى في مجال التكنولوجيا المصرفية.

انطلاقا من نتائج الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات وهي كما يلي:

- ضرورة تطوير قطاع البريد و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

- ضرورة استفادة الجزائر من التكنولوجيات المصرفية الحديثة ومواكبة التطورات الحاصلة خاصة ما تعلق بعصرنة الخدمات.
- لابد من زيادة الإنفاق في مجال التكنولوجيات الحديثة، والتوسع أكثر فأكثر في شبكة الانترنت و زيادة سرعة تدفقها .
- ضرورة تفعيل مشروع الصيرفة الالكترونية للجهاز المصرفي الجزائري و بناء اقتصاد رقمي ، و ذلك من أجل تعزيز الشفافية في التعامل.
- ينبغي على البنوك الجزائرية الاستعداد لتطبيق ثقافة مصرفية تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المستمرة في الأوضاع المصرفية من خلال مجموعة من الإجراءات و التوصيات .
- لا بد من توضيح البيئة التشريعية و القانونية المتعلقة بتنظيم نظام الدفع الالكتروني، و ذلك بوضع القوانين العقابية التي تخص الجرائم المرتكبة في حق وسائل الدفع.
- القيام بحملات إعلامية حول البطاقات البنكية ونشر الثقافة النقدية لدى أفراد المجتمع حول تكنولوجيا وسائل الدفع.
- لا تزال الصيرفة الإلكترونية في الجزائر في مراحلها الأولى وتحتاج إلى تظافر الجهود ومن كل الأطراف المصرفية على كل المستويات من قبل البنك الوطني والبنوك التجارية الأخرى وكذا المؤسسات المالية بغية تطوير آليات العمل المصرفي الإلكتروني ومواكبة التجارة الإلكترونية الحديثة.

# قائمة

# المراجع

**الكتب:**


1 - السيد احمد عبد الخالق، **التجارة الالكترونية و العولمة** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية البحوث و الدراسات ،مصر ،الطبعة الثانية، 2008.

2 - أسامة محمد الفولي ، زينب عوض الله ، **اقتصاديات العقود و التمويل**، دار الجامعة الجديدة ، الازاريطة ، مصر ،2005.

3 - مجدي محمد شهاب ، **اقتصاديات النقود و المال النظرية و المؤسسات النقدية** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، 2000.

4 - رشاد العصار ، رياض الحابي، **النقود و البنوك** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن.

5 - الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة السابعة ، الجزائر ، 2010.

6 - احمد هني ، **العملة و النقود** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2003.

7 - شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2008.

8 - محمد احمد سراج، حسين حامد حسان،**الأوراق التجارية في الشريعة الاسلامية** ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، القاهرة، 1988.

9 - مروان عطون، **النظريات الاقتصادية**، دار البعث للطباعة و النشر ،قسنطينة ، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2007.

10 -منصور بن عوف عبد الكريم ، **مدخل إلى الرياضيات المالية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثالثة، 2003.

11 -محمد محمود المصري ، **أحكام الشيك مدنيا و جنائيا** ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، مصر، الطبعة الرابعة، 2007.

12 -أيمن حسين العريمي، أكرم طراد الفايز، **المسؤولية الجزائرية عن جرائم الشيك** ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

13 -زهير عباس كريم، **النظام القانوني للشيك** ، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، عمان،، الطبعة الثالثة، 2004.

14 -نادية فوضيل، **الأوراق التجارية في القانون الجزائري** ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2002.

15 -محمد سعيد السمهوري، **اقتصاديات النقود و البنوك**، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن / رام الله، فلسطين، 2012.

16 -محمد الصيرفي، **إدارة التكنولوجيا المعلومات** ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2009.

17 -إيمان فاضل السمرائي ، هيثم محمد الزغبي، **نظم المعلومات الإدارية**، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.

18 -عبد الله فرغلي علي موسى، **تكنولوجيا المعلومات و دورها في التسويق التقليدي و الالكتروني**،ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع، مضر، القاهرة، الطبعة الاولى، 2008.
19 -سعد ياسين،**أساسيات نظم المعلومات الإدارية و تكنولوجيا المعلومات**، دار المناهج، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
20 -عامر إبراهيم قنديلجي ،علاء الدين عبد القادر الجنابي،**نظم المعلومات الإدارية**،دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007.
21 -نبيل مرسي،**الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، دار المعرفة الجامعية، مصر،، الطبعة الثالثة، 2006.
22 -محمد عبد حسين الطائي،**التجارة الالكترونية- المستقبل الواعد للأجيال القادمة** ، دار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان ، 2010.
23 -جلال عايدة الشوري، **وسائل الدفع الالكتروني**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، مصر 2008.
24 -علي محمد أبو العز، **التجارة الالكترونية و أحكامها في الفقه الإسلامي**، دار النفائس للنشر و التوزيع، 2008.
25 -مصطفى كمال طه، وائل بندق، **الأوراق التجارية و وسائل الدفع الالكترونية الحديثة**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007.
26 -رشدي صالح، عبد الفتاح صالح، **البنوك الشاملة و تطوير دور الجهاز المصرفي المصري**، جامعة الاسكندرية، 2000.
27 -ناظم محمد فوزي الشمري، **الصيرفة الالكترونية و الأعوان و التطبيقات و معيقات التوسع**، دار النشر، الطبعة الثانية، عمان، 2008.
28 -فريد راغب النجار، **الاستثمار بالنظم الالكترونية و الاقتصاد الرقمي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004.
29 -عدنان الهندي، " **التجارة الالكترونية و الخدمات المصرفية و المالية عبر الانترنت** "، اتحاد المصارف العربية ، لبنان
30 -طارق طه، **إدارة البنوك و نظم المعلومات المصرفية** ، دار الكتاب للطباعة و النشر، القاهرة **2000**.
31 -منير الجنيهي، ممدوح الجنيهي، **التبادل الالكتروني بالبيانات**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2004.
32 -إبراهيم سيد احمد، **قانون التجارة الالكترونية و التوقيع الالكتروني و قانون الملكية الفكرية و الأدبية**، دار الجامعية، مصر، 2005.
33 -عبد المطلب عبد المجيد، **العولمة و اقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2003.
34 -الجنيبهي محمد الجنيبهي ممدوح، **جرائم الانترنت و الحاسب الآلي ووسائل مكافحتها**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2004.
35 -سامح عبد الكريم، **الحماية الجبائية لبطاقات الائتمان- جرائم بطاقات الدفع الالكتروني**-، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.

36 -عبد القادر القهوجي، **الجرائم المتعلقة باستخدام البطاقات الممغنطة – الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية و الاقتصادية**، لبنان، الجزء الثالث، 2002.

37 -محمد حسين منصور، **المسؤولية الالكترونية**، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية، مصر، 2003.

38 -طارق عبد العال حماد، **التجارة الالكترونية الأبعاد التكنولوجية و المالية و التسويقية و القانونية، الدار الجامعية ، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2008.**

39 -الله خباية ، ، **الاقتصاد المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر، 2008.

40 -إبراهيم فوزي بورزق، **دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري** ، جامعة الجزائر، 2008/2007.

**الرسائل الجامعية:**

**1** - لوصيف عمار،**استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن الحادي و العشرون مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2009/2008.

**2** - محمد شكرين، **بطاقة الائتمان في الجزائر**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية فرع النقود و المالية، جامعة الجزائر، 2006.

**3** - معطى سيد احمد،**واقع و تأثير التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الاتصال على أنشطة البنوك الجزائرية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في إدارة الأفراد و حوكمة الشركات تخصص حوكمة الشركات، جامعة تلمسان، 2012/2011.

**4** - عبير بن صالح، **دور وسائل الدفع الالكترونية في عمليات تبييض الأموال**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص بنوك و أسواق مالية، جامعة مستغانم،2016/2015.

**5** - سماح شعبور، مصباح مرابطي، **وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر- واقع و تحديات** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات ماستر أكاديمي، شعبة علوم تجارية، تخصص تمويل مصرفي، جامعة تبسة، دفعة 2016.

**6** - [1] سلطاني خديجة، **إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الالكترونية**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و نقود، جامعة بسكرة، 2013/2012.

**7** - العاني إيمان، **البنوك التجارية و تحديات التجارة الالكترونية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك و تأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006،

**8** - مايو مريم، **مستقبل التجارة الالكترونية داخل البنوك الالكترونية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص بنوك و أسواق مالية، جامعة مستغانم، 2015/2014.

9 - عبد الرحيم وهيبة، **تقييم وسائل الدفع الالكترونية و مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2007/2006.

10 -العيد صوفان، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برنامج الخصخصة**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011/2010.

11 -زهير زاوش، دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية " دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2011/2010.

12 -عبد القادر بريش ، **التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005/ 2006.

13 -عبد القادر دبوش ،**انعكاسات سياسة التحرير المصرفي على البنوك الجزائرية استراتجيه عمل البنوك لمواجهتها** ،مذكرة ماجستير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، 2009/2008.

14 -سماح مهوب، **الاتجاهات الحديثة في مجال الخدمات المصرفية**، مذكرة ماجستير، فرع بنوك و تأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2005/2004.

**الأوراق البحثية:**

1 - يسرى أبو مالك، **اثر تكنولوجيا العمل في الوحدات الإدارية على نظم معالجة المعلومات**، مجلة العلوم الإنسانية ، الجامعة الأردنية ، عدد 1.

2 - بدر الدين خلاف، **جريمة غسل الأموال و علاقتها بجريمة الفساد**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة العدد الواحد و العشرون2011.

3 - زبير عياش، بوكحيل نسيم، **تطوير و عصرنة الخدمات البنكية في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة "حالة الجزائر"**، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، العدد الخامس، جامعة العربي بم مهيدي – أم بواقي، 25جوان 2017.

**المدخلات العلمية:**

1 - لحمر عباس، عمراني محمد، **تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر وآليات تفعيل وسائل الدفع الالكتروني**، ملتقى وطني حول آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة ، جامعة البويرة 13/15 مارس 2017

**القوانين و المراسيم:**

1 - المادة 113، **قانون النقد و القرض رقم 10-90 المؤرخ في 14 أفريل 1990** ، الصادرة بالجريدة الرسمية ، السنة السابعة و العشرون ، بتاريخ 18 أفريل 1990.

2 - المادة (69) من الأمر رقم 11/03 مؤرخ في 26 أوت 2003 يتعلق بالنقد و القرض – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية – الجريدة الرسمية العدد 52 – الصادرة بتاريخ 27 أوت 2003 .

**مواقع الانترنت:**

1- http://www.alukah.net/sharia/0/103305/

2- https://ar.wikipedia.org

3- https://en.wikipedia.org

4- www.bna.dz

**الملخص**

إن وسيلة الدفع هي تلك الوسيلة المقبولة اجتماعيا، من اجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع و الخدمات و كذلك تسديد الديون. و لقد سمح التطور التكنولوجي بإبداع وسائل دفع الكترونية و التي تولدت على تطور شبكة الانترنت و بروز التجارة الالكترونية مما سمحت هذه الوسائل باختصار الوقت و التكلفة و تحقيق مزايا لم تتمكن وسائل الدفع التقليدية من تحقيقها، و لكن هذا لا يعني أنها تخلو من العيوب فقد حملت في طياتها عدة مخاطر تهدد المعاملات التجارية الالكترونية خاصة الجرائم الالكترونية و جرائم البطاقات البنكية.

الكلمات المفتاحية: **وسائل الدفع الالكترونية، الصيرفة الالكترونية، الجرائم الالكترونية.**

**Sommaire**

**Le moyen de paiement est le moyen socialement acceptable de faciliter les transactions pour l'échange de biens et de services ainsi que le paiement des dettes. Le développement technologique a permis la création de moyens de paiement électroniques qui ont favorisé le développement d'Internet et l'émergence du commerce électronique, ce qui a permis à ces moyens de gagner du temps et d'obtenir des avantages que les moyens de paiement classiques ne permettaient pas. Avec plusieurs risques qui menacent les transactions commerciales électroniques, en particulier les crimes électroniques et les délits bancaires.**

Mots-clés: **méthodes de paiement électronique, banque électronique, cybercriminalité**